

تاريخ تدوين السنة
وشبهات المستشرقين

د. حاكم عبيسان المطيري

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم التفسير والحديث

٢٠٠٢

مجلس النشر العلمي لجنة التأليف والتعريب والنشر

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

المطيري، حاكم عبيسان

تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين/ حاكم عبيسان المطيري . ط ١

الكويت : جامعة الكويت ، ٢٠٠٢م .

ص ٢١٢ ؛ ٢٤ × ١٧ سم

بيليوجرافيا : ص ٢٠١ - ٢٠٩

ردمك ١-٠٧١-١-٩٩٩٠٦

١ - الحديث - جمع وتدوين . ٢ - السيرة النبوية . ٣ - الإستشراق والمستشرقون .

ديوي ٩ , ٢٣٠

ردمك ١-٠٧١-١-٩٩٩٠٦
ISBN 99906-1-071-1
رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٠٠٠٢٣
Depository Number: 2002/00023

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد :

فهذه الدراسة هي في الأصل جزء من رسالة الباحث وأطروحته لنيل درجة الدكتوراه المجازة من قبل (مركز الدراسات الإسلامية) بجامعة برمنغهام _ انجلترا بعنوان :

(تحقيق كتاب : «إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة» للحافظ السرمري الحنبلي ، مع دراسة لمراحل تدوين السنة ومناقشة آراء المستشرقين حولها)

وقد رأيت من الأهمية الإسهام بإثراء المكتبة العربية ، التي ما تزال في حاجة كبيرة إلى ترجمة ما يقدم في الجامعات الغربية من دراسات أكاديمية عن الإسلام ، وتاريخه ، ومصادره التشريعية ، فاخترت هذين الفصلين وهما عن (تاريخ تدوين السنة) و(شبهات المستشرقين حولها) من الرسالة لطباعتهما باللغة العربية بالإضافة إلى جزء من الفصل الثالث عن (كتب أحاديث الأحكام) ، وربما وجد القارئ شيئاً من الغرابة في الطرح أو الأسلوب وما ذاك إلا لأنها كتبت في الأصل لمخاطبة العقل الغربي ومناقشته ، ذلك العقل الذي يختلف في طريقة تفكيره ، وأسلوبه ، وثقافته ، عن العقل العربي .

فعسى أن تسهم هذه الدراسة في الكشف عن بعض الجوانب المهمة في هذا الموضوع ، الذي ما يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات الأكاديمية ، التي تعالج مشكلاته ، وتجيب عن أسئلته التي ما زالت تثار حول تدوين السنة ، وتتردد أصداؤها في جنبات ثقافتنا العربية المعاصرة ، والله ولي التوفيق .

الفصل الأول
السنة ومراحل تدوينها



السنة ومراحل تدوينها

مقدمة :

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام ، وهي تشمل أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته[1] ، وقد فرض القرآن على المؤمنين اتباع الرسول ﷺ وطاعته في آيات كثيرة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [2] و﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[3] .

والسُّنة هي بيان وشرح للقرآن كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[4] فهي بالنسبة للقرآن كالمذكّرة التفسيرية للدستور في لغة هذا العصر وكالقوانين التي تعبِّر عن المبادئ العامة التي يتضمنها الدستور في الأنظمة المعاصرة .

وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل علماء الصحابة ومن بعدهم يعتنون بها عناية كبيرة حفظاً وكتابةً ، وفتوىً وقضاءً ، وعلماً وعملاً ، وفهماً ومذاكرةً ، حتى ظهر (علم الحديث) وازدهرت فنونه ، وبلغت الكتب التي تدور في فلك (السُّنة) و(الحديث النبوي) ، آلاف المصنّفات ، شارك فيها آلاف العلماء منذ عصر الصحابة

---

(١) انظر الفصول في الأصول للجصّاص (٣/ ٢٣٥) ، والإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم (٢/ ٦) ، طبعة ثانية سنة ١٤٠٨هـ ، تحقيق : أحمد شاكر ، كراتشي ، وأيضاً (١/ ٩٦) و (١/ ١٠٤) و(٤/ ١٢٨) . ومجموع فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٧) وإرشاد الفحول للشوكاني (٣٣) .

(٢) سورة آل عمران _ آية (٣١) .

(٣) سورة النساء _ آية (٨٠) .

(٤) سورة النحل _ آية (٤٤) ، وانظر الرسالة للإمام الشافعي (٣٣) .

إلى العصر الحاضر[١] .

وقد شاع رأيٌ في الأوساط العلمية بين بعض المفكرين والباحثين في هذا العصر من المهتمين بالفقه الإسلامي ومصادره التشريعية (القرآن والسنة) يرجح بل يؤكد أن (السنة) ظلت تُنقل بالرواية الشفهية إلى القرن الثاني الهجري ، حيث بدأ تدوينها بعد ذلك مما يستدعي الشك في صحتها !

ولا شك أن هذا الرأي يحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء للكشف عن مدى صحته ومطابقته للواقع .

وينبغي علينا أن نذكر قبل البدء في بحث هذه القضية أموراً مهمة سوف تسهم في توضيح كثيرٍ من جوانب هذا الموضوع :

أولاً : هناك فرق كبير بين كلمة (تدوين) و (تأليف) و (تصنيف) من جهة ، وكلمة (كتابة) من جهة أخرى في اللغة العربية .

فالكلمات الثلاث الأولى تفيد _عند الإطلاق _أن هناك كتاباً تم تأليفه بين دفتين بحيث يشتمل على مجموعة من الأوراق تشكِّل بمجموعها كتاباً واحداً .

فالديّوان : هو مجتمع الصحف[٢] ، والدَّفتر الذي يُكتب فيه[٣] .

والتدوين : هو عمل وصناعة الديوان .

والتأليف : هو جمع مادة مفرّقةٍ وضمها إلى بعض بحيث تصبح كتاباً

(١) انظر : الرسالة المستطرفة للكتاني ، فقد ذكر كثيراً من كتب السنة .

(٢) لسان العرب مادة (دون) .

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٥٠) .

واحداً[1] هو المؤلَّف .

والتصَّنيف : هو التمييز[2] والترتيب بحيث يكون الكتاب (المصنّف) مقسماً على أبواب أو فصول .

وأما الكتابة : فهي _عند الإطلاق _لا تفيد إلاّ مجرد الخطّ أو الرقم على ورقة أو لوح أو جدار . جاء في اللسان : (كتب الشيء . . . خطّه) [3] .

ويطلق على الورقة أو الصحيفة أو الرسالة المكتوبة : كتابٌ [4] .

فينبغي فهم هذه الألفاظ فهماً دقيقاً ليسهل معرفة مراد كثير من العلماء القدماء الذين تكلموا في هذا الموضوع . بل ينبغي فهم مصطلحات أهل كل فنٍّ ومراعاة تطورها واختلاف دلالاتها بين عصر وآخر ، لأنه المدخل الصحيح لفهم أي قضية فهماً صحيحاً .

إذن لا بد من مراعاة مدلول هذه الألفاظ عند دراسة هذه القضية ، فقول الترمذي _مثلاً - : (وجدنا غير واحد من الأئمة تكلّفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه . . .)[5] ، أو قول ابن حجر : (ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار . . .) [6] .

---

(١) لسان العرب مادة (ألف) . وانظر : تعريفات الجرجاني علي بن محمد الشريف الجرجاني (٥٠) حرف (التاء) .

(٢) لسان العرب مادة (صنف) .

(٣) لسان العرب مادة (كتب) .

(٤) لسان العرب مادة (كتب) .

(٥) سنن الترمذي (٥/ ٦٩٤) كتاب (العلل الصغير) المطبوع في آخر السنن .

(٦) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٦) .

أو قولهم : (أوّل من دوّن العلم وكتبه ابن شهاب) [1] . ونحو هذه العبارات إنما تفهم على ضوء ما سبق بيانه من الفرق بين مدلول هذه العبارات عند الاستخدام . فلا تعارض بين قولهم بدأ (التصنيف) و (التدوين) في أواخر عصر التابعين ، وبين قولهم إن بعض الصحابة وأتباعهم كانوا يكتبون أو عندهم صحف وكتب [2] . كما سيأتي في البحث .

ثانياً : كما أنه من الضروري عند دراسة هذا الموضوع مراعاة الظروف الخارجية المتصلة والمحيطة به ، وهي ظروف المجتمع العربي عموماً ، والمجتمع الإسلامي في عصر الرسول ﷺ وعصر الصحابة على وجه الخصوص ، وتتمثل هذه الظروف فيما يلي :

١ - أن العرب قبل الإسلام أُمَّةٌ أمّيةٌ ، لا تعرف العلوم التي تشتغل بها الأمم الأخرى ، كعلم المنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، والطب . . . إلخ ، وإنما الفنّ الوحيد الذي برعوا فيه وبلغوا فيه الذروة هو فنّ (البيان) ، وعلم (اللسان) ، شعراً ، ونثراً ، حتى بلغ بهم الشأن أن يعقدوا مؤتمرات أدبية سنوية في أسواقهم المشهورة _كسوق عكاظ وذي المجاز _ ، يتبارى فيها الشعراء والخطباء من كل القبائل ، أيُّهم أحسن شعراً ، وأبلغ خطبةً [3] ، فتطورت الفنون الأدبية

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٤) .

(٢) ولهذا وقع د/ محمد مصطفى الأعظمي في خطأ حيث لم يفهم عبارة الحافظ ابن حجر فأخذ يناقشها ويحاول تفسيرها ، ولم يلاحظ الفرق بين معنى (دوّن) ومعنى (كتب) . انظر : دراسات في الحديث النبوي (١/ ٧٢ -٧٣) .

(٣) انظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٠٤ -٤٠٥) في جهل العرب بالصناعات و (١/ ٤٦٩) في نبوغهم في الشعر وفنونه ، وحضارة العرب - غوستاف لوبون (٤٤٦) (فصل (الأدب العربي) .

(اللسانية) تطوراً عظيماً ، وصارت الفصاحة ، والبلاغة ، والإيجاز ، وحسن التصوير اللفظي ، ودقته ، الفنَّ الوحيد الذي فُتن فيه العرب غاية الافتتان ، حتى قرضوا ونظموا من الشعر ما لم تقرضه أمم الأرض قاطبة [1] .

ولهذا جاء (القرآن) متحدياً إيَّاهم في هذا (الفنّ) الذي برعوا فيه ألا وهو (البيان) الذي بهرهم به (أسلوب القرآن) الذي تحداهم أن يأتوا بسورة مثله ، فلما عجزوا علموا أنه حقٌّ وصدقٌ وأنه فوق طاقة أدبائهم وشعرائهم [2] .

وبسبب عنايتهم الفائقة (بالبيان) كانوا من أقدر الأمم على التعبير عما في نفوسهم بأوجز عبارة ، وأوضح لفظ ، وأقدرها على فهم الكلام ومقاصده .

وبسبب هذه الأميّة وخلو أذهانهم من العلوم والمعارف التي كانت عند الأمم الأخرى كانوا مهيئين لتلقي (القرآن) و (السنة) والتشريعات التي جاء بها الرسول ﷺ والاشتغال بها والعناية بحفظها وفهمها ، إذ ليس هناك علوم طبيعية أو عقلية تأخذ من جهدهم ووقتهم تزاحم القرآن والسنّة ، ولهذا كان كل نشاطهم العلمي الوحيد في حفظهما وفهم معانيهما .

٢ - ولأن العرب أمة أمية يقلّ فيها الكتّاب والقرّاء فقد صار الحفظ والاعتماد على الذاكرة الوسيلة الرئيسة في حفظ تراثهم التاريخي والأدبي ، فصاروا يحفظون أنسابهم وتاريخهم وأشعارهم وحِكَمَهم عن ظهر قلب ، ويتبارون في هذه المهارة ، أيُّهم أكثر حفظاً لهذا التراث وأجود ضبطاً ، وكان الشاعر العربي إذا نظم

---

(١) المصدر السابق (٤٤٨) .

(٢) انظر : البحر المحيط للزركشي (١/ ٤٤٤-٤٤٦) .

قصيدة أخذ يرددها في المحافل ، ثم لا يلبث قليلاً حتى يحفظها عنه العشرات ويرددونها حتى يحفظها عنهم المئات ، وهكذا حتى تنتشر بين قبائل الجزيرة العربية وتصبح محفوظة في صدور مئات الرجال لا يكاد يقع بينهم اختلاف كبير في روايتها ، وقد استمرت هذه الطريقة إلى عصرنا الحاضر بين قبائل الجزيرة العربية .

٣ - ولم تكن الرواية طريقة مبتكرة بعد عصر الصحابة ، بل هي أشهر وسيلة تعليمية وإعلامية عند العرب في الجاهلية[١] ، فكان لكل شاعر عربي راويةٌ يلازمه ، ويحفظ كل أشعاره ، ويتعلم منه ، فإذا نظم الشاعر قصيدة - وقد تزيد أحياناً على مائة بيت - أخذ يرددها على مسامع راويته[٢] وتلميذه حتى يتأكد منه أنه حفظها بإتقان ليرويها عنه في المحافل العربية .

٤ - كما أن من أخلاق العرب قبل الإسلام الصدق في الحديث ، والأمانة ، والوفاء بالعهد ، وكانوا يعظِّمون هذه الصفات الأخلاقية تعظيماً شديداً ، ولهذا لم يستطع أبو سفيان بن حرب أن يكذب على الرسول ﷺ عند (هرقل) - عندما ذهب في تجارته للشام سنة ٦ هـ - قبل أن يسلم - وسأله (هرقل) عن أخبار الرسول ﷺ ، وإلى ما يدعو الناس ، فأجابه أبو سفيان بالصدق ولم يستطع أن

(١) انظر : مصادر الشعر الجاهلي (٢٥٥) ناصر الدين الأسد ، طبعة أولى _سنة ١٩٧٠م ، بيروت ، والمفصل في تاريخ العرب د/ جواد علي (٩/ ٢٦٥) ، طبعة أولى _سنة ١٩٧٢م ، دار العلم _ لبنان . وتاريخ التراث العرب ، فؤاد سزكين ، ترجمة محمود فهمي ، طبعة أولى _سنة ١٩٨٣م ، نشر جامعة محمد بن سعود _الرياض ، المجلد الأول (١٢٥) .

(٢) وهذا كله لا ينفي معرفة العرب قبل الإسلام بالكتابة وتدوينهم بعض تراثهم ، انظر : دراسات في الحديث النبوي (١/ ٤٣) ، وتاريخ ابن خلدون (١/ ٤١٨) . ومصادر الشعر الجاهلي (٦٦) .

يكذب خوف العار والفضيحة حيث قال : (والله لولا الحياء من أن يَأثروا عليَّ كذباً لكذبت عليه) [١] . فمع شدَّة عداوة أبي سفيان للرسول ﷺ إلاَّ أنه لم يكذب عليه عند ملك الروم حياءً وخوفاً من العرب .

٥ - أن الرسول محمداً ﷺ كان من قريش ، وهي أفصح القبائل العربية[٢] . وكان الرسول ﷺ هو أفصحها لساناً ، وأوضحها بياناً[٣] ، وهذا ما ساعد على سهولة حفظ كلامه ، لوضوحه وجماله ، والعرب يسحرهم الأسلوب الجميل .

٦ - وكان الرسول ﷺ إذا تكلَّم أوجز الكلام ، وأعاد الكلمة ثلاث مرات ، حتى يحفظها أصحابه عنه ، قال خادمه أنس بن مالك عنه : (كان إذا تكلَّم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه)[٤] .

٧ - كما كان الصحابة يتدارسون ويتذاكرون كلَّ ما يسمعونه من الرسول ﷺ في مساجدهم ، ومجالسهم ، وبيوتهم ، رجالاً ونساءً ؛ لأنهم يرونه واجباً دينياً ، يفرضه عليهم القرآن ، كما في قوله تعالى : ﴿ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾[٥] وقوله : ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾[٦] . حتى إنهم كانوا يحفِّظون أبناءهم الحديث كما يحفِّظونهم القرآن كما في صحيح البخاري :

---

(١) انظر : صحيح البخاري ح رقم (٧) .

(٢) انظر : الشفا للقاضي عياض اليحصبي (١/ ٧٠) ، طبعة دار الكتب العلمية - لبنان ، وانظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٣٨) و (١/ ٥٤٦) ، وحضارة العرب (٤٣٩) فصل (اللغة العربية) .

(٣) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي ، قسم السيرة النبوية (٤٦٣) .

(٤) رواه البخاري في صحيحه حديث رقم (٩٥) و (٦٢٤٤) ، وانظر : إحكام الأحكام (١/ ١٣٩) ، والأنوار الكاشفة (٦٤) .

(٥) سورة النساء - آية (٥٩) .

(٦) سورة الأحزاب - آية (٢١) ، وانظر : مجموع فتاوي ابن تيمية (١٩/ ٨٣-٨٦) .

(كان سعد - ابن أبي وقاص - يعلّم هذا الحديث بنيه كما يعلّم المُعَلّمُ الغلمان)[1] .

وكانوا إذا غاب أحدهم عن مجلس الرسول ﷺ سأل من حضره من الصحابة الآخرين ماذا قال الرسول ﷺ - كما في قصة عمر مع جاره في تناوبهما على حضور مجلس النبي ﷺ -[2] وبهذه المذاكرة والمدارسة اليومية بين الصحابة رسخت في أذهانهم وحفظوا عن ظهر قلب كثيراً من أقوال وأفعال الرسول ﷺ ؛ لأنها شرح وبيان لمعاني القرآن ، خاصة أن النبي ﷺ قد يكرر الحديث الواحد في أماكن مختلفة وأوقات مختلفة بحسب الحاجة [3] .

٨ - وقد عاش الرسول ﷺ بعد نزول القرآن عليه ثلاثة وعشرين عاماً ، منها ثلاثة عشر بمكة ، وعشرة أعوام بالمدينة ، وهي مدَّة طويلة حفظ فيها أصحابه الملازمون له كلّ ما علّمهم إيَّاه ، أي : أطول من مدَّة الدراسة التي يحتاجها الطالب منذ طفولته حتى يحصل على شهادة الدكتوراه في أي تخصص في هذا العصر .

٩ - وقد كان الرسول ﷺ يحفّظ أصحابه كثيراً من السنن القولية التي يحتاجونها تحفيظاً حرفياً _كما فعل مع البراء بن عازب عندما علّمه حديث النوم : قال البراء : فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت «اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ورسولك» قال : «لا ، ونبيك الذي أرسلت»[4] .

---

(١) ح رقم (٢٨٢٢) وفتح الباري (٦/ ٣٥) .

(٢) صحيح البخاري حديث رقم (٨٩) ، وانظر فتح الباري (١/ ١٨٥) .

(٣) وانظر مجموع فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٨) و (١٨/ ٢٣) .

(٤) صحيح البخاري حديث رقم (٢٤٧) ، وانظر الإحكام (٢/ ٨٦) .

فقد رفض الرسول أن يبدل البراء كلمة (نبي) بـ(رسول) مع أن معناهما واحد تقريباً .

وقال جابر كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن[1] .

وقال ابن عباس كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن[2] .

١٠ - وكذلك كان الرسول ﷺ يعلّم الوفود التي تأتيه من قبائل العرب ، كما فعل مع وفد قبيلة عبد القيس ، حيث علّمهم شرائع الإسلام ، ثم قال لهم : (احفظوه وأخبروه من وراءكم)[3] وكذا صنع مع مالك بن الحويرث[4] .

١١ - كما أن الصحابة إذا اختلفوا في مسألة رجعوا إلى الرسول ﷺ حتى يعلمهم الصواب[5] ، وكذا إذا أشكل عليهم شيء من القرآن أو من كلام الرسول ﷺ يراجعونه حتى يوضحه لهم كما كانت تفعل عائشة : (كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه)[6] .

١٢ - أن الرسول ﷺ أعظم شخصيّة خرجت في جزيرة العرب ، ولم يمت حتى

---

(١) صحيح البخاري حديث رقم (١٠٩٦) .

(٢) التمييز لمسلم حديث رقم (١٨٩) ، تحقيق : د/ محمد الأعظمي ، طبعة ثالثة سنة ١٩٩٠م ، الكوثر - الرياض .

(٣) صحيح البخاري حديث رقم (٨٧) ، وأحمد (٤/ ٢٠٦) .

(٤) صحيح البخاري حديث رقم (٦٨٥) .

(٥) صحيح البخاري حديث رقم (٨٨) ، وانظر : فتح الباري (١/ ١٨٤) .

(٦) صحيح البخاري حديث رقم (١٠٣) ، وانظر : فتح الباري (١/ ١٩٦) .

أقام دولةً شملت الجزيرة العربية كلها ، وبلغ أتباعه وأصحابه عشرات الآلاف ، وحج معه في آخر حياته مائة ألف رجل من جميع قبائل العرب ، كما أن الملازمين له بالمدينة من خاصة أصحابه نحو أربعة آلاف رجل .

قال الحاكم : (روى عنه ﷺ من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة ، صحبوه نيفاً وعشرين سنة ، بمكة قبل الهجرة ، ثم بالمدينة بعد الهجرة ، حفظوا عنه أقواله ، وأفعاله ، ونومه ، ويقظته ، وحركاته ، وسكونه . . .) [١] .

ولا شك أن هذه الأوضاع كان لها أكبر الأثر في استقرار سننه وتشريعاته ، فلم يكن شخصية مغمورة أو مجهولة يسهل الافتراء عليه ، ولهذا عندما خطب في المسلمين في حجة الوداع وعلّمهم أصول دينهم وشريعتهم قال لهم : (ألا ليبلّغ الشاهد منكم الغائب) [٢] .

١٤ - وقد كان أصحاب الرسول ﷺ يحبونه حبّاً عظيماً ، يظهر هذا في تركهم أهلهم ، وأبناءهم ، وقبائلهم ، وأموالهم ، وهجرتهم معه إلى المدينة ، وقتالهم معه حتى حاربوا آباءهم ، وإخوانهم ، وقبائلهم ، وماتوا دفاعاً عن هذا الرسول ﷺ ، ودفاعاً عن دينه ، وعاشوا معه في المدينة فقراء ، بعد أن كانوا في مكة أثرياء ، مما يدل على مدى حبهم للرسول ﷺ ، حتى قال عروة بن مسعود الثقفي - عندما أرسلته قريش ليناقش الرسول ﷺ في (صلح الحديبية) - : (والله لقد

---

(١) المدخل في علم الحديث ، الحاكم النيسابوري ، (١١) ، طبعة ١٩٥٣م ، لوزاك ، تحقيق : روبسون ، والإحكام (٤/ ١٧٦) ، وانظر : فتح الباري (٨/ ١١٧ -١١٨) ح رقم (٤٤١٨) في بيان عدد الصحابة في غزوة تبوك .

(٢) صحيح البخاري حديث رقم (١٠٥) .

وفدت على الملوك ، ووفدت على قيصر ، وكسرى ، والنجاشي ، والله ما رأيت مليكاً قط يعظِّمه أصحابه كما يعظِّم أصحاب محمد محمداً)[1] .

وقد كان الرسول ﷺ يحذَر المسلمين من الافتراء عليه أشدّ تحذير حتى قال : (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) [2] .

ولهذا امتنع كثير من الصحابة عن الرواية والتحديث عن الرسول ﷺ لخوفهم من الغلط والخطأ غير المقصود في الرواية ، وتركوا هذه المهمة للحفّاظ الآخرين[3] .

١٤ - أن الصحابة كانوا يصلُّون مع النبي ﷺ خمس مرات في اليوم والليلة ، ولا يغيب منهم أحد إلاّ بعذر ، أي : أنهم يلتقون بالرسول ﷺ مائة وخمسين مرّة في الشهر الواحد ، يعلِّمهم أمور دينهم ، ويقرأ عليهم القرآن ، ويفسِّر لهم ما يشكل عليهم من آياته . كما كان النبي ﷺ يخطب فيهم كل أسبوع يوم الجمعة خطبتين ، أي : أنه يخطب فيهم خطبة عامة مائة مرة كل سنة ، هذا سوى الخطب التي تقتضيها بعض المواقف والمناسبات ، ولم يكن للصحابة من شغل سوى سماع ما يقوله الرسول ﷺ ، وحفظه ، وفهمه ، وتطبيقه ، وكانوا لا يتجاوزون عشر آيات من القرآن حتى يفقهوا معانيها ، ويعملوا بها [4] .

١٥ - وقد كان مجموعة من الصحابة متخصصين ببعض علوم الشريعة ، وكان النبي ﷺ يحث باقي الصحابة على أخذ العلم من هؤلاء الصحابة المتخصصين ،

---

(١) صحيح البخاري حديث رقم (٢٧٣١) .
(٢) صحيح البخاري حديث رقم (١٠٧) .
(٣) صحيح البخاري حديث رقم (٢٨٢٤) ، وانظر : فتح الباري (٦/ ٣٦-٣٧) .
(٤) مسند أحمد برقم (٢٢٩٧١) .

حيث شهد الرسول ﷺ لمعاذ بن جبل بأنه متخصص بعلم الحلال والحرام ، وشهد لزيد بن ثابت بأنه متخصص بالفرائض - المواريث - ، وشهد لأبيٍّ بن كعب وعبد الله بن مسعود بالحفظ والإتقان في قراءة القرآن ، وشهد لعلي بن أبي طالب بأنه عالم بالقضاء ، ولعبد الله بن عباس بالتفسير . . . إلخ[1] .

وقد كان هؤلاء المتخصصون أنفسهم يستفيد بعضهم من بعض [2] .

١٦ - أن أحكام الشريعة الإسلامية لم تظهر دفعة واحدة في عهد النبي ﷺ ، بل ظهرت تدريجياً على مراحل استغرقت مدَّة ثلاث وعشرين سنة ، وارتبط كثير منها بحوادث تقع فيأتي التشريع لمعالجتها وبيان الحكم الشرعي لها ، مما أدَّى إلى سهولة حفظها ، ورسوخها في أذهان الصحابة الذين كانوا يعايشون هذه الأحداث ، ويترقبون بكل شغف واهتمام حكم الرسول ﷺ في كل حادثة وواقعة جديدة ، حتى إذا صدر الحكم من الرسول ﷺ أصبح هو موضوع حديث الصحابة في مساجدهم ، وبيوتهم ، ومنتدياتهم ، ومجالسهم ، وصار معلوماً للجميع ، ولا شك أن ارتباط المعلومة بواقعة معينة يزيد من رسوخها في الذهن[3] .

(١٧) أن الرسول ﷺ كان يبعث إلى الأقاليم أصحابه العلماء بشريعته كي يعلموا

---

(١) الترمذي برقم (٣٧٩٠) وابن ماجة برقم (١٥٥) . وانظر : صحيح البخاري ح رقم (٣٨٠٨) وفتح الباري (٧/ ١٢٦) وح (٣٨١٠) والفتح (٧/ ٣٨١) .

(٢) مصنف عبد الرزاق (١١/ ٣٢٧-٣٢٨) وأخبار القضاة (١/ ١٠٥) وإعلام الموقعين (١/ ١٥) و(١/ ١٨) و(١/ ٢١) .

(٣) كما في سورة المجادلة رقم (٥٨) آية (١-٤) وسورة الممتحنة رقم (٦٠) آية (١٠-١٢) . وسورة الجمعة رقم (٦٢) آية (٩ - ١١) ، وانظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٣٨) في نزول القرآن بحسب الوقائع والأحداث .

الناس في تلك الأقاليم أمور دينهم ويقضوا بينهم عند التنازع والاختلاف ، ويقيموا الحدود والفرائض ، فقد أرسل أبا عبيدة بن الجراح إلى أهل نجران ، وأرسل معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب إلى اليمن[1] . . .إلخ وهؤلاء من العلماء الحفاظ للقرآن والسنة وممن لازموا الرسول ﷺ سنوات طويلة وهذا دليل على أنهم كانوا قد بلغوا درجة الاجتهاد التي تؤهلهم للقيام بهذه المهمة العظيمة .

١٨ - كما أن دولة الرسول ﷺ قد استمرخ بعد وفاته ، حيث حكم أصحابه من بعده ، فقد كان أبو بكر الصديق أول خليفة بعد الرسول ﷺ ، وهو أول من آمن به من الرجال ، وأعلم الصحابة بسنن الرسول ﷺ ، حيث كان أقربهم منه منزلةً ، وأشدهم ملازمة له مدَّة ثلاث وعشرين سنة بمكة والمدينة ، وقد كان يسير على سنة الرسول ﷺ ، وكان إذا نزلت قضية أو وقعت حادثة ولا يعلم فيها نصاً من القرآن أو سنةً عن الرسول ﷺ بادر إلى جمع كل الصحابة ، وسألهم هل يعلمون فيها سنة عن الرسول ﷺ ، فإذا أخبروه عمل بها ، وهكذا فعل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وكذا فعل الخليفة الثالث عثمان ، والرابع علي[2] ، حتى استقرخ الشريعة ، والقوانين الإسلامية ، والقضاء ، والفقه الإسلامي ، بناءً على المصدرين الأساسيين (القرآن) و (السنة) مدّة أربعين سنة ، وهي فترة دولة الرسول ﷺ والخلفاء الأربعة .

---

(١) انظر : صحيح البخاري كتاب (٩٥) باب (١) في خبر الواحد وباب (٤) ، والإحكام ، ابن حزم (١/ ١٠٩-١١٢) ، ودراسات في الحديث النبوي ، د/ محمد مصطفى الأعظمي (١/ ٥٣) ، طبعة ثالثة سنة ١٩٨١م ، شركة الطباعة ، الرياض ، والسنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب (١/ ٧٠) ، طبعة خامسة سنة ١٩٨١م ، دار الفكر ـ لبنان .

(٢) الإحكام (٢/ ١٢٦) وإعلام الموقعين (١/ ٦٢) .

وفيها تم إرساء قواعد الدولة ، ووضعت النظم الإدارية ، والقضائية ، والاقتصادية [١] ، وصار من العسير تغيير هذه النظم بعد ذلك ، وفي هذه الفترة ولد ونشأ الجيل الثاني ، وهم أبناء الصحابة الذين تلقوا العلم عن الصحابة ، وشاهدوا كيف يحكم ويقضي عشرات القضاة [٢] ، وكيف يفتي عشرات الفقهاء[٣] ، في كثير من القضايا والحوادث التي تقع في مدن وأقاليم هذه الدولة المركزية ، التي شملت الجزيرة العربية ، وإيران ، والعراق ، والشام ، ومصر ، وليبيا - استناداً منهم على نصوص الشريعة (القرآن) و (السنة) وتحت إشراف ومراقبة الخلفاء [٤] الأربعة الذين كانوا على علم ودراية تامة بهذه الشريعة ، وكانوا حريصين على التزام القضاة والفقهاء بالسنُّة ، التي هي مصدر رئيسي للتشريع لا يمكن الاستغناء عنه .

وقد أرسل عمر بن الخطاب علماء الصحابة إلى الأمصار والأقاليم يعلِّمون الناس القرآن والسنة ، ويقضون بينهم [٥] ، كما أبقى عنده كبار علماء الصحابة كي يشاورهم وهم أهل الشورى [٦] ، فكان إذا قضى أحد من القضاة أو أفتى فتوى في بلد من البلدان ثم جاء إلى المدينة سأل أهل الشورى عن السنة ، فإذا خالفوه

---

(١) انظر : التراتيب الإدارية للكتاني (١٨٠-١٨١) طبعة سنة ١٣٤٦ هـ ، فاس - المغرب ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري (٢/ ٣) ، طبعة ثانية سنة ١٩٥٣م ،دار التأليف - مصر .

(٢) انظر : أخبار القضاة (١/ ٤) ، وكتاب القضاء في عهد عمر ، د/ الطريفي (٢/ ٧٦٣-١٠٠٤) ، طبعة أولى سنة ١٩٨٦م ، دار المدني-جدة .

(٣) الإحكام (٤/ ١٧٧) و أعلام الموقعين (١/ ١٢) .

(٤) انظر : القضاء في عهد عمر (١/ ١٦٨) في شأن مراقبة عمر للقضاة ، وأيضاً إعلام الموقعين (١/ ٨٤) .

(٥) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١١) .

(٦) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٣) .

رجع عن رأيه كما كان يفعل عبد الله بن مسعود عندما بعثه عمر إلى العراق [١] ؛ ولهذا استقرت كثير من أصول الإسلام وتشريعاته الفقهية في عهد عمر[٢] . وقد كان علماء وقضاة المدينة بعد عصر الصحابة يعملون بالسنة وبقضاء عمر بن الخطاب ؛ لأن قضاءه كان شورى[٣] . كما كان أكثر فقهاء الأمصار والأقاليم يتبعون أهل المدينة لهذا السبب [٤] . ولهذا قال عامر الشعبي فقيه وقاضي العراق : (انظروا ما قضى به عمر ، فإنه كان يشاور) [٥] . وقد أراد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب أن يقضي بقضية بخلاف قضاء عمر فاعترض عَبيدةُ السَّلْماني _وهو أحد القضاة في عهد علي بن أبي طالب _وقال له : (رأيك مع عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة) [٦] .

ولهذا قال علي بن أبي طالب _الخليفة الرابع (ت ٤٠ هـ) _للقضاة : (اقضوا كما كنتم تقضون ، فإني أكره الاختلاف)[٧] .

وقد كان الخليفة الخامس معاوية بن أبي سفيان من الطبقة الثانية من أصحاب النبي ﷺ ، ومن كُتَّابِ القرآن في عصر النبي ﷺ ، وأخو أمِّ المؤمنين أمِّ حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي ﷺ ، واستمر حكمه عشرين سنة من سنة ٤٠ هـ

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٢) .
(٢) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٥) .
(٣) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٣) .
(٤) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٤) .
(٥) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٣) .
(٦) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٥) .
(٧) صحيح البخاري حديث رقم (٣٧٠٧) ، انظر : فتح الباري (٧/ ٧١) .

- سنة ٦٠ هـ [١] ، ثم حكم بعده عبد الله بن الزبير الخليفة السادس من سنة ٦٤هـ - سنة ٧٣ هـ ، وهو من صغار الصحابة ، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة ، وهو ابن الصحابي الكبير الزبير بن العوام ابن عمة النبي ﷺ كما أنه حفيد أبي بكر الصديق ، وقد أخذ العلم عن كبار الصحابة ، وعن خالته عائشة أم المؤمنين ، وكان فقيهاً عالماً ملازماً للسنة عاملاً بها [٢] .

وهكذا استمر أصحاب النبي ﷺ يديرون شؤون الدولة الإسلامية وفق قانون الشريعة مدة ستين سنة بعد النبي ﷺ ، ولم يحدث خلالها أي تغيير كبير في شؤون التشريع والقضاء الذي يقوم على المصدرين الرئيسين : (القرآن) و(السنّة) ، وهذه المدة كافية لاستقرار النظام القانوني والتشريعي والقضائي للدولة .

وحتى بعد أن انتقل الحكم وسياسة شؤون الدولة إلى أتباع الصحابة _وهم الجيل الثاني - أي : من سنة (٧٣ هـ- ١٠٠ هـ) - تقريباً - كان باقي الصحابة في هذه الفترة يبايعون الخلفاء ، ويشترطون عليهم الالتزام بالكتاب والسنة[٣] مما يدل على أن السنة كانت معلومة للجميع ، وكان الصحابة إذا رأوا أي شيء يخالف السنة أعلنوا رفضهم له ، وأنكروه علانية ، وحذروا الناس منه[٤] .

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٠٧) وسير الأعلام (٣/ ١١٩ ، ١٣٣ ، ١٦٢) والإصابة (٣/ ٤٣٣) والتهذيب (١٠/ ٢٧٠) .

(٢) سير الأعلام (٣/ ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧٩) ، والتهذيب (٥/ ٢١٣) ، وانظر أيضاً فتح الباري شرح حديث رقم (٧٢٠٣) في حكم ابن الزبير .

(٣) انظر صحيح البخاري رقم (٧٢٠٣) و (٧٢٠٥) ، وسير الأعلام (٣/ ٢٣١) في مبايعة ابن عمر لعبد الملك بن مروان .

(٤) انظر : سير الأعلام (٣/ ٢٣٠) في ردّ ابن عمر على الحجاج بن يوسف ، وصحيح مسلم حديث رقم (٧٨/ ٤٩) في اعتراض أبي سعيد الخدري على عبد الملك بن مروان .

ولهـذا لا تذكـر كـتب التـاريخ أي تحـولات أو تغـيّـرات في النظـام القـضـائي والتـشريعي بينمـا نجدها قد ذكـرت جمـيع تفـاصيـل التغيـرات السيـاسيـة والصـراع السيـاسي على السلطة ، ولم يجرؤ أحدٌ من الخلفاء أن يتدخل في النظام القـضائي ، أو يلزم القـضاة بما يخالف السنة ، مما يدل على استقرار شـؤون القـضاء الذي يتـولاه العلماء المجتهدون في الفقه .

١٩ - أن علـمـاء الصـحـابـة كـانـوا يعلّمـون المسلمين ويحـفظّونـهم القـرآن ، والسنّـة ، والفـقـه ، والتـفـسيـر ، في المسـاجـد التي هي أوّل المراكـز العلـمـيـة في الدولة الإسـلامـيـة ، وكـان ذلك بأمـر النبي ﷺ ، فكان التـعليم عـامـاً في أمـاكن عـامّـة يرتادهـا الجميع ويحـضرهـا كـثيـر من الصحابة[١] ، فإذا وقع خطأٌ أو وهمٌ من أحَد هؤلاء المُعلّمين بادر الصـحابة الآخـرون إلى تنبيـهـه وبيّنوا له الصـواب ، وقد كان أبو هريرة يحـدّث الناس في مسجد النبي ﷺ بجوار حجـرة عائشة وهي تسمع ، فإذا انتهى قال لها وهو في مجلسه : (يا صاحبة الحجرة هل تنكرين عليَّ شيئاً مما أقول ؟) .

فكانت تقول لـه : (لا ، إلاّ أن النبي لـم يكن يسرد الحديث كسردكم)[٢] .

أي : أن النبي ﷺ لم يكن يكثـر الحـديث في المجلس ، بل كـان يتكـلم قليـلاً ، ويعيد كلامه ثلاثاً حتى يحفظ أصحابه أحاديثه .

ولهـذا تلازمت الحـركـة النقـدية والحـركة التـعليـمية في وقت واحد منذ عصر

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي (١/ ٤٨-٥٤) .

(٢) انظر : البخاري (٦/ ٤٢٢) ، ومسلم حديث رقم (٢٤٩٣) ، وسير الأعلام (٢/ ٦٠٧) .

النبي ﷺ وأصحابه [١] .

٢٠ - وقد كان لعمر بن الخطاب - الخليفة الثاني - مجلس شورى [٢] يحضره القرَّاء وهم العلماء ، فكان يشاورهم في كل شأن من شؤون الأمة أو الدولة القضائية ، والتشريعية ، أو السياسية ، والاقتصادية ؛ مما أدّى إلى توحيد الرأي الفقهي واستقراره في كثير من القضايا [٣] ؛ لأن كل عالم من علماء الصحابة كبيراً أو صغيراً يدلي برأيه ، ويذكر حجته ودليله من القرآن أو السنة في هذا المجلس أو في المسجد بكل حرية ؛ مما أدَّى إلى ازدهار وثراء الاستنباطات الفقهية من جهة ، وشيوع الأدلة التي كان يحتج بها هؤلاء العلماء في مناقشاتهم في هذه المجالس العلمية من جهة أخرى .

٢١ - أن هذه الثروة الفقهية التشريعية والقضائية التي تقوم على الفهم والاستنباط من أدلة القرآن والسنة ، التي كانت ثمرة اجتهاد علماء الصحابة مدَّة سبعين سنة ، هي المادة الرئيسية التي اعتمد عليها الفقهاء من أبناء الصحابة ومن جاء بعدهم ، فما أجمع عليه الصحابة بعد النبي ﷺ أجمع عليه الفقهاء بعدهم ؛ لأن إجماع الصحابة عليه دليل على أنه يستند إلى دليل قطعي لا يمكن الاختلاف فيه [٤] ، وما اختلف فيه علماء الصحابة على رأيين ساغ وجاز لمن

---

(١) انظر : المسند (٢/ ٤١٣) ، وسير الأعلام (٢/ ٦٠٣) في قصة أبي هريرة مع سعد ، وانظر أيضاً الإحكام (٢/ ١٢٧) ، وإعلام الموقعين (١/ ١٩) .

(٢) البخاري رقم (٧٢٨٦) ، وانظر فتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٣) ، وإعلام الموقعين (١/ ٨٤) .

(٣) الإحكام (٤/ ١٤٢) و (٤/ ١٤٧-١٥٠) ، وفتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣١٥) .

(٤) انظر : الفصول في الأصول للجصَّاص (٣/ ٢٥٧) ، وإحكام الأحكام (٤/ ١٤٧) ، وإعلام الموقعين (١/ ٨٣) ، وانظر أيضاً فتاوي ابن تيمية (١٩/ ١٩٥-٢٠٢) و (٢٠/ ١٠) .

بعدهم الأخذ بأحد الرأيين[1] ؛ لأن اختلاف الصحابة فيه دليل على أن الأدلة التي استندوا إليها في اجتهادهم هي أدلة ظنية في دلالتها تحتمل أكثر من رأي ، تماماً كما إذا اختلف رجال القانون في فهم نصٍّ ومادةٍ قانونية لاحتمال النص القانوني أكثر من معنى .

فلو افترضنا جدلاً أن السنة لم تدوَّن أصلاً لكانت هذه الثروة الفقهية والسوابق القضائية التي ازدهرت واشتهرت في القضاء والفتوى في عصر الصحابة - هذا العصر الذي استغرق تقريباً القرن الهجري الأول [2] - دليلاً كافياً على صحة كثير من الأحاديث التي تم تدوينها .

وإلاَّ فكيف يقضي الصحابة في الأقاليم الإسلامية المختلفة بأحكام متطابقة في قضايا متشابهة دون أن يكون لديهم نصوص وأدلة قانونية قضائية واضحة صريحة متطابقة في دلالاتها ؟ ! وكيف تتفق فتوى صحابيٍّ في العراق مع فتوى صحابيٍّ آخر في المدينة مع ثالث في اليمن دون أن يكون معهم جميعاً دليل واحد متطابق في دلالته ؟ ! .

وهذا هو السبب الذي جعل الإمام الشافعي يضع في شرط قبول الحديث المرسل أن يوافق ويتطابق في دلالته مع قول ورأي صحابي ؛ لأن ذلك يؤكد أن هذا الحديث المرسل كان معلوماً لدى هذا الصحابي ، وأنه اعتمد عليه في استنباط رأيه الفقهي [3] .

---

(١) انظر : الفصول في الأصول (٢/ ٣٢٩) .

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ١٥٢) .

(٣) البحر المحيط للزركشي (٤/ ٤١٨) .

٢٢ - أن علماء الحديث الذين قاموا بجمع السنة وتدوينها لم يكن هدفهم هو تقرير السنة وإثباتها ، وإنما كان هدفهم جمعها وحمايتها من الضياع ، فقد كانت السنَّة معلومةً يحفظها علماء الصحابة ، وفقهاؤهم ، وقضاتهم ، ويتدارسونها في مساجدهم ، ويقضون بها في محاكمهم ، ويعلمونها تلاميذهم ، ولم يكن يستطيع أحد أن يصل درجة القضاء ، أو الفتوى ، أو التدريس والتعليم ، إلاّ إذا شهد له العلماء الآخرون ، وشيوخه السابقون ، بأنه أهل لذلك [١] .

وكما حفظ المئات من أبناء الصحابة القرآن بالمشافهة دون أن يمتلك أكثرهم مصحفاً مكتوباً ، فكذلك حفظوا كثيراً من الأحاديث والسنن [٢] ، وتعلموا تفسير القرآن ، وفقه السنة ، من علماء الصحابة الذين كانوا يدرِّسونهم في المساجد ويهيئونهم ليكونوا فقهاء ، وقضاة ، ومحدثين ، وقد أصبح هؤلاء التلاميذ قضاة وعلماء في عصر الصحابة وبوجود أساتذتهم من علماء الصحابة[٣] ، وقد علَّم ابن عبَّاس تلميذه وخادمه عكرمة القرآن والسنن ثم بعد أن صار عالماً أذن له بالإفتاء فكان يفتى الناس عند أستاذه ابن عباس وتحت إشرافه[٤] .

كما أن علماء التابعين لم يكونوا يكتفون بسماع الحديث من صحابي واحد بل كانوا إذا سمعوا حديثاً من أبي هريرة - مثلاً - يذهبون ويسألون الصحابة الآخرين عن هذا الحديث _كعائشة أم المؤمنين [٥] ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن

---

(١) انظر : حلية الأولياء (٦/ ٣١٧) وسير الأعلام (٨/ ٦٢) في قصة مالك مع شيوخه .

(٢) انظر : الأنوار الكاشفة للمعلمي (٤٥) و (٨٠) .

(٣) إحكام الأحكام (٤/ ١٥٤) .

(٤) سير الأعلام (٦/ ١٤) .

(٥) انظر : أحمد (٦/ ٢٤٦) في قصة عائشة مع أبي هريرة ، وفتاوي ابن تيمية (١٨/ ٣٦) .

عبدالله ، وغيرهم من الصحابة الذين كانوا يصلُّون جميعاً في مسجد النبي ﷺ ، ويعلِّمون الناس فيه .

كما أنهم كانوا يقابلون رواية الصحابيّ لاحقاً على روايته سابقاً فقد كان بعض علماء التابعين يلازمون بعض الصحابة مدَّة طويلة ، فإذا روى الصحابيُّ حديثاً ثم أعاده بعد سنوات كما رواه أوّل مرّة علموا أنه حافظ لهذا الحديث ، وإذا اختلفت روايته علموا أنه لم يضبطه جيداً[1] .

وهكذا كان يفعل تلاميذ التابعين معهم[2] ، فكانوا يقارنون بين روايات تلاميذ الصحابي الواحد فإذا اتفق - مثلاً - تلاميذ عبد الله بن عمر كنافع وعمرو بن دينار وابنه سالم بن عبد الله بن عمر على حديث علموا أنهم قد حفظوه ، فإذا وجدوهم قد اختلفوا رجحوا رواية الأكثر من تلاميذ عبد الله بن عمر .

وبهذه الطريقة كان علماء الحديث يكتشفون الغلط والخطأ الذي قد يقع أحياناً في الرواية [3] .

ويساعدهم على ذلك أن أكثر الأحاديث الصحيحة يَرْوي كلَّ حديث منها جماعةٌ من الصحابة - اثنان أو أكثر -[4] ، وكل صحابي من حفّاظ الحديث له كثير من الأتباع ، بعضهم يكتب حديثه ، وبعضهم يحفظه عن ظهر قلب ، وكل واحد

(١) انظر : منهج النقد عند المحدّثين (٦٧-٧٩) .

(٢) انظر : سير الأعلام (٦/ ١٩) في سؤال تلاميذ عكرمة باقي تلاميذ وأصحاب ابن عباس عن صحة ما يقوله عكرمة عن شيخهم ابن عباس .

(٣) انظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ١٩) .

(٤) انظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٢) ، وانظر : العواصم من القواصم لابن الوزير (٣/ ١٦٣-٢٠٧) ، والأنوار الكاشفة (٨٠) و (٨٢) .

من الأتباع له تلاميذ كثيرون .

فنافع مولى ابن عمر - مثلاً - له عشرات التلاميذ ، وكلهم من كبار العلماء كمالك بن أنس ، وابن جريج ، وعبيد الله بن عمر ، والليث بن سعد ، ويحيى ابن سعيد ، وابن عون . . . إلخ [(١)] .

وهؤلاء كلهم حفظوا وكتبوا أحاديث نافع ، فبمقارنة رواياتهم عن نافع يظهر إن كان هناك خطأ في رواية أحدهم أم لا [(٢)] .

٢٣ - أنه من الخطأ تصور أن وجود حديث من طريق واحد من الصحابة - مثلاً - يعني أنه لم يسمعه من النبي ﷺ سوى هذا الصحابي ؛ لأن عدم رواية الآخرين له لا يعني عدم علمهم به ، بل قد يكون هذا الحديث معلوماً عند كثير من الصحابة [(٣)] ، ولا يشترط أن يحدِّث كل واحد منهم به ، بل يكفيهم أن يحدِّث به أحدهم مع إقرار الباقين له على روايته[(٤)] ، وقد يكون هناك صحابة آخرون حدَّثوا الناس به وليس بالضرورة أن تصل إلينا جميع الروايات ؛ لأنه ليس كل من سمع الأحاديث من الصحابة يبلِّغها لغيره ، لسبب أو لآخر ، كأن ينقطع للزهد والعبادة فلا يحدِّث الناس بما سمع ، أو يشتغل بشؤون حياته الخاصة ، أو يموت قبل أن يبلغ السن التي يكون فيها معلِّماً لغيره ، أو ينسى الأحاديث التي

---

(١) انظر : طبقات أصحاب وتلاميذ نافع في سير الأعلام (٥/ ٩٦) .

(٢) للمزيد يراجع : التمييز لمسلم (١٧٢) و (١٧٦) و (١٨٤) و (٢١١) ومنهج النقد عند المحدثين د/ الأعظمي (٦٠-٧٩) والأنوار الكاشفة (٨١) .

(٣) انظر : قصة أبي موسى الأشعري مع عمر في الاستئذان في البخاري حديث رقم (٦٢٤٥) .

(٤) انظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٢) في قصة أبي هريرة مع أبي سعيد الخدري .

سمعها من الصحابة الآخرين . . إلخ [١] .

٢٤ - أنه لا ارتباط بين العلم بالشيء وروايته ، فقد يكون الإنسان عالماً بعلم من العلوم ، إلاّ أنه لا يقوم بتعليم الآخرين لظرف من الظروف ، فهناك - مثلاً - الآلاف من المسلمين اليوم يحفظون القرآن عن ظهر قلب منذ الصغر ، إلاّ أنه ليس كل هؤلاء يصبحون بعد ذلك محفظّين ومعلّمين لغيرهم ، وإنما يتصدى عدد قليل منهم لمهمة التدريس والتحفيظ .

وكذلك الحال بالنسبة للصحابة فقد كان علماء الصحابة وحفَّاظ الحديث منهم كثيرين ، غير أنه ليس كلهم جلسوا للتدريس والتعليم ، بسبب ظروف كل واحد منهم ، فالخلفاء الأربعة اشتغلوا بالخلافة وأمور الدولة ؛ ولهذا قلّت الروايات عنهم ، مع أنهم كانوا أعلم الصحابة ، وأكثرهم ملازمة للنبي ﷺ ، بينما كثرت الرواية عن عبد الله بن عمر ، وأبي هريرة ، وجابر بن عبدالله ، وأنس ، وعائشة ، وغيرهم لأنهم تصدّوا لمهمة تعليم الناس وتدريسهم ؛ ولأنهم عاشوا مدَّة طويلة بعد وفاة كثير من الصحابة [٢] .

ولهذا كان الصحابة إذا سمعوا قولاً غريباً يبادرون إلى إنكاره ومناقشة الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ والتَّثبت منه [٣] .

---

(١) انظر : الأنوار الكاشفة (٦٢-٦٣) .

(٢) انظر : الأنوار الكاشفة (٦٢-٦٣) .

(٣) انظر : أحمد (٢/ ٢٨٧) في قصة عبد الله بن عمر مع أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم و(١/ ١٤-١٥) في قصة عبد الله بن عمر مع سعد بن أبي وقاص وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، وانظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٢) .

مما يؤكد أن عدم تدريسهم لا يعني عدم علمهم بالسنّة ، كما يؤكد أيضاً أن سكوتهم وعدم إنكارهم على هذا الراوي أو ذاك إقرار منهم بصحة ما يرويه وينسبه إلى النبي ﷺ ، وإلاّ لبادروا إلى إنكاره أيضاً .

٢٥ - وكما هو معلوم فإن تدوين أيِّ علم من العلوم إنما يكون بعد وجود هذا العلم ، فالتدوين للعلوم مرحلة لاحقة تأتي بعد نشأتها ، فالعرب -مثلاً- تعرف قواعد لغتها بالسليقة قبل تدوين كتب (النحو)[١] ، والشعراء يعرفون كيف ينظمون الشعر قبل تدوين كتب (العروض)[٢] ، ومبادئ الدستور البريطاني معروفة عند رجال القضاء البريطاني ورجال القانون والسياسة وإن لم يكن الدستور مكتوباً .

وهكذا علماء الحديث الذين بدأوا بالتأليف لم يكن هدفهم إثبات أدلة تشريعية وإنما هدفهم حفظ وجمع الأدلة التي كانت موجودة خوفاً عليها من الضياع كما فعل الصحابة عندما قاموا بجمع القرآن في مصحف واحد .

وهذا ما صرح به عمر بن عبد العزيز عندما أمر بجمع السنة سنة ١٠٠ هـ وهو أول أمر رسمي لجمع السنَّة [٣] ، فقد سَوَّغ عمر بن عبد العزيز سبب هذا الإجراء بأنه الخوف على السنة من الضياع [٤] ، لا أنَّه يجهل هذه السنة ويريد أن يتعلمها ، فقد كان هو أحد العلماء الكبار ، وكان جميع قضاته في جميع المدن الإسلامية

---

(١) انظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٥٤٦-٥٤٧) في موضوع علم النحو .
(٢) انظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٦٩) .
(٣) سيأتي تفصيل هذه القضية في (ص : ٥٠) .
(٤) انظر : تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص : ١٠٥) .

يقضون بين الناس وفق حكم القرآن والسنة قبل أن يصدر أمره بجمعها وكما لم تضف المصاحف التي كتبها عثمان للأقاليم شيئاً جديداً لأن المسلمين كانوا يحفظون القرآن قبل هذه المصاحف فكذلك تدوين عمر للسنة لم يضف شيئاً جديداً [1] .

٢٦ - وإذا كنا في هذا القرن الخامس عشر الهجري نرى آلاف المسلمين يحفظون القرآن عن ظهر قلب ، ونشاهد مئات العلماء يحفظون كتباً كاملة في الحديث ، والفقه ، والأصول ، والنحو ، والأدب ، والشعر ، كما هي الطريقة التقليدية القديمة التي تقوم على الحفظ عن ظهر قلب ، وبعضهم يحفظ كتب الحديث الستة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة والنسائي) بأسانيدها التي تشمل أسماء آلاف الرواة ، ومتونها التي تشمل آلاف النصوص القولية والفعلية وأكثرها مكرر ، فليس من العسير إذن على علماء الصحابة أن يحفظوا ٥ ٪ من هذا الكمّ ؛ لأنه لم يكن في عصرهم أسانيد حيث إنهم يسمعون ويشاهدون الرسول ﷺ مباشرة فلا يحتاجون إلى حفظ أسماء آلاف الرواة ، كما أنهم لا يحتاجون إلى حفظ أحاديث كل صحابي آخر ، وهي الأحاديث المكررة في كتب الحديث ، حيث يجمع المحدثون رواية كل صحابي للحديث الواحد ويعدون كل رواية حديثاً مستقلاً وإن كان المتن واللفظ متطابقين ، مما يؤدي إلى مضاعفة عدد الحديث الواحد بحسب عدد الصحابة الذين رووه عن النبي ﷺ ، فحديث المسح على الخفين - مثلاً - رواه نحو سبعين صحابياً [2] عن الرسول ﷺ مع أنه حديث واحد في قضية واحدة ، فإذا كان علماء الحديث المتأخرون

---

(١) وانظر : الأنوار الكاشفة (ص : ٤٥) .

(٢) انظر : الأوسط في السنن لابن المنذر (١/ ٤٢٦ -٤٣٣) .

يحفظون سبعين طريقاً ورواية بأسانيدها وألفاظها في قضية واحدة ، فلم يكن فقهاء الصحابة ومحدثوهم يحتاجون إلى حفظ كل هذه السبعين ، وإنما كان يكفيهم حفظ ما رأوه من النبي ﷺ أو سمعوه مباشرة ، أو ما علموا أنه اشتهر عن النبي ﷺ في حياته .

ولهذا ذكر الفقهاء أن الفقيه المجتهد لا يحتاج مع القرآن إلاّ إلى نحو خمسمائة (٥٠٠) حديث بلا تكرار ، وهي الأحاديث الأصول التي يقوم عليها الفقه والتشريع والقضاء الإسلامي [١] ، وهي الأحاديث التي خصص علماء الحديث لها كتباً خاصة بعد ذلك تعرف بكتب (أحاديث الأحكام) .

ويظهر أن القاضي عامر الشعبي (٣٠ - ١٠٣هـ) _ وهو من تلاميذ الصحابة- كانت له عناية بجمع أحاديث الأحكام في كتاب واحد وهذا ما يُفهم من قول تلميذه عاصم : (عرضنا على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها) [٢] فهذا نصٌّ صريح على أن تلاميذ الشعبي كانوا يقرؤون عليه كتاباً خاصاً في (أحاديث الفقه) ، وكان يأذن - بعد ذلك - لهم برواية هذه الأحاديث عنه .

وهذا لا يعني بالطبع أن باقي العلماء لم يكونوا يعرفون هذه الأحاديث ، لأنه لا يمكن لأحد - أصلاً - أن يصبح فقيهاً أو قاضياً إلاّ إذا كان عالماً بـ (أحاديث الأحكام) [٣] ، وقد قال الشافعي (ت ٢٠٥ هـ) : (أصول الأحكام

(١) انظر سير الأعلام (٨/ ٤٥٧ و ٤٥٩) ، وإعلام الموقعين (٢/ ٣٤٢) ، والأنوار الكاشفة (٥٤) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) .

(٣) انظر : البحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٠٠) ، والفصول في الأصول للجصّاص (٤/ ٢٧٣) .

نيف وخمس مائة حديث كلها عند مالك إلاّ ثلاثين حديثاً ، وكلها عند ابن عيينة إلاّ ستة أحاديث)[1] .

ولا شك أن (موطأ) مالك هو شرح لهذه الأحاديث الفقهية ، وهو كتابٌ جامعٌ بين الحديث والفقه ، ويشتمل على أكثر من خمسمائة حديث فقهي[2] ، كما أن الأحاديث الفقهية التي كانت عند سفيان بن عيينة هي نحو هذا العدد ، وهي في (مسند) الحميدي الذي هو في الحقيقة كتاب سفيان كان يمليه على تلميذه الحميدي[3] . كما كتب أحمد بن حنبل أحاديث شيخه سفيان بن عيينة ورواها في مسنده ، وكذلك فعل الشافعي الذي كان أعظم تلاميذ مالك وسفيان بن عيينة ، وقد درس عليهما ، وحفظ كتبهما ، وقرأها عليهما عندما كان في الحجاز[4] ، ولهذا كان خبيراً بعدد أحاديث الفقه عند كلٍّ واحد منهما ، وقد روى عنهما هذه الأحاديث في كتابه (الأمّ)[5] . ومع هذا كلّه لم يؤلّف ولم يجمع مالك ولا سفيان ولا الشافعي - نفسه - كتاباً خاصاً في أحاديث الأحكام ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم حاجتهم لمثل هذه الكتب الخاصة في هذا الموضوع ؛ لأن كتبهم كانت عامة تضم إلى جانب أحاديث الأحكام أحاديث أخرى في الآداب أو السير أو

(١) سير الأعلام (٨/ ٤٥٧ و ٤٥٩) ومعنى (أصول الأحكام) أي الأحاديث الرئيسية التي يقوم عليها الفقه الإسلامي ولا ينفي ذلك وجود أحاديث فرعية هي عبارة عن زيادة بيان وتفصيل أو تكرار لما في الأحاديث الرئيسية التي سمَّاها الشافعي بـ(أصول الأحكام) .

(٢) انظر : فضل الموطأ : محمد بن علوي بن عباس (ص : ٣٥) ، الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٨م - السعادة - مصر .

(٣) انظر مسند الحميدي - تحقيق : عبد الرحمن الأعظمي .

(٤) انظر السّير للذهبي (٨/ ٤٥٧-٤٥٩) .

(٥ انظر : الأم للشافعي .

التفسير أو العقيدة ، كما أنها تتضمن شرحاً لمعاني هذه الأحاديث ؛ مما يجعلها في دائرة كتب الفقه لا دائرة كتب الحديث .

فإذا راعى الباحث كل هذه الظروف المحيطة في قضية تدوين السنة النبوية وهي إمَّا :

١ - ظروف خاصة بالعرب كافةً كأميتهم ، وبراعتهم بعلم اللسان ، والقدرة على البيان [١] ، ومهارتهم في الحفظ والإتقان [٢] ، وحبهم للكلام البليغ ، وتعظيمهم للأخلاق النبيلة ، ومنها الصدق في الحديث .

٢ - أو ظروف خاصة بالرسول ﷺ ، كفصاحته ، وقدرته على البيان بأوجز عبارة ، وتكراره للكلمة الواحدة ثلاث مرات ، وشخصيته الجذابة المؤثرة ، وكونه شخصية عامة مشهورة لم يمت حتى استقرت دولته ، وانتشرت سنته وتشريعاته .

٣ - أو ظروف خاصة بالصحابة ، ككثرة عددهم ، وشدة حبهم وإعجابهم بالرسول ﷺ ، والاقتداء به ، وحماية دولته وتشريعاته ، والاجتهاد في تطبيقها .

إذا راعى الباحث كل ذلك فسوف يسهل عليه فهم أبعاد هذه القضية فهما صحيحاً بعيداً عن التصورات الاختزالية التي تلغي جميع هذه الظروف المحيطة بقضية كتابة السنة وتدوينها ، وهي الظروف التي كان لها أكبر الأثر في المحافظة على السنة حتى تم تدوينها تدويناً كاملاً في القرن الهجري الثاني [٣] .

---

(١) انظر فتح الباري (١/ ١٩٧) .

(٢) انظر : الأنوار الكاشفة (٨٠) .

(٣) وسيأتي بيانه وتفصيله .

هذا ويمكن حصر مراحل تدوين السنة بأربع مراحل :

المرحلة الأولى :

مرحلة الكتابة من سنة ١ هـ إلى ٧٣ هـ حيث توفي آخر خليفة من الصحابة وهو ابن الزبير ، وفي هذه المرحلة كتب الصحابة كثيراً من أحاديث النبي ﷺ في حياته وبعد وفاته ، وهي تنقسم إلى فترتين الأولى : وقد تمت في حياة الرسول ﷺ منذ أن هاجر إلى المدينة سنة ١ هـ إلى وفاته سنة ١١هـ ، حيث تم في هذه الفترة كتابة جزء كبير من السنة بصحف ، وجلود ، وهذا الجزء الذي تم كتابته ينقسم إلى قسمين :

١ - ما أمر الرسول ﷺ بكتابته من المعاهدات ، والوثائق ، والرسائل ، كالوثيقة التي كتبها عندما دخل المدينة ، ونظّم فيها العلاقات بين المسلمين المهاجرين وأهل المدينة من الأنصار من جهة ، وبين المسلمين وغير المسلمين من اليهود من جهة أخرى . وهي وثيقة دستورية تنظم علاقة طوائف المجتمع فيما بينها على أساس من التسامح الديني ، والتعاون الاجتماعي ، وفيها كثير من التشريعات السياسية ، والمالية ، والجنائية ، وهي تعد أقدم وثيقة دستورية ، وقد ذكرها أبو عبيد في كتاب (الأموال) في ثلاث ورقات[1] .

---

(١) يراجع السيرة النبوية - ابن هشام (١/ ٥٠١-٥٠٤) ، والأموال - لأبي عبيد القاسم بن سلام - (٢١٥) رقم (٥١٨) ، وسنن البيهقي (٨/ ١٠٦) ، وعيون الأثر لليعمري (١/ ٣١٨) - طبعة أولى سنة ١٩٩٢م - دار التراث - المدينة ، والبداية والنهاية - ابن كثير - (٣/ ٢٢٣) ، والسنة قبل التدوين (٢٩٨) ، ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي : محمد حميد الله (ص :٥٧) الطبعة السادسة سنة ١٩٨٧م - النفائس - بيروت .

ومثلها الوثيقة التي عاهد فيها الرسول ﷺ نصارى نجران ، وفصَّل فيها الحقوق والواجبات[1] ، وغير ذلك من المعاهدات وعقود الصلح بين الرسول ﷺ والقبائل والمدن العربية التي تضمنت كثيراً من السنن والتشريعات [2] .

فهذا الجزء من السُّنَّة قد تم تدوينه بأمر الرسول ﷺ وقد أطلع على هذه الوثائق والمعاهدات العلماء والمؤرخون القدماء ورووها في كتبهم .

وكذلك كان هناك أيضاً الرسائل والكتب التي أمر الرسول ﷺ بكتابتها وفيها تفصيل دقيق لكثير من التشريعات الاقتصادية والجنائية كمثل :

أ - كتاب (الصدقات) الذي فصّل فيه الرسول ﷺ مقادير الزكاة الواجبة في الأموال وكيفية أخذها وجبايتها من أصحابها ، وهو كتاب طويل كتبه الرسول ﷺ قبل وفاته ، وكان عند أبي بكر الصديق الخليفة الأول[3] ، ونسخ منه نُسخاً إلى جُباته الذين يأخذون ويجمعون الزكاة ، وكان عليه ختم الرسول ﷺ ، وصار بعد ذلك عند الخليفة الثاني عمر بن الخطاب[4] ، وقد احتفظ به أهل بيته حتى نسخه ابن شهاب الزهري ، بعد أن أطلعه عليه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[5] .

---

(١) يراجع : الخراج - لأبي يوسف القاضي - (٧٢) ، والأموال - لأبي عبيد - (٢٠١) رقم (٥٠٣) ، وفتوح البلدان - للبلاذري - (٨٥) .

(٢) ذكر أكثر هذه العهود ابن سعد في الطبقات (١/ ١٩٨- ٢٢١) ، وأبو عبيد في الأموال (٢٠١- ٢١٩) ، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٤٩١ - ٥١٠) ، وانظر : كتاب الأستاذ محمد حميد الله (مجموعة الوثائق السياسية) حيث جمع فيه الوثائق والمعاهدات السياسية في عهد الرسول .

(٣) يراجع صحيح البخاري حديث رقم (١٤٥٤) و (١٤٥٥) و (١٤٥٣) . وفتح الباري (٣/ ٣١٨) .

(٤) انظر : سنن أبي داود حديث رقم (١٥٦٨) ، والترمذي (٦٢١) ، وابن ماجة (١٧٩٨) .

(٥) سنن أبي داود حديث رقم (١٥٧٠) .

كما أخذه عمر بن عبد العزيز عندما كان أميراً على المدينة من خاله سالم ابن عبد الله ونسخه ، ثم أمر الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أن ينسخ منه نسخاً كثيرة ، وأرسله إلى جميع أمراء الأقاليم للالتزام به[1] .

وكذلك ظلت عند أنس بن مالك - خادم الرسول ﷺ - نسخة من هذا الكتاب كان قد نسخها وكتبها له أبو بكر الصديق ، عندما أرسله لجمع الزكاة من أهل البحرين ، وبقيت هذه النسخة عند آل أنس حتى صارت في حوزة حفيده القاضي ثمامة بن عبد الله بن أنس (ت ١١٥ هـ) في البصرة ، حيث أخذ منه حماد ابن سلمة (ت ١٦٧ هـ) نسخةً [2] .

وقد عمل عامة الفقهاء بموجب هذا الكتاب الثابت عن الرسول ﷺ [3] .

ب - وكمثل صحيفة عمرو بن حزم عندما بعثه الرسول ﷺ إلى أهل اليمن فكتب له كتاباً فيه كثير من التشريعات والسنن الاقتصادية والجنائية وغيرها من التشريعات ، وهو كتاب طويل _نحو ثلاث أوراق _وفيه تفاصيل دقيقة عن الجنايات والدّيات (التعويضات المالية)[4] .

وقد قال خليفة بن خياط عن إرسال الرسول ﷺ عمرو بن حزم إلى أهل اليمن

---

(١) يراجع مستدرك الحاكم (١/ ٣٩٢ - ٣٩٥) .

(٢) انظر : سنن أبي داود حديث رقم (١٥٦٧) والنسائي رقم (٢٤٤٧) وابن ماجة (١٨٠٠) ومسند أحمد (١/ ١١) ، ومسند الموصلي (١/ ١١٥) رقم (١٢٦) . وصحيح ابن خزيمة (٤/ ١٤) ومستدرك الحاكم (١/ ٣٩٠-٣٩٢) .

(٣) الترمذي حديث رقم (٦٢١) .

(٤) هذه الصحيفة أوردها كاملة كلّ من : ابن حبان في صحيحه برقم (٦٥٥٩) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٩٥ - ٣٩٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٨٩-٩٠) ، وقد روى أكثرها عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٤) ، واختصرها مالك في الموطأ (٢/ ٨٤٩) وابن خزيمة (٢/ ٨٤٩) .

سنة ١٠ هـ : (بعث رسول الله ﷺ عمرو بن حزم لليمن ليفقههم في الدين ، ويعلمهم السنة ، ويأخذ صدقاتهم) [١] .

وقد بقي هذا الكتاب عند آل عمرو بن حزم حتى صار عند حفيده أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والي المدينة وقاضيها في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وهو الذي طلب منه عمر أن يجمع السنة [٢] .

وقد اطلع على هذا الكتاب الإمام ابن شهاب الزهري ، ورآه عند أبي بكر بن حزم مكتوباً في رقعة من جِلْد [٣] .

وكلّ ما تضمنته هذه الصحيفة كان معلوماً منذ عهد الصحابة ، وقد عمل بها الخلفاء الأربعة ، وكان القضاة يحكمون بموجب ما جاء في هذه الصحيفة ، حتى من لم يطلع عليها ؛ لأن ما فيها من تشريعات مطابق لما ثبت واشتهر عن الرسول ﷺ ، ومطابق لما كان يقضي به الخلفاء الأربعة ، ومشهور بين الفقهاء والقضاة .

ج - وكذلك كان عند علي بن أبي طالب - ابن عم الرسول ﷺ والخليفة الرابع - صحيفة[٤] كتبها بأمر الرسول ﷺ ، فيها كثير من التشريعات في مقادير الزكاة ، والجنايات ، وغيرها من الأحكام والسنن ، وهي مطابقة إلى حدٍّ كبير لصحيفة عمرو بن حزم في الجنايات والديات ، ولصحيفة أبي بكر وعمر في الزكاة .

---

(١) تاريخ خليفة بن خياط (٩٤) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ١٤٠) .

(٣) انظر : النسائي (٨/ ٥٨ - ٦٠) .

(٤) ذكرها البخاري في صحيحه برقم (١١١) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٧٨) وقد رواها كاملة عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٥-٧) ويراجع شرح ابن حجر في فتح الباري لحديث رقم (١١١) .

د - كما أمر الرسول ﷺ بكتابة خطبته عندما فتح مكة لرجل من أهل اليمن اسمه (أبو شاه)[1] .

وكتاب أبي بكر الصديق ، وكتاب عمرو بن حزم ، وكتاب علي بن أبي طالب ، كلها كُتبت - تقريباً - في السنة العاشرة التي حجَّ فيها الرسول ﷺ ، كما أنها اشتملت على تشريعات تفصيلية في الزكاة والجنايات والديات وهي قضايا مهمة وضرورية ترتبط بحياة الناس ارتباطاً وثيقاً ، مما جعل الرسول ﷺ يحرص على كتابتها وحفظها ، وهذا بخلاف الفرائض الأخرى مثل الصلاة والصوم والحج ، فقد كان الصحابة دائماً مع الرسول ﷺ يؤدون هذه العبادات والفرائض كما يؤديها الرسول ﷺ ، فلا تحتاج إلى كتابة بخلاف غيرها من التشريعات ، ثم إن (الزكاة) و(الجنايات) تتعلق بحقوق الأفراد ، فكان ضرورياً كتابتها حتى لا يقع فيها خلاف وتنازع كبير .

فهذه الرسائل والعهود والمواثيق والكتب (الصحف) التي تضمنت كثيراً من التشريعات السياسية والاقتصادية والجنائية هي جزء من المرحلة الأولى من مراحل كتابة السنة وتدوينها ، وقد تمت في حياة الرسول ﷺ وبأمره ، وعمل بموجبها الخلفاء الأربعة ومن جاء بعدهم .

قال ابن القيم : (وقد كان رسول الله ﷺ يبعث كُتبه إلى الملوك ، وتقوم بها عليهم الحجة ، وكتب كُتبه إلى عُمَّاله في بلاد الإسلام ، فعملوا بها ، واحتجُّوا بها ، ودفع الصديق كتاب رسول الله ﷺ في الزكاة إلى أنس بن مالك فحمله وعملت

---

(١) انظر : صحيح البخاري برقم (١١٢) ، ويراجع تاريخ التراث العربي - المجلد الأول - ص ١٢٥) .

بـه الأمة ، وكذلك كتابـه إلى عمرو بن حزم في الصدقـات) [١] .

وقال أيضاً : (وكتب النبي ﷺ لعمرو بن حزم كتاباً عظيماً فيه الديات وفرائض الزكاة وغيرها ، وكتبه في الصدقات معروفة مثل كتاب عمر بن الخطاب وكتاب أبي بكر الصديق الذي دفعه إلى أنس رضي الله عنهم) [٢] .

وقـد كـانت رسـائـل النبي ﷺ وكتبـه مشهـورة في القـرن الهجـري الأول ، ولهذا قال محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) : (لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ) [٣] .

وهذا يؤكد أنها كانت موجـودة ، وأنه باستطاعة محمد بن سيرين أخذ نسخة منها لو أراد ذلك .

وأمَّا لماذا لم يأمر النبي ﷺ أصحابه بكتابة السنة كلِّها كما كان يأمرهم بكتابة القرآن فالجواب هو :

أ - أن القرآن هو أصل التشريع ، والسنة شرح لهذا الأصل ، ولا شك أن المحافظة على هذا الأصل أولى وأهم .

ب - أن مهمة شرح هذا الأصل تحتاج مدَّة طويلة حتى يستطيع النبي ﷺ فيها بيان معاني القرآن للصحابة بعد نزول كل حكم تشريعي ، وهذا البيان والشرح يكون أحياناً بأفعاله وممارساته ، وأحياناً بأقواله وتقريراته ، وكل هذا يحتاج إلى زمنٍ

---

(١) زاد المعاد (٥/ ٢٤٢) وانظر - أيضاً - الإحكام (٢/ ١٤٨) .

(٢) تهذيب السنن - ابن القيم - بحاشية مختصر المنذري لسنن أبي داود (٥/ ٢٤٥) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٥) ، وانظر : نصب الراية للزيلعي (٤/ ٤٢٠) وفيه أن رسائل النبي كانت عند ابن عباس ، وإعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين (٤٨ - ٥٢) .

زمن ومدّة بخلاف القرآن الذي لا يستغرق وقت نزوله سوى مدّة قصيرة يتم بعدها كتابته مباشرة .

ج - أن القرآن محصور بسور وآيات معدودة معلومة وأمّا السنة فلا يمكن حصرها ؛ لأنها تشمل كل ما يصدر عن النبي ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات ولا شك أن كتابة ذلك كله فيه مشقة كبيرة ويحتاج إلى كميات كبيرة من أدوات الكتابة غير المتوافرة ولهذا اكتفى النبي ﷺ بكتابة السنن الضرورية اعتماداً على حفظ علماء الصحابة لباقي سننه وتشريعاته الكثيرة التي علّمهم إياها مدّة ثلاث وعشرين سنة[1] .

خاصة أن أكثر السنة تطبيق عملي لما جاء في القرآن ، وبيان له ، فلا يحتاج الصحابة إلا إلى معرفة كيفية أدائها عملياً .

٢ - أمّا الجزء الثاني فهو ما كتبه الصحابة بإذن من الرسول ﷺ[2] في حياته ﷺ حيث استأذنه في ذلك بعضهم فأذن لهم ، ومن هؤلاء :

أ - عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٣ هـ) ، وهو من أصحاب الرسول ﷺ الملازمين له ، وكان كاتباً للوحي (القرآن) ، فاستأذن الرسول ﷺ أن يكتب أحاديثه فأذن له ، فكان يكتب كل ما يسمعه من الرسول ﷺ مباشرة[3] .

---

(١) انظر : الأنوار الكاشفة (٣٢-٣٣) و (٤٥) .

(٢) أمّا دعوى أن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث فلا يثبتها أكثر العلماء قديماً ، ومن يثبتها منهم فإنه يقرر أن هذا النهي كان في أول الإسلام ثم صار منسوخاً ، وأذن النبي ﷺ بالكتابة لمن أراد . ويراجع : تقييد العلم (٦٤) ، وفتح الباري (١/ ٢٠٨) ح (١١٣) وفتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٢) والأنوار الكاشفة للمعلمي (٣٤) .

(٣) انظر : أخباره في الإصابة (٢/ ٣٥١) والاستيعاب بحاشية الإصابة (٢/ ٣٤٧) .

وقد قال عن نفسه : (كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ أريد أن أحفظه ، فنهتني قريش ، فقالوا : إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسك عن الكتابة .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : اكتب ، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلاّ حق) [1] أي لا أنطق إلاّ بالحق .

وقد اعترف أبو هريرة بأن عبد الله بن عمرو أكثر منه حديثاً لأنه يكتب ، حيث قال : (ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه منّي ، إلاّ ما كان من عبد الله ابن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب)[2] .

كما اعترف أبو هريرة بأن عبد الله بن عمرو قد (استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة عنه فأذن له) [3] .

وقد كتب عبد الله بن عمرو كثيراً من الأحاديث عن الرسول ﷺ ، قال المؤرخ الذهبي : (كتب عن النبي ﷺ علماً كثيراً ، وكان يعترف له أبو هريرة)[4] .

وكان عبد الله يسمي صحيفته التي كتبها بـ (الصادقة) [5] .

وكان يحدِّث الناس منها وقد بلغ عدد تلاميذه وأصحابه الذين سمعوا منه هذه

---

(١) رواه أبو داود حديث رقم (٣٦٤٦) ، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٥/ ٣١٣) ، وأحمد (٢/ ١٦٢ و١٩٢ و٢٠٧ و٢١٥) ، والدارمي حديث رقم (٤٩٠) ، وصححه ابن خزيمة برقم (٢٢٨٠) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه حديث رقم (١١٣) ، والترمذي برقم (٢٦٦٨) ، وأحمد (٢/ ٢٤٨) .

(٣) رواه أحمد في المسند (٢/ ٤٠٣) .

(٤) تذكرة الحفّاظ (١/ ٤٢) وانظر : سير أعلام النبلاء (٣/ ٨٠) .

(٥) رواه الدارمي في السنن برقم (٥٠٢) ، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٨٥) . ويراجع سير الأعلام (٣/ ٨٩) ، وتهذيب السنن - ابن القيم (٥/ ٢٤٥) .

الأحاديث أكثر من مائة عالم وشيخ [1] . وقد بقيت صحيفته (الصادقة) عند أهل بيته ، حتى صارت عند حفيده عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو (ت ١١٦ هـ) فكان يحدِّث الناس من هذه الصحيفة [2] .

وقد كان عبد الله بن عمرو يحفظ هذه الصحيفة في صندوق كبير ، فإذا أراد أن يحدِّث الناس طلب الصندوق ، وأخرج الصحيفة ، وقرأها[3] .

وقد ذكر ابن الأثير أن هذه الصحيفة كان فيها ألف حديث[4] . وقد أصبحت بعد ذلك عند حفيده عمرو بن شعيب .

قال ابن تيمية : (عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ ، وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها ، وأدلّ على صحتها ؛ ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدار ما احتاج إليه عامة الفقهاء) [5] .

ب - أنس بن مالك الأنصاري - خادم الرسول ﷺ - وآخر من توفي من الصحابة في البصرة (٩٣ هـ) ، وقد خدم الرسول ﷺ عشر سنوات في المدينة ، وقد بلغ عدد تلاميذه وأصحابه الذين سمعوا منه الحديث أكثر من مائتي (٢٠٠) عالم

---

(١) انظر : السير (٣/ ٨١) ، وتهذيب الكمال (١٥/ ٣٥٩) .

(٢) يراجع تحقيق : أحمد شاكر بحاشية سنن الترمذي (٢/ ١٤١-١٤٤) ، والمراد بالصحيفة هنا الكتاب الذي دون فيه عبدالله ما سمعه من النبي ﷺ ، وانظر لسان العرب مادة (صحف) .

(٣) انظر : مسند أحمد (٢/ ١٧٦) ، والدارمي في السنن برقم (٤٩٢) ، ومستدرك الحاكم (٣/ ٤٢٢) و(٤/ ٥٠٨) و تقييد العلم للبغدادي (٨٤-٨٥) .

(٤) أسد الغابة (٣/ ٢٣٣) ، طبعة ١٢٨٦ هـ - القاهرة .

(٥) فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٨-٩) ، وتاريخ التراث العربي (١/ ١٥٣) .

وشيخ من جميع الأقطار والأقاليم الإسلامية[1] .

وكانت له صحيفة كتب فيها أحاديث عن الرسول ﷺ ، فكان يحدِّث الناس منها[2] ، وكان يحثُّ أبناءه وأحفاده على كتابة العلم والسنة[3] .

بل إنه استمر يكتب الحديث حتى بعد وفاة الرسول ﷺ ، فقد سمع بعض الصحابة يحدِّث بحديث عن الرسول ﷺ فأمر ابنه أن يكتب له الحديث ، قال :(أعجبني هذا الحديث ، فقلت لابني : اكتبه فكتبه)[4] .

وقد بقيت كتبه عند حفيده القاضي ثمامة ، واطلع عليها أيوب السختياني واستفاد منها[5] .

ج - سعد بن عبادة الأنصاري (ت ١٥ هـ بالشام) ، وهو من كبار أصحاب الرسول ﷺ[6] ، وكانت عنده صحيفة كتب فيها بعض الأحاديث ، وقد بقيت بعد وفاته عند أهل بيته وأحفاده يتوارثونها ، ويحدثون الناس منها[7] .

وقد كان سعد يحسن الكتابة قبل الإسلام[8] .

---

(١) أخباره في الإصابة (١/ ٧١) وسير أعلام النبلاء (٣/ ٣٩٥) .

(٢) انظر : خبر هذه الصحيفة في تقييد العلم (٩٤) .

(٣) رواه الدارمي برقم (٤٩٧) وابن سعد في الطبقات (٧/ ١٦) .

(٤) رواه مسلم في صحيحه حديث رقم (٣٣) والخطيب البغدادي في تقييد العلم (٩٤) .

(٥) انظر : علل الدارقطني (١/ ٢٣٠) .

(٦) يراجع الإصابة (٢/ ٣٠) ، وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٧٧) وسير الأعلام (١/ ٢٧٠) .

(٧) انظر : سنن الترمذي حديث رقم (١٣٤٣) ، ومسند أحمد (٥/ ٢٨٥) والدارقطني في السنن (٤/ ٢١٤) ومعجم الطبراني (٦/ ١٧) .

(٨) ابن سعد في الطبقات (٧/ ٢٧٣) وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٧) .

د - سمرة بن جندب (ت ٥٨ هـ)، وهو أحد أصحاب الرسول ﷺ[١] وقد كتب وصيته إلى أبنائه ذكر فيها كثيراً من الأحاديث عن الرسول ﷺ، وقد كانت هذه الصحيفة مشهورة في البصرة، وكان الحسن البصري (ت ١١٠هـ) يحدّث الناس منها[٢]، وقد قال محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) عن هذه الصحيفة: (في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير)[٣].

وقد بقيت هذه الصحيفة عند أحفاده، يروونها عنه حتى كانت عند مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة.

قال ابن سعد: (كانت عنده وصية سمرة إلى بنيه)[٤]، وقد ذكر البخاري أول هذه الصحيفة [٥].

وبهذا ثبت أن بعض الصحابة كانوا قد كتبوا في عهد النبي ﷺ جزءاً كبيراً من الأحاديث والسنن بعد أن أذن لهم الرسول ﷺ بالكتابة، فكانت هذه الأحاديث - مع كونها معلومة محفوظة في صدورهم - مكتوبة عندهم في صحف أو جلود، كما هو حال الرسائل التي أمر الرسول ﷺ بكتابتها. فلم تكن الأحاديث في هذه المرحلة مدونة ولا مصنفة في كتاب واحد، ولا مجموعة في مكان واحد. بل حالها في هذه المرحلة كحال وشأن القرآن في عهد الرسول ﷺ حيث لم يكن مكتوباً في

(١) يراجع ابن سعد (٧/ ٣٥) وسير الأعلام (٣/ ١٨٣).
(٢) يراجع ابن سعد في الطبقات (٧/ ١١٥) وغريب الحديث - ابن سلاّم - (١/ ٦١) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥) وسنن البيهقي (٩/ ٣٥٦ و٣٥٧) وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٩).
(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٦).
(٤) الطبقات (٦/ ٣٧٨).
(٥) التاريخ الكبير (١/ ٢٦) وانظر: تاريخ التراث العربي (١/ ١٥٤).

كتاب واحد ، ولا مجموعاً في مكان واحد ، بل كان مكتوباً على جلود مفرقة ، لأن الاعتماد كان على حفظه مباشرة من فم الرسول ﷺ الذي كان يحفظهم القرآن بنفسه[1] ، كما كان يصلّي بهم كلَّ يوم ثلاث صلوات جهرية يقرأ فيها سور القرآن جهراً فيحفظونها لكثرة تكرار قراءة سور القرآن ، حيث يقرأ الرسول ﷺ القرآن في الصلاة جهراً (٩٠) تسعين مرَّة في كلِّ شهر ، وأكثر من (١٠٠٠) ألف مرَّة في السنة الواحدة . مما يجعل حفظه عن ظهر قلب سهلاً جداً .

وهكذا الحديث في هذه المرحلة ، فقد كان الاعتماد على الحفظ مباشرة لكل ما كان يقوله الرسول ﷺ أو يفعله من تشريعات أو يقضي به بين الناس من قضاء ، وهذا لا يعني أنه لم يكتب الصحابة شيئاً منها ؛ إذ الأدلة التاريخية المتواترة تؤكد حصول هذه الكتابة[2] .

الفترة الثانية : وهي التي بدأت بعد وفاة النبي ﷺ حيث كان بعض الصحابة يكتب بعض الأحاديث التي يحفظها أو يسمعها من الصحابة الآخرين كرسائل الخلفاء الأربعة للولاة والقضاة مثل :

أ - رسالة أبي بكر الصديق في فريضة الزكاة ، وكيفية أخذها وتوزيعها ومقاديرها ، وهي الرسالة التي كتبها إلى أنس بن مالك عندما أرسله إلى البحرين لجمع

---

(١) انظر : الأنوار الكاشفة (٧٦-٧٧) .

(٢) ويراجع : السنة قبل التدوين للخطيب (٣٠٩) . ودراسات في الحديث النبوي ، د/ محمد مصطفى الأعظمي (١/ ٩٢-١٤٢) حيث ذكر أكثر من خمسين صحابياً ممن كتب الحديث . مع العلم أن هؤلاء هم ممن ثبت عنه الكتابة ، ولا يعني ذلك أن غيرهم لم يكتب ، بل تبقى القضية في دائرة الاحتمال ، فعدم علمنا لا يدل على العدم .

الزكاة . وقد نسخها أبو بكر من الكتاب الذي كان عنده عن النبي ﷺ [1] .

ب - ورسالة عمر بن الخطاب إلى عتبة بن فرقد أمير الجيش بأذربيجان التي ضمَّنها بعض الأحاديث عن النبي ﷺ [2] . وكذلك رسالته إلى أمير الشام أبي عبيدة بن الجرَّاح التي ذكر فيها أحاديث عن النبي ﷺ [3] . ورسائله إلى قاضيه في العراق أبي موسى الأشعري التي بقيت عند حفيد أبي موسى الأشعري [4] .

ج - ورسالة علي بن أبي طالب للخليفة عثمان بن عفان التي كتب فيها سنة النبي ﷺ في مقادير الزكاة [5] .

د - رسالة عائشة إلى الخليفة معاوية بن أبي سفيان ، وفيها حديث عن النبي ﷺ [6] .

هـ - رسالة الخليفة عبد الله بن الزبير إلى قاضيه عبد الله بن عتبة بن مسعود [7] . وغيرها من الرسائل والمكاتبات التي كانت تحصل بين الصحابة [8] أو بين الصحابة وتلاميذهم [9] .

---

(١) انظر (ص : ٣٦) من هذه الدراسة .

(٢) رواه البخاري ح رقم (٥٨٢٨) وانظر فتح الباري (١٠/ ٢٨٤ -٢٨٦) ومسلم (٣/ ١٦٤٢) ح(٢٠٦٩) وأحمد (١/ ٣٦) .

(٣) أحمد (١/ ٢٨ و ٤٦) وابن ماجة ح (٢٧٣٨) .

(٤) انظر : إعلام الموقعين (١/ ٨٥ -٨٦) .

(٥) أحمد (١/ ١٤١) .

(٦) مسند الحميدي (١/ ١٢٩) .

(٧) أحمد (٤/ ٤) .

(٨) وانظر الإحكام (٢/ ١٤٨) .

(٩) انظر البخاري مع الفتح (٦/ ٣٣) ح رقم (٢٨١٨) ومسلم (٣/ ١٣٦٢) ح رقم (١٧٤٢) في كتابة عبد الله بن أوفى لعمر ابن عبيد الله بعض الأحاديث . ومسلم (١/ ١٣) ح (٧) في طلب ابن أبي=

ومن ذلك أيضاً ما كان يسمعه بعض الصحابة من بعض فيكتبونه ليحفظوه كما فعل أنس بن مالك [١] .

وكما كان يفعل عبد الله بن عباس - ابن عم النبي ﷺ - (ت ٦٨ هـ) وهو من كبار علماء الصحابة في الفقه والتفسير والحديث ، وقد بدأ بعد وفاة النبي ﷺ بكتابة السنّة ، حيث كان يدور على الصحابة ويسألهم ، ويكتب ما يحدثونه به من أحاديث سمعوها من النبي ﷺ [٢] .

وكان لا يكتفي برواية واحدٍ منهم في المسألة والقضية الواحدة بل كان أحياناً يسأل ثلاثين صحابياً عن مسألة واحدة ليتأكد منها [٣] ، وبعد أن أصبح معلّماً كان يأمر تلاميذه أن يكتبوا ما يمليه عليهم من أحاديث النبي ﷺ ، وأمَّا كراهيته لكتابة العلم عنه فالمقصود بالعلم هنا آراؤه واجتهاداته الفقهية ، وقد كان كثير من العلماء قديماً يكرهون أن يكتب أحد آراءهم الاجتهادية ، وقد كان تلميذ ابن عباس عمرو ابن دينار يكره ذلك ، ويقول : (يسألوننا عن رأينا فنخبرهم فيكتبونه كأنه نقرٌ في حجر ، ولعلنا أن نرجع عنه غداً !) [٤] .

فلا تعارض بين كراهية ابن عباس لكتابة العلم عنه وحثِّه تلاميذه على كتابة

= مُليكة من شيخه ابن عباس أن يكتب له كتاباً فيه أحاديث .

(١) انظر : صحيح مسلم حديث رقم (٣٣) كتاب الإيمان .

(٢) رواه الحاكم (٣/ ٥٣٨) وصححه ، وتقييد العلم للخطيب البغدادي (٩٢) وسير الأعلام (٣/ ٣٤٢) .

(٣) سير الأعلام (٣/ ٣٤٤) وإعلام الموقعين (١/ ١٩) .

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٢٩) وانظر إعلام الموقعين (١/ ٢٨) في كراهية أحمد لكتابة كلامه .

الحديث عنه ، فالكراهة خاصة بكتابة رأيه ، والحثُّ خاص بكتابة روايته ؛ فلا داعي للتأويل ولا تعارض بين القولين [1] .

وقد كان ابن عباس يلقي محاضراته ودروسه في المسجد الحرام بمكة ، ويخصِّص لكل علم من العلوم وقتاً محدداً كالتفسير والحديث والفقه وسيرة الرسول ﷺ ومغازيه ، وآداب العرب وأشعارهم في الجاهلية [2] .

وكان علماء التابعين وتلاميذ الصحابة الآخرين يرحلون إلى مكة من أجل سماع وكتابة الحديث عنه حتى بلغ عدد تلاميذه مئتين[3] ، وأصبحوا بعد ذلك من كبار العلماء في التفسير والحديث والفقه ، كتلميذه عكرمة وسعيد بن جبير وقتادة وطاووس ومجاهد وكريب وعمرو بن دينار . . . إلخ الذين انتشروا في جميع مدن الدولة الإسلامية ، وتعلَّم على أيديهم كثير من أتباعهم . وقد ترك ابن عباس بعد وفاته كتباً كثيرة [4] .

وفي هذه المرحلة الأولى من مراحل تدوين السنة ظهرت بوادر ونواة كتب الفقه في أجزاء صغيرة ، ككتاب علي بن أبي طالب في (القضاء) [5] ، وكتاب زيد

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي (١/ ١١٧) حيث ظنَّ د/ محمد الأعظمي أن بين القولين تعارضاً .

(٢) انظر : الحلية (١/ ٣٢٤) وإعلام الموقعين (١/ ١٩) وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٧) وسير الأعلام (٣/ ٣٣١) والإصابة (٢/ ٣٣٠) .

(٣) سير الأعلام (٣/ ٣٣٣) وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٦) .

(٤) سير الأعلام (١/ ٤٨٠) .

(٥) صحيح مسلم (١/ ١٣-١٤) ح (٧) .

ابن ثابت في (الفرائض) [1] وهي المواريث . وكتاب جابر بن عبد الله في (مناسك الحج)[2] .

كما ظهر أوَّلُ كتاب في تفسير القرآن وهو تفسير ابن عباس الذي أملاه على تلاميذه[3] . كما كانت هناك وصايا أوصى بها بعض الصحابة ، وقضايا قضوا بها وكانت مكتوبة محفوظة حتى دوَّنها ونسخها العلماء ، كوصية عمر بن الخطاب ، ووصية علي بن أبي طالب ، ووصية عمرو بن العاص ، وقضاء معاذ بن جبل[4] .

المرحلة الثانية :

مرحلة الجمع والتدوين وبدأت - تقريباً - منذ ٧٠ هـ إلى ١٢٠ هـ ، وهي مرحلة جمع السنة والأحاديث المتفرقة في الصحف والجلود ، وكذلك المحفوظة في صدور علماء الصحابة ، وتدوينها في كتب .

وبداية هذه المرحلة تشبه إلى حدٍّ كبير مرحلة جمع القرآن في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق ، إلاّ أن هذه المرحلة قد تأخرت بالنسبة للسنة والحديث النبوي قليلاً . فقد كان أول من فكّر في جمع السنة هو عمر بن الخطاب الخليفة الثاني ، فقد (أراد أن يكتب السنن فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها . . .) [5] إلاّ أنه لم يفعل خشية أن يُقبل الناس على السنن ويشتغلوا بها عن القرآن .

(١) انظر سنن البيهقي (٦/ ٢٤٧) وسير الأعلام (٢/ ٤٣٦) .
(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٤٣) .
(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٣١٨) .
(٤) انظر : مصنف عبد الرزاق (١١/ ٣٧٣ - ٣٧٧) .
(٥) مصنف عبد الرزاق (١١/ ٢٥٩) .

وقد بدأت هذه المرحلة في آخر عهد الصحابة (٧٠ هـ) تقريباً حيث قام علماء التابعين من أبناء الصحابة وغيرهم بجمع السنة وكتابتها في كتب ، وقد شملت هذه الحركة العلمية جميع المدن الإسلامية التي كان فيها أصحاب الرسول ﷺ ، وفي آخر هذه المرحلة - أيضاً - في (١٠٠ هـ) بدأ العلماء في تدوين وتأليف الكتب ، وقد ذكر الذهبي هذه الطبقة وهي التي تبدأ بـ مكحول (ت١١٣ هـ) والزهري (ت ١٢٤ هـ) ، وتنتهي بـ ربيعة بن عبد الرحمن (ت١٣٦ هـ) - وهم من تلاميذ الصحابة - فقال عنهم : (وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية)[١] ، فالتأليف بدأ في آخر القرن الأول[٢] وليس في القرن الثاني ؛ لأن علماء هذه المرحلة عاشوا في القرن الأول وإن تأخرت وفاتهم إلى أول القرن الثاني .

وقد قام بمهمة جمع السنة وتدوينها في هذه المرحلة جهتان :

أ- **جهة علمية** : وتتمثل في العلماء في جميع المدن الإسلامية التي يتوافر فيها الصحابة ، حيث قام مئات العلماء من تلاميذ وأتباع الصحابة ، بحفظ وكتابة الأحاديث التي حفظها أو كتبها علماء الصحابة وكذلك حفظ آراء الصحابة الفقهية[٣] .

ب - **جهة رسمية** : وتتمثل في الأوامر التي أصدرها الخلفاء والأمراء إلى بعض العلماء بجمع الحديث النبوي . وقد اشتهر الرأي القائل بأن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١ هـ) هو أوّلُ من أمر بجمع السنّة أمراً

---

(١) تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، (١/ ١٦٠) .

(٢) وانظر : السنُّة قبل التدوين (٣٣٧) وأيضاً (٣٢٦) . وتاريخ التراث العربي (١/ ١١٧ - ١٢٠) .

(٣) انظر : الإحكام (٢/ ١٢٧ -١٢٨) وإعلام الموقعين (١/ ٢٢-٢٨) والسنة قبل التدوين (٣٢٦) .

رسمياً[1] ، إلاّ أن هناك أدلّة تاريخية تؤكد أن والده عبد العزيز بن مروان (ت ٨٥ هـ) [2] وجدَّه الخليفة الفقيه مروان بن الحكم (ت ٦٥ هـ)[3] كانا أسبق منه بالقيام بهذه المهمة ، فقد وجَّه عبد العزيز بن مروان _وكان أميراً على مصر _رسالةً إلى كثير بن مُرَّة الحضرمي (ت ٨٠ هـ)[4] وهو من كبار أتباع الصحابة _ قال فيها : (اكتب إليَّ بما سمعت من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلاَّ حديث أبي هريرة فإنّه عندنا) [5] ، ويبدو أن عبد العزيز قد أرسل أيضاً إلى آخرين يسألهم عن أحاديث وسنن النبي ﷺ فقد كتب إليه الصحابي عبدالله بن عمر بن الخطاب - عمُّ زوجته - بعض الأحاديث [6] .

وقول الأمير عبد العزيز في رسالته إلى كثير بن مرَّة : (إلاَّ حديث أبي هريرة فإنَّه عندنا) يؤكِّد ما ذكرته المصادر التاريخية والحديثية من أن والده الخليفة مروان بن الحكم قد كتب أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ثم اختبر حفظه لها بعد سنة ، فوجد روايته متطابقة[7] . وقد سمعها عبد العزيز من أبي هريرة حينئذ .

وبهذا يثبت أن أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ كانت مكتوبة مجموعة في خزانة الخليفة مروان بن الحكم ، كما تمت مراجعتها مرَّة ثانية على أبي هريرة للتأكد

---

(١) ترجمته في : سير الأعلام (٥/ ١١٤) وانظر : فتح الباري (١/ ٢٠٨) ، وانظر في هذه المسألة ما كتبه د . محمد عجاج الخطيب في السنة قبل التدوين (٣٢٦ - ٣٢٨) .

(٢) ترجمته في : تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦) .

(٣) ترجمته في : سير الأعلام (٣/ ٤٧٦) وانظر في (٣/ ٤٧٧) التزامه بقضاء عمر بن الخطاب .

(٤) ترجمته في : تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢٩) .

(٥) طبقات ابن سعد (٧/ ٣١١) وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦) .

(٦) أحمد (٢/ ١٥٢) .

(٧) المستدرك (٣/ ٥٠٩ و ٥١٠) وصححه الحاكم ، وسير الأعلام (٢/ ٥٩٨) .

من صحتها وعدم وقوع الغلط أو الوهم فيها ، وقد بقيت هذه الأحاديث في الديوان (خزانة الدولة) ؛ ولهذا لم يطلب الأمير عبد العزيز من كثير بن مُرَّة أن يكتب إليه أحاديث أبي هريرة لأنَّها عندهم - في خزانة الدولة في دمشق - وكما كتب مروان ابن الحكم أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ فقد كتب أيضاً بعض أحاديث زيد بن ثابت وبعض آرائه الفقهية[1] .

مما يدل على عنايته واهتمامه بكتابة الحديث وجمعه . وقد تأثر به ابنه الأمير عبد العزيز ثم حفيده الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي بدأ اهتمامه بجمع السنة منذ أن كان أميراً على المدينة (٨٦ -٩٣هـ) [2] في عهد ابن عمِّه الخليفة الوليد ابن عبدالملك (ت ٩٣ هـ) ، كما أن هشام بن عبد الملك أيضاً كان له اهتمام بكتابة وجمع السنة [3] .

وقد كان هؤلاء الخلفاء والأمراء يجمعون هذه الأحاديث في خزانة الدولة[4] للاحتفاظ بها والرجوع إليها عند الحاجة . كما كانوا يجمعون فيها كتباً أخرى[5] .

ولم تكن حاجة العلماء والقضاة ماسَّةً لما تم جمعه في هذه الخزانة ؛ لأن هؤلاء العلماء أنفسهم كانوا يلازمون الصحابة ، ويكتبون الحديث عنهم مباشرة دون حاجة إلى ما كان يجمعه الخلفاء في الخزانة من كُتبٍ ، إلاّ أن هناك ما يشير إلى

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي (١/ ٧٨) .

(٢) علل أحمد (١/ ١٥٠) وسير الأعلام (٥/ ١١٧) .

(٣) انظر : المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٠) وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٩) في قصته مع الزهري .

(٤) انظر في شأن هذه الخزانة : طبقات ابن سعد (٥/ ٣٥٣) وتاريخ الإسلام للذهبي (وفيات :١٢١-١٤٠) (ص : ٢٣٥) .

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٨) .

أن بعض العلماء قد استفاد من هذه الخزانة كما فعل الوليد بن محمد الموقري (ت١٨٢ هـ) - وهو من أهل الشام [١] ، فقد نسخ من كتب الزهري التي كانت في ذلك الديوان [٢] ؛ لأنه كان من موالي الخليفة يزيد بن عبد الملك (ت ١٠٥ هـ)[٣] فاستطاع أن ينسخ كتب الزهري التي في خزانة يزيد .

كل ما سبق ذكره يؤكد أن عمر بن عبد العزيز لم يكن أوَّلَ من أمر رسمياً بجمع السنة وكتابتها كما هو شائع بل سبقه جدُّه ووالده بهذه المهمة ، إلاَّ أنَّه يمكن القول بأنَّ عمر بن عبد العزيز هو أوّل من أمر بتدوين السنة ، أي : كتابتها في دفاتر ، فقد قال الزُّهري : (أَمَرَنَا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن ، فكتبناها دفتراً دفتراً ، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً) [٤] أي : أن عمر بن عبد العزيز قام بالمهمة التي قام بها الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) بالنسبة للقرآن عندما جعله في مصاحف ، حيث أمر عمر بن عبد العزيز أن تكتب السنّة في دفاتر ودواوين[٥] بعد أن كانت مكتوبة في صحفٍ وكتبٍ مُفَرَّقةٍ .

وكما لم يَحْتَجِ المسلمون للقرآن الذي كان مكتوباً في صحف وجلود ومجموعاً عند الخليفة الأول أبي بكر الصديق ، والذي صار عند الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب طوال فترة حكميهما حتى جاء الخليفة الثالث عثمان بن عفان ،

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٥) .

(٣) سير الأعلام (٥/ ١٥٢) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١٢٧) .

(٥) وانظر : مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢١) . والسنة قبل التدوين (٣٢٨) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٢٨) .

وأمر بتدوينه في مصحف واحد ونسخه عدة نسخ ، وأرسله للأقاليم ؛ لأن علماء وحفَّاظ القرآن كانوا يلقِّنون تلاميذهم حينئذٍ مشافهة كما حفظوه من النبي ﷺ مشافهة دون حاجة إلى المصاحف التي كتبها عثمان - من أجل منع الخلاف والتنازع بين القرَّاء لا من أجل تبليغ القرآن للناس - بل استمر العلماء وحفَّاظ القرآن بعد ذلك يصححون قراءاتهم ومصاحفهم على الحفَّاظ الكبار كما كانوا يفعلون مع الأعمش[1] سليمان بن مهران (ت ١٤٨ هـ) . واستمرت هذه الطريقة إلى يومنا هذا .

فكذلك حال السنة التي كانت مجموعة في خزانة الخلفاء قبل عمر بن عبد العزيز لم يحتج لها المسلمون طوال تلك الفترة كما لم يحتاجوا إلى القرآن المكتوب طوال عهد أبي بكر وعهد عمر [2] وإنما أمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين لها لا من أجل تبليغها للعلماء وإنما من أجل المحافظة عليها ، وإلزام الناس بالعمل بها ، وقد أوكل عمر بن عبد العزيز هذه المهمة العلمية عالمين كبيرين هما :

أ - أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١٢٠ هـ) أمير المدينة وقاضيها ، وقد طلب منه عمر بن عبد العزيز أن يكتب ويجمع له السنن والأحاديث التي كانت عند أهل المدينة [3] .

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٣١) ولفظه : (كانوا يصححون المصاحف على الأعمش) .

(٢) وانظر : الأنوار الكاشفة (٤٤ - ٤٥) .

(٣) موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن الشيباني - (ص : ٣٣٠) - تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبعة أولى - المكتبة العلمية - القاهرة . والدارمي حديث رقم (٤٩٣) و (٤٩٤) ومقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢١) . والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٥) ، وتقييد العلم (١٠٥) و(١٠٦) .

وقد قال عنه الإمام مالك : (لم يكن عند أحد بالمدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر)[1] .

وقد كتب أبو بكر بن محمد ما طلبه منه الخليفة عمر بن عبد العزيز إلاّ أن هذه الكتب فُقدت بعد موته[2] .

وهذا دليل على أن السنن كانت معلومة لا تحتاج إلاّ إلى الجمع كما جُمع القرآن .

وكان عمر بن عبد العزيز قد طلب منه القيام بهذه المهمة قبل أن يصبح خليفة عندما كان أميراً على المدينة [3] سنة (٨٦ -٩٣ هـ) ، ثم أمره مرةً أخرى بعدما صار خليفة .

ب - محمد بن شهاب الزهري القرشي المدني (٥٠ -١٢٣هـ) وقد كان أعلم أهل المدينة بالسنة وأكثرهم جمعاً لها .

قال صديقه صالح بن كيسان : (اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم فقلنا : نكتب السنن ، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ، ثم قال : نكتب ما جاء عن الصحابة فإنه سنة ، فقلت أنا : ليس بسنة فلا نكتبه ، فكتب ، ولم أكتب ، فأنجحَ وضيَّعتُ)[4] .

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣٣٧) ، وتهذيب الكمال (٣٣/ ١٤٠) .

(٣) علل أحمد (١/ ١٥٠) .

(٤) عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٥٨) ، ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٥٢) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٣٧) وتقييد العلم (١٠٦) وجامع بيان العلم (١٢٧) .

فلم يكتف الزهري بجمع سنن الرسول وكتابتها بل كتب وجمع حتى آراء الصحابة وأقوالهم الفقهية .

وكان في بداية طلبه للعلم يطوف على الشيوخ ، ويكتب كل ما يسمعه منهم بالألواح والصحف [١] .

قال أبو الزِّناد (ت ١٣٠ هـ) : (كنت أطوف أنا وابن شهاب على المشيخة ومع ابن شهاب الألواح والصحف)[٢] وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة طلب منه أن يجمع له السنة ، قال ابن حجر : (أول من دوَّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة [الهجرية] بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف)[٣] وإنما قصد ابن حجر أن الزهري هو أول من كتب الأحاديث في ديوان ودفاتر ، لا أنه أول من كتب الحديث في الصحف ؛ لأن الكتابة أقدم من التدوين .

قال معمر بن راشد : (كنّا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزهري حتى قُتل الوليد ابن يزيد - الخليفة الأموي - فإذا الدفاتر قد حُملت على الدواب من خزانته ، يعني : من علم الزهري)[٤] .

قال الذهبي : (يعني الكتب التي كُتبت عنه لآل مروان)[٥] ، وهذا يؤكد أنه قد ألّف ودوَّن الكتب بعد أن أمره عمر بن عبد العزيز أي سنة (٩٩ - ١٠١هـ) .

---

(١) ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٥٢) والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٣٩) .

(٢) علل أحمد (١/ ١٧١) .

(٣) انظر : فتح الباري (١/ ٢٠٨) حديث رقم (١١٣) .

(٤) طبقات ابن سعد (٥/ ٣٥٣) .

(٥) تاريخ الإسلام (وفيات سنة ١٢١ هـ - ١٤٠هـ) (ص : ٢٣٥) .

وقد بلغت الأحاديث التي جمعها الزهري (٢٠٠٠) ألفي حديث[١] ، وقد بدأ بجمعها وكتابتها في آخر عهد الصحابة وله عشرون سنة أي : سنة (٧٠هـ)[٢] وقد بلغ عدد شيوخه من الصحابة وأبنائهم أكثر من مائة وخمسين رجلاً كما بلغ عدد تلاميذه الذين رووا عنه الأحاديث نحو مائتي رجل[٣] .

وكان يعطي تلاميذه كتبه لينسخوا منها ، ثم يقرؤوها عليه ، أو يرووها عنه مباشرة[٤] .

وقد طلب منه الخليفة هشام بن عبد الملك أن يملي على أبنائه أحاديث ، فأملى عليهم (٤٠٠) أربعمائة حديث ، ثم أراد هشام أن يختبر حفظ الزهري فادَّعى أن الكتاب الذي أملاه على أبنائه قد ضاع ، فأملى عليهم الزهري من حفظه هذه الأحاديث ، فقابلها الخليفة هشام بالكتاب الأول فإذا هي متطابقة تطابقاً حرفياً[٥] .

وقد طلب قاضي المدينة يحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٤ هـ) من مالك بن أنس أن يكتب له أحاديث الزهري في (الأقضية) - القضاء - فكتبها له مالك

---

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣١) .

(٢) تاريخ الإسلام (٢٢٧) ، والوافي بالوفيات (٥/ ٢٥) ولهذا اختار الباحث هذا التاريخ بداية للمرحلة الثانية حيث بدأ الزهري وأبو الزناد وابن كيسان وغيرهم بجمع السنة ، وانظر : تاريخ التراث العربي (١/ ١١٩) .

(٣) يراجع تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩) .

(٤) طبقات ابن سعد (٥/ ٣٥٣) ، والعلل لأحمد (٣/ ٢٣٨) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٣) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٣١) .

(٥) انظر : المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٠) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٩) .

في صحيفة صفراء[1] ، وكانت مائة حديث[2] ، وقد كتب يونس بن يزيد (ت ١٥٩هـ) كلَّ أحاديث الزهري[3] .

وقد بلغ عدد تلاميذ الزهري الذي كتبوا أحاديثه ونسخوا كتبه أكثر من خمسين عالماً[4] ، أشهرهم مالك بن أنس الذي احتج بأحاديث الزهري في كتابه (الموطأ) ، ومعمر بن راشد الذي ألَّف (الجامع) ، وضمَّنه أحاديث شيخه الزهري ، وابن جريج ، ومحمد بن أبي ذئب ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي وكل هؤلاء من كبار العلماء الذين ألَّفوا الكتب في المرحلة الثالثة - كما سيأتي - [5] .

وقد أصبحت كتب شيخهم الزهري ضمن مؤلفاتهم التي كانت أشهر الكتب في عصرهم ، والتي جمعوا فيها أحاديث الزهري وأحاديث غيره من شيوخهم . كما أن هناك من تلاميذ الزهري من استمروا يروون ويحدِّثون الناس من كتب الزهري التي نسخوها وقرؤوها عليه ، كعبيد الله بن أبي زياد[6]وهو من علماء الشام - (ت ١٥٨ هـ) وله بضع وثمانون سنة - بل إن كتب الزهري كانت تُنسخ وتُباع بالأسواق ، وكان معاوية بن يحيى الصدفي قد اشترى كتاباً للزهري من

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٣) .
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٤) وانظر : فتح الباري (١/ ١٥٤) .
(٣) علل أحمد (١/ ١٧٢) .
(٤) ذكرهم الأعظمي في دراسات في الحديث النبوي (١/ ٢٠٤ - ٢١٠) .
(٥) انظر (ص : ٨٣) من هذه الدراسة .
(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ٣٢٣) وانظر : (٧/ ٣٢٩) في ترجمة محمد بن الوليد الزبيدي .

السوق ، فروى عن الزهري مع أنه ليس من تلاميذه ، ولم يأذن له بالرواية عنه[1] .

وقد كان تلاميذ الزهري يقرؤون عليه كتبه[2] ، ومنها كتاب (المغازي) الذي كان يحفظه محمد بن إسحاق (ت ١٥١ هـ) ، وقد كان ابن إسحاق من كبار تلاميذ الزهري الحفَّاظ خاصة في السيِّر والمغازي ، وكان شيخه الزهري يشهد له بذلك[3] .

وبهذا كانت كتب الزهري في الحديث والسيرة من المصادر الرئيسية التي كان يعتني العلماء بها منذ بداية القرن الثاني الهجري .

ولم يكتف عمر بن عبد العزيز بهذين العالمين ، بل طلب من خاله الفقيه سالم بن عبد الله بن عمر أن يكتب إليه بسنة جدِّه عمر بن الخطاب في كيفية جباية الزكاة وتوزيعها ومقاديرها لوجود كتاب النبي ﷺ في الزكاة عندهم ، وقد كتبه سالم لعمر بن عبد العزيز ، وأرسله إليه[4] مع نسخة من كتاب النبي ﷺ الذي كان عند آل الخطاب .

فهذه هي الجهود الرسمية التي قام بها الخلفاء والأمراء في النصف الثاني من القرن الأول غير أن الجهود العلمية غير الرسمية لتلاميذ الصحابة ومن بعدهم كان لها أكبر الأثر في حفظ السنة ، وتدوينها ، والبحث عن حال رواتها ورجال أسانيدها ، وقد قام بهذه المهمة العلمية كثير من علماء القرن الأول من تلاميذ

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢١) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٠) .
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٧) .
(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢١٩) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤١٣) .
(٤) سير الأعلام (٥/ ١٢٧) .

الصحابة ومن هؤلاء العلماء :

١ - سليمان بن قيس اليشكري (ت قبل ٨٠ هـ) ، من علماء البصرة الثقات[١] وهو من الملازمين للصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٠ هـ) وقد كتب أحاديث جابر التي سمعها من الرسول ﷺ في صحيفة وقد كانت مشهورة في البصرة باسم (صحيفة جابر) .

قال أبو حاتم الرازي عن سليمان : (جالس سليمان اليشكري جابراً فسمع منه ، وكتب عنه صحيفة)[٢] ، وكان بعض علماء التابعين يروون من هذه الصحيفة[٣] . وقد شهد له صديقه أبو سفيان طلحة بن نافع عندما سألوه : لم لا تحدِّث عن جابر كما يحدِّث سليمان اليشكري ؟ قال : (إن سليمان كان يكتب ، وإنِّي لم أكن أكتب)[٤] .

وممن كان يحدِّث من هذه الصحيفة :

أ - الحسن البصري إمام التابعين (ت ١١٠ هـ) : قال سليمان التيميّ : (ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري ، فأخذها فرواها ، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها ، وأتوني بها فلم أروها)[٥] .

ب - قتادة بن دعامة البصري : - (ت ١١٧ هـ) تقريباً - وقد أخذ هذه الصحيفة ،

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥) .

(٤) العلل - أحمد بن حنبل (٢/ ٢٤٨) وتقييد العلم (١٠٨) .

(٥) سنن الترمذي (٣/ ٦٠٤) حديث رقم (١٣١٢) .

ورواها كما فعل الحسن البصري[1] . وكان يحفظ هذه الصحيفة كمثل حفظه لسورة البقرة[2] ، وقال البخاري : (إنَّما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري . وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله)[3] .

ج - مجاهد بن جبر المكِّي (ت ١٠٣ هـ) ، وكان عمره (٨٣) سنة ، وهو من أئمة التفسير ، وقد قرأ القرآن على عبد الله بن عباس ثلاثين مرّة كاملة ، وكان يحدِّث من صحيفة جابر بن عبد الله المشهورة في ذلك العصر[4] .

د - أبو الزبير محمد بن مسلم وهو من كبار تلاميذ جابر ، وكان يروي هذه الصحيفة[5] .

هـ - أبو سفيان طلحة بن نافع الواسطي ، وهو من تلاميذ جابر ، وقد روى الصحيفة المشهورة ، وحدّث منها[6] .

و - عامر الشعبي (ت بعد ١٠٣ هـ) ، وهو من كبار علماء التابعين وقضاتهم ، وكان يروي عن جابر بن عبد الله ، وبعض أحاديثه عن جابر أخذها من هذه الصحيفة[7] .

ي - معمر بن راشد الصنعاني (ت ١٥٤ هـ) ، وقد نقل في كتابه (الجامع)[8]

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٦٠٤) حديث رقم (١٣١٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١٨٢) .

(٣) سنن الترمذي (٣/ ٦٠٤) ، حديث رقم (١٣١٢) .

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٢٠) .

(٥) علل أحمد - رواية أبي داود - (٢٨٨) .

(٦) علل أحمد (٢/ ٥٩٢) . والجرح والتعديل (٤/ ٤٧٥) وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٧) .

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥) .

(٨) الجامع مطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق وهذا الحديث في (١١/ ١٨٣) .

حديثاً من هذه الصحيفة ، حيث قال : (في صحيفة جابر بن عبد الله . . .إلخ) ، مما يؤكد أن هذه الصحيفة بقيت إلى القرن الثاني .

كما روى عن هذه الصحيفة أئمة آخرون في تلك الفترة [١] ، فهذه الصحيفة كانت مشهورة في عهد هؤلاء العلماء الكبار في القرن الأول ، وهي إمَّا أنها صحيفة لجابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٨ هـ) -وهو من أصحاب الرسول ﷺ وحفّاظ السنة -كتبها في حياة الرسول ﷺ ، ثم نسخها تلميذه سليمان بن قيس اليشكري ، أو أنها صحيفة لسليمان أملاها عليه جابر من حفظه ثم اشتهرت باسم (صحيفة جابر) ؛ لأنها من أحاديثه عن الرسول ﷺ ، ويؤيد الأول أن جابر بن عبد الله كان له (منسك)[٢] -كُتَيِّب صغير -فيه حديث حجة الرسول ﷺ ، وهو حديث طويل رواه الأئمة في كتب الحديث عن جابر بن عبد الله ، مما يدل على أنه كان يكتب بعض أحاديث الرسول ﷺ ، وعلى كل حال فلا خلاف بين العلماء في وجود (صحيفة جابر) ، وأنها كانت متداولة ، ولها نُسخ ولهذا رواها أهل البصرة وأهل مكة وأهل اليمن مما يدل على شهرتها .

هذا مع العلم أنّ أصحاب جابر بن عبد الله الذين حفظوا أحاديثه مشافهة هم أكثر من مائة عالم وشيخ[٣] ، فقد كان له مجلس للعلم في مسجد الرسول ﷺ [٤] ، يحدِّث الناس فيه أحاديث الرسول ﷺ ، فيحفظها تلاميذه منه

(١) يراجع كتاب : معرفة النسخ الحديثية (١٥٦ - ١٥٨) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٤٣) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٤٤٤ -٤٤٨) وسير الأعلام (٣/ ١٨٩ -١٩٤) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢) .

(٤) انظر :الإصابة (١/ ٢١٣) .

مباشرة ، كما هي الطريقة التقليدية في تلك الفترة . فالأحاديث التي كانت في الصحيفة كانت محفوظة أيضاً في صدور باقي التلاميذ ، كما هو شأنهم مع القرآن الذي كانوا يحفظونه مشافهة .

ومن العلماء الذين أسهموا في جمع السنة وكتابتها في هذه المرحلة أيضاً :

٢ - عروة بن الزبير (٢٣ -٩٣ هـ) وهو ابن الصحابي الكبير : الزبير بن العوام- ابن عمة الرسول ﷺ -وأمُّه هي أسماء بنت أبي بكر الصديق ابنة الخليفة الأول . وهو أحد فقهاء المدينة السبعة بعد الصحابة[١] .

وقد سمع الحديث من كثير من الصحابة في المدينة وبخاصة من خالته عائشة زوج النبي ﷺ ، فقد لازمها حتى حفظ كل أحاديثها عن الرسول ﷺ [٢] .

وكان عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي يقول : (ما أجد أعلم من عروة بن الزبير) [٣] .

وكان يكتب الحديث والعلم ، ثم أحرق كتبه سنة ٦٠ هـ ، ثم ندم على ذلك[٤] . وهو أوَّل من ألَّف كتاباً في غزوات النبي ﷺ [٥] .

---

(١) طبقات ابن سعد (٥/ ١٣٦) وسير الأعلام (٤/ ٤٢١) .

(٢) سير الأعلام (٤/ ٤٢٤) .

(٣) سير الأعلام (٤/ ٤٢٥) .

(٤) طبقات ابن سعد (٥/ ١٣٧) وسير الأعلام (٤/ ٤٢٦ و ٤٣٦) .

(٥) الوافي في الوفيات ، صلاح الدين الصفدي (١/ ٧) ، طبعة سنة ١٩٦٢م ، نشر : هلموت ريتر ، فيسبادن . والإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، (١٤٧) ، طبعة أولى سنة ١٩٨٦م . تحقيق : فرانز لوزنثال ، ترجمة : د/ صالح أحمد العلي ، الرسالة - بيروت .

وكان حافظاً ثقة ، قال عنه ابن شهاب الزهري : (كان إذا حدثني عروة ، ثم حدثتني عمرة ، صدَّق عندي حديثُ عمرة حديثَ عروة)[1] أي : أن ما يرويه عروة عن خالته عائشة زوج النبي ﷺ مطابق لما ترويه تلميذتها عمرة .

وعمرة هي بنت عبد الرحمن الأنصارية (ت ٩٨ هـ) ، وهي تلميذة عائشة ، وهي التي ربّتها وعلّمتها حتى أصبحت من علماء المدينة ، وهي خالة القاضي أبي بكر بن حزم الذي طلب منه الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يجمع حديثها ويرسله إليه[2] .

وكان عروة بن الزبير يحث ولده هشام بن عروة (٦١ -١٤٦ هـ) على كتابة الحديث ، ثم مقابلته بعد الكتابة على الأصول التي نسخ ونقل منها ، فقد قال مرَّة له : (كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عارضت ؟ قال : لا . قال : لم تكتب)[3] ، وقد طلب عباد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير من هشام أن يعطيه أحاديث عروة بن الزبير ، قال عباد : (فأخرج إلي دفتراً . فقال : في هذا أحاديث أبي ، صححته ، وعرفت ما فيه فخذه عنِّي . . .)[4] .

وجاء ابن جريج (ت ١٥٠ هـ) إلى هشام بن عروة بصحيفة كتب فيها أحاديث هشام فاستأذنه بروايتها فأذن له[5] .

---

(١) طبقات ابن سعد (٥/ ١٣٨) وسير الأعلام (٤/ ٤٣٦) .

(٢) سير الأعلام (٤/ ٥٠٧ -٥٠٨) .

(٣) علل أحمد (٢/ ٤٥٣) وجامع بيان العلم (١٢٨) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٣) ، وانظر : تاريخ التراث العربي (١/ ١٦٢) .

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٤) .

كما كتب هشام بأحاديثه إلى الليث بن سعد وهو في مصر ، وأذن له بروايتها عنه[1] .

وقد روى عن هشام أكثر من ثلاثمائة رجل من أهل الحجاز والعراق واليمن ومصر والشام[2] .

٣ - محمد بن الحنفية ، وهو ابن علي بن أبي طالب (ت ٨٠ هـ) .

٤ - عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب .

٥ - ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٥٦ -١١٤ هـ) .

وقد كانوا جميعاً يطلبون العلم ، ويسألون الصحابة عن حديث الرسول ﷺ ، ويدونونه في صحف[3] . وكانت أحاديث محمد بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب في كتاب عند تلميذه عبد الأعلى بن عامر الثعالبي[4] يحدِّث الناس بها .

٦ - سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ) الفقيه المحدِّث ، وهو من أصحاب وتلاميذ عبد الله بن عباس -ابن عم الرسول ﷺ -وقد أخذ سعيد العلم والتفسير والحديث عن بن عباس ، وكان يكتب كل ما يسمعه منه حيث يقول : (ربما كنت عند ابن عباس فكتبت في صحيفتي حتى أملأها)[5] .

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٤) .

(٢) انظر : سير الأعلام (٦/ ٣٦ -٤٤) .

(٣) شرح معاني الآثار (٤/ ٣١٩) وتقييد العلم (١٠٤) .

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٢٦) . والجرح والتعديل (١/ ٧١) و (٦/ ٢٦) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٨١٨) وتهذيب التهذيب (٦/ ٩٤) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٢٧) .

(٥) الطبقات (٦/ ٢٦٨) والدارمي برقم (٥٠٥) و (٥٠٦) و (٥٠٧) وعلل أحمد (١/ ٢٣١) و(٢/ ٣٨٧) .

كما أنه كان يكتب ما يسمعه من عبد الله بن عمر بن الخطاب في صحيفة عنده حتى آراءه الفقهية[1] .

وكان إذا سار في السفر بين عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسمع من أحدهما حديثاً كتبه على خشبة رَحْلِ البعير التي يجلس عليها ، فإذا نزل عن بعيره كتبه في صحيفة[2] .

٧ - سالم بن أبي الجعد (ت ٩٧ هـ) من علماء الكوفة قال عنه ابن سعد : (كان ثقة كثير الحديث)[3] ، وقد روى عن كثير من الصحابة ، وكان يكتب الحديث ، فقد سألوا إبراهيم النخعي : (ما لسالم بن أبي الجعد أتمُّ حديثاً منك ؟ قال : لأنه كان يكتب)[4] ، وقال أيضاً : (إن سالماً يكتب ، ولا أكتب)[5] .

٨ - كُريب مولى ابن عبَّاس (ت ٩٨ هـ)[6] وكان خادماً وتلميذاً لابن عباس ومن علماء الحديث وكان قد نسخ كتب سيّده وأستاذه عبد الله بن عباس ووضع هذه الكتب عند المؤرخ الكبير موسى بن عقبة (٦٠ - ١٤١ هـ) وقد قال موسى : (وضع عندنا كريب حِمْلَ بعير من كتب ابن عباس فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتب كَتب إليه : ابعث إليَّ بصحيفة كذا وكذا ، فينسخها ،

---

(١) الطبقات (٦/ ٢٦٩) ومصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٣١٥) .

(٢) الدارمي (١/ ١٣٥) وتقييد العلم (١٠٣) .

(٣) الطبقات (٦/ ٢٩٦) .

(٤) الطبقات (٦/ ٢٩٦) والدارمي حديث رقم (٤٨١) والترمذي في (العلل الصغير) آخر السنن (٥/ ٧٠٢) وتهذيب الكمال (١٠/ ١٣٢) .

(٥) تقييد العلم (١٠٨) .

(٦) سير الأعلام (٤/ ٤٨٠) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٣٣) .

ويبعثها إليه)[1] .

وموسى بن عقبة من كبار المؤرخين الثقات (ت ١٤١ هـ) ، وهو مؤلّف كتابَ (المغازي)[2] في سيرة النبي ﷺ وحروبه . وهي من أصح كتب السيرة .

٩ - خلاس بن عمرو الهجري (ت قبل ١٠٠ هـ) ، كوفي ثقة من أصحاب الخليفة الرابع علي بن أبي طالب -ابن عم الرسول ﷺ -وكان يكتب الحديث ، فكانت عنده صحيفة يحدِّث الناس منها[3] .

١٠ - عبد الله بن زيد الجرمي أبو قلابة البصري (ت ١٠٤ هـ) ، وكان من علماء التابعين الكبار سمع من كثير من الصحابة ، وكتب الحديث ، وروى عنه كثير من العلماء . وعندما احتُضِر أوصى بكتبه إلى تلميذه أيوب السختياني فنقلت من الشام إلى البصرة ، وكانت حمل بعير[4] .

وقد كان حريصاً على جمع الحديث ، فقد بلغه أن رجلاً بالمدينة يحدِّث بحديث عن النبي ﷺ فارتحل إلى المدينة ، وأقام بها ثلاثة أيام من أجل أن يسمع هذا الحديث[5] .

وكان كثير الحديث ، قليل التَّحديث ، لا يحدِّث أصحابه وتلاميذه في اليوم الواحد إلاّ بثلاثة أحاديث[6] حتى يحفظوها جيداً . وقد أصبحت كتبه بعد

(١) سير الأعلام (٤/ ٤٨٠) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٨) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦١ - ٣٦٢) والإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ (١٤٦) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ١٠٩) ، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٦٦) .

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ١٣٨) وعلل أحمد (٢/ ٣٨٦) وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٤) .

(٥) طبقات ابن سعد (٧/ ١٣٧) .

(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ١٣٧) .

وفاته عند تلميذه أيوب السختياني (ت ١٢٠ هـ) الذي كان يحدِّث منها ، ويروي عنها[١] .

١١ - عامر الشعبي (٣٠ -١٠٣ هـ) الكوفي ، وهو من كبار علماء التابعين ، ومن القضاة المشهورين ، وقد أخذ العلم وكتبه عن كثير من الصحابة . وكان يحثُّ تلاميذه على كتابة كلِّ ما يسمعونه منه[٢] ، وقد ألَّف كتاباً في (الفرائض) - أي : المواريث -و (الجراحات) - أي الجنايات -[٣] وقد قال تلميذه عاصم الأحول : (عرضنا على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها)[٤] ، و(العَرْض) هو مصطلح عند علماء الحديث يعنون به القراءة على العالم وهو يستمع ، ويصحح للقارئ إذا أخطأ ، وبعض العلماء يرون هذه الطريقة أفضل من قراءة العالم نفسه على تلاميذه وهم يستمعون ؛ لأنه يتأكد بالطريقة الأولى من أنهم ضبطوا ، وأتقنوا قراءة كتابه ، بخلاف الطريقة الثانية وهي (التحَّديث) فإن العالم إذا كان يحدِّث تلاميذه وهم يكتبون أو يحفظون مباشرة فإنه لا يعلم هل أتقنوا الحفظ والكتابة أم لا[٥] .

١٢ - محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) ، وهو من كبار علماء البصرة ، ومن تلاميذ الصحابي أنس بن مالك والصحابي أبي هريرة ، وكان ممن لا يرى الرواية

(١) انظر : علل الدارقطني (١/ ٢٢٨) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٣٤) .

(٢) طبقات ابن سعد (٦/ ٢٦٢) وعلل أحمد (١/ ٢١٦) وتقييد العلم (١٠٠) وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٣٢) .

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٣٢) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) .

(٥) انظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٨ - ٣١) وفتح الباري (١/ ١٤٨) - وأيضاً - الفصول في الأصول للجصَّاص (٣/ ١٩١) طبعة ثانية - سنة ١٩٩٤م - وزارة الأوقاف - الكويت .

بالمعنى ، بل كان حرفياً فإذا حدّث الأحاديث رواها بألفاظها حرفاً ، حرفاً[1] .

وقد كان كتب أحاديث عن أبي هريرة في كتاب ليحفظها ، ثم بعد أن حفظها جعل الكتاب عند أخيه يحيى بن سيرين ؛ لأنه كان يكره أن يكون في بيته كتاب غير القرآن ، وقد صار هذا الكتاب بعد ذلك عند أحد أحفاد محمد بن سيرين ، واطلع عليه الإمام علي بن المديني (١٦١ - ٢٣٤ هـ) وقال عنه : (كان كتاباً في رقٍّ عتيق) ، وكان بين كل حديث وحديث دائرة تفصل بينهما[2] .

وقد قال محمد بن سيرين مسوغاً موقفه من إخراجه هذا الكتاب بعد أن حفظه : (لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ)[3] .

وهذا رأي بعض العلماء قديماً ، يرون جواز الكتابة من أجل حفظ ما كتبوه غير أنهم إذا حفظوا الكتاب أخرجوه من بيوتهم ، أو أحرقوه ، أو دفنوه تعظيماً للقرآن[4] .

١٣ - الحسن بن أبي الحسن البصري (١٥ - ١١٠ هـ) وهو عالم أهل البصرة وإمامهم في الفقه والحديث والزهد ، وقد تلقى العلم والحديث عن كثير من الصحابة ، وقد ثبت أنه كانت عنده صحيفة كبيرة مطوية - قطرها قدر ثلاثة أصابع مجموعة - كتب فيها السُّنن .

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٤) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٤) ، وانظر سير الأعلام (١١/ ٥٠) في استفادة علي بن المديني من كتب الشيوخ .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٥) .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٣) والأنوار الكاشفة (٣٨) .

قال تلميذه حميد الطويل : (كان علم الحسن في صحيفة)[1] ، وكان عنده نسخة نقلها من صحيفة سمرة بن جندب[2] ، ونسخة من صحيفة جابر بن عبدالله[3] .

وقد أخذ حميد الطويل (ت ١٤٢ هـ) كتب شيخه الحسن البصري ، ثم نسخها ، وأعادها إليه[4] .

١٤ - معاوية بن قرَّة (ت ١١٣ هـ)[5] . وكان متشدداً في شأن الكتابة ، ويرى أنها ضرورية ، فكان يقول : (لا نعد علم من لم يكتب العلم علماً)[6] .

١٥ - عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ) ، فقيه ومفتي أهل مكة ، وقد أخذ العلم عن الصحابة ، وهو من كبار تلاميذ ابن عباس وجابر ، وقد كانت عنده صحيفة فيها أحاديث[7] ، كما كانت عنده صحيفة كتب فيها تفسير ابن عباس ، ومن أشهر تلاميذه عبد الملك بن جريج (ت ١٥٠ هـ) ، وكان قد قرأ على شيخه عطاء الحديث[8] .

١٦ - سليمان بن موسى الأسدي (ت ١١٥ هـ) ، وهو فقيه ومفتي أهل الشام .

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ١١٦) .

(٢) علل ابن المديني (٥٣) وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٩) .

(٣) انظر : هذه الدراسة (ص : ٦١) .

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ١٢٨) و (٧/ ١٨٧) ، والعلل لأحمد (١/ ٣٩) وفيه تحريف مطبعي . وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٩) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٦٣) .

(٥) انظر : سير الأعلام (٥/ ١٥٣) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٦) .

(٦) الدارمي حديث رقم (٤٩٦) ، وتقييد العلم (١٠٩) .

(٧) مقدمة الجرح والتعديل (٣٩) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٩) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٢٩) .

(٨) علل الترمذي في آخر السنن (٥/ ٧٠٥) .

وكانت عنده صحيفة فيها أحاديث يحدّث الناس منها ، وكان يحفظها عن ظهر قلب[1] .

١٧ - بشير بن نهيك البصري ؛ وهو من تلاميذ الصحابي أبي هريرة ، وقد كان يكتب الأحاديث التي يسمعها منه ، ثم بعد أن انتهى من كتابة الأحاديث قرأها عليه .

قال عن نفسه : (أتيت أبا هريرة بكتابي الذي كتبته عنه فقرأته عليه ، فقلت : هذا ما سمعته منك ؟ قال : نعم)[2] .

وقال أحمد بن حنبل : (كتب بشير بن نهيك كتاباً عن أبي هريرة ، واستأذن بأن يرويه عنه ، فأذن له)[3] .

١٨ - مكحول الشامي (ت ١١٦ هـ) ، وهو من كبار علماء التابعين في الشام - دمشق - ومن تلاميذ الصحابة[4] ، وهو من أوائل العلماء الذين قاموا بتأليف الكتب في القرن الأول الهجري ، وقد ألّف كتاباً في أحاديث الفقه ، وكتاباً في مسائل الفقه ، وقد ذكرهما ابن النديم في الفهرست بعنوان (السنن في الفقه) ، و (المسائل في الفقه)[5] . وله كتاب في (الحج)[6] .

---

(١) الميزان - الذهبي (٢/ ٢٢٥) .

(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٦) ومصنّف ابن أبي شيبة (٥/ ٣١٤) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) وتقييد العلم (١٠١) وسير الأعلام (٤/ ٤٨٠) وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧٠) .

(٣) العلل لأحمد (١/ ٢١٥) ، وانظر : علل الترمذي - آخر السنن - (٥/ ٧٠٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩١) .

(٥) الفهرست (٢٢٧) تحقيق : LEIPZG DR: Johannes Roediger VERLG VON F.C.W. VOC EL 1871

(٦) تهذيب التهذيب (٨/ ١٧٨) .

وقد كان عبد العزيز بن أبي السائب - أحد تلاميذ مكحول - يعرض على مكحول[1] ، أي : يقرأ عليه كتبه ، ويصححها عليه ليأذن له بعد ذلك بروايتها عنه .

١٩ - قتادة بن دعامة البصري (ت ١١٧ هـ) ، وهو أحد العلماء الكبار في الحديث والتفسير ومن تلاميذ الصحابي عبد الله بن عباس -ابن عم الرسول ﷺ -وعنه أخذ تفسير القرآن ، وكذلك من تلاميذ الصحابي أنس بن مالك -خادم الرسول ﷺ -ومن تلاميذ الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري ، وكان يقول عن نفسه : (لأنا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة)[2] . وهذا يؤكد أن صحيفة جابر كانت تحتوي على أحاديث كثيرة ، وإلاّ لم يكن هناك ما يدعو عالماً كبيراً مشهوراً بالحفظ مثل قتادة إلى أن يفاخر بحفظها ، ولهذا قارن حفظه لهذه الصحيفة بحفظه لسورة البقرة ، وهي أطول سورة في القرآن ، وهي السورة الثانية في المصحف ، وتشتمل على (٢٨٦) آية .

وقد كان قتادة يحث أصحابه وتلاميذه على الكتابة ، ويأذن لهم بكتابة ما يسمعون منه من أحاديث [3] . فكان تلاميذه يكتبون في أثناء الدرس ما يحدِّثهم به من أحاديث [4] . وكان كتابه في التفسير مشهوراً في القرنين : الثاني والثالث[5] .

٢٠ - نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ١١٧ هـ) ، وهو من علماء

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٩) .

(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ١٧١) ، والتاريخ الكبير (٧/ ١٨٦) ، والتمييز لمسلم (١٧٦) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ١٧٢) .

(٤) تقييد العلم (١٠٣) .

(٥) انظر : طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٤) وعلل أحمد - رواية أبي داود - (٣٤٧) .

التابعين ، روى عن جماعة من الصحابة ، وكان ملازماً لعبد الله بن عمر (ت٧٤هـ) ، وكان عبد الله من أعلم الصحابة بالسنة ، وأشدهم التزاماً بها ، حتى إنه كان يتتبع الأماكن التي وقف بها النبي ﷺ ، أو صلّى بها ، فيقف بها ، ويصلّي تشبهاً بالنبي ﷺ [١] .

وقد كان نافعاً مولاه وتلميذه ، فكتب عنه وعن غيره من الصحابة كثيراً من الأحاديث . قال ابن سعد (كان ثقة كثير الحديث)[٢] .

وقد قال عبد الملك بن جريج -وهو من تلاميذه - : (طرح إلي نافع حقيبةً ، فمنها ما قرأت ، ومنها ما سألت)[٣] .

فهذا يدل على أنه كان يكتب الحديث ، وكان يحفظ ما كتبه في حقيبة ، وقد كان لديه كتاب سمعه من ابن عمر ، وكانوا يقرؤونه على نافع ، كما أنه كان يملي على تلاميذه الأحاديث وهم يكتبون بين يديه ، وقد طلب من تلاميذه أن يعرضوا كتبهم عليه ليصححها[٤] .

وقد كتب أحاديث عن ابن عمر ، وأرسلها إلى عبد الله بن عون ، فكان عبدالله يحدِّث الناس بها ، ويقرأها عليهم من كتاب نافع الذي أرسله إليه[٥] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٩) وسير الأعلام (٣/ ٢١٣) والإصابة (٢/ ٣٤٧) وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٨) .

(٢) الطبقات (٥/ ٣٤٣) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٨) .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٦) .

(٤) سنن الدارمي رقم (٥١٣) وانظر : سير الأعلام (٥/ ٩٨ و ٩٩) .

(٥) مسند أحمد (٢/ ٢٩ و ٣١ و ٣٢) وأيضاً البخاري رقم (٢٥٤١) .

وقد كتب تلاميذ ابن عون عنه ما كان يمليه عليهم من أحاديث منهم خالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ ويحيى القطان[1] .

ولعلّه لهذا السبب لم يقع في رواية نافع خطأ إلاّ في حديث واحد[2] ، مما يدل على أنه كان مع حفظه للأحاديث يرجع إلى كتابه فيثبت حفظه ويرسخ .

قال البخاري : (أصحُّ الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر)[3] .

وقد روى عنه كثير من العلماء والشيوخ جاوزوا مائة رجل ، منهم الإمام مالك وابن جريج والأوزاعي[4] .

وقد أرسله الخليفة عمر بن عبد العزيز معلّماً لأهل مصر ، يعلّمهم السُّنن[5] .

وقد كان كتاب تلميذه عبيد الله بن عمر الذي جمع فيه أحاديث نافع موجوداً في أواخر القرن الهجري الثاني ، وكان يحيى بن القطان -شيخ أحمد بن حنبل - يرجع إلى هذا الكتاب عند وقوع نزاع واختلاف بين العلماء في أحاديث نافع[6] .

٢١ - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (ت١١٨هـ) ، وهو حفيد الصحابي عبد الله بن عمرو صاحب (الصحيفة الصادقة) ، وقد صارت الصحيفة في حوزته ، فكان يحدِّث الناس منها . وقد اشتهرت باسم

---

(١) سير الأعلام (٩/ ١٨٣) .

(٢) الإرشاد - الخليلي (١/ ٢٠٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٠٣) وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٩ -٣٠٣) .

(٥) طبقات ابن سعد (٥/ ٣٤٣) وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٠٤) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٠٠) .

(٦) علل أحمد - رواية المرُّوذي (١٤٨) .

(نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه)[1] . ولا يختلف العلماء في أنه كانت عنده صحيفة فيها أحاديث عن الرسول ﷺ ، وإنما اختلفوا في : هل سمعها من أبيه وقرأها عليه ؟ وهل سمعها أبوه من جدِّه عبد الله بن عمرو ؟[2] ؛ لأن كثيراً من علماء الحديث لا يقبل رواية من يجد كتاباً ، ويروي منه دون أن يقرأه على من كتبه لأنهم يخافون من التصحيف والغلط في القراءة ، حتى وإن كانوا لا يشكون في صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، فالعلماء لا يختلفون في أن عمرو بن شعيب لديه كتاب فيه أحاديث جدِّه عبد الله بن عمرو ، وإنما تردد بعضهم في قبوله ، لأنه يشك هل قرأ أو سمع عمرو بن شعيب هذا الكتاب -كما تقتضيه طريقة المحدثين -أم لا ؟ .

وقد قال ابن تيمية : (إذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها ، وأدل على صحتها)[3] .

٢٢ - أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي (١٢٧ هـ) .

أحد العلماء والحفاظ الكبار أخذ الحديث عن كثير من الصحابة ، وكان معمَّراً ، وكان عنده كتاب[4] للحارث بن عبد الله الأعور (ت في حدود ٧٠هـ) .

وكان الحارث الأعور من علماء الكوفة ، ومن تلاميذ الخليفة الرابع علي بن

(١) علوم الحديث - ابن الصلاح - (٣١٥) النوع الخامس والأربعين . وسير الأعلام (٥/ ١٧٤) .
(٢) سير الأعلام (٥/ ١٧٤) .
(٣) مجموع الفتاوي (١٨/ ٨-٩) ، وانظر : نسخة عمرو بن شعيب في أطراف مسند أحمد (٤/ ٢٦-٥٣) .
(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ١١١) والميزان (١/ ٤٣٥) .

أبـي طـالب (ت ٤٠ هـ) ، وكـان يكتب الأحـاديث التي يسـمعـها من علـي بن أبـي طالب[١] .

وقد كان أبو إسحاق السبيعي من أصحابه وقرابته ، فحصل على (كتابه) ، فكان يحدِّث منه ، كما كان عند أبي إسحاق السبيعي نسخة من (تفسير) ابن عباس أخذها من تلميذ ابن عباس أربد التميمي[٢] .

وكان أبو إسحاق يملي أحاديثه التي يحفظها على ابنه يونس (ت ١٥٩هـ) ، وكانت عند يونس كتب فيها أحاديث[٣] ، كما كان أبو إسحاق يملي الأحاديث على حفيده إسرائيل بن يونس (ت ١٦٠ هـ) ، فكان يكتبها ويحفظها[٤] .

وقد قال أحمد بن حنبل : (كان إسرائيل بن يونس إذا حدَّث من كتابه لا يغادر شيئاً ، ولا ينسى ، كان حافظاً)[٥] .

٢٣ - وقد كـان العـالم الكبير بكير بن عبد الله الأشج (١٢٧ هـ) ممن كـانت له كتب ، وكـان من كبار علماء المدينة ، وهو في درجة الزهري في العلم وكتابة الحديث[٦] ، إلاّ أنه خرج من المدينة إلى مصر فلم يشتهر كما اشتهر الزهري ، وكانت كتب بكير عند ابنه مخرمة (١٥٩ هـ) ، وكان مخرمة يحدِّث الناس من

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٢٠٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٣١٠) و (٢٢/ ١٠٣) .

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٤) .

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٢٢) .

(٥) العلل - رواية أبي داود (٣١١) .

(٦) تهذيب الكمال (٤/ ٢٤٥) والسير (٦/ ١٧٠) وتهذيب التهذيب (١/ ٤٩١) .

كتب أبيه ، وكان الإمام مالك يطالع وينظر في كتب بكير التي عند ابنه ، ويروي منها هو أيضاً[1] .

٢٤ - أيوب السختياني (٦٨ - ١٣١ هـ) وهو أحد كبار علماء البصرة ومحدثيها وقد عاصر الصحابي أنس بن مالك (ت ٩٣ هـ)[2] وكان يملي أحاديثه على تلاميذه ، ويأمرهم بالاعتماد على الحفظ وينهاهم عن الكتابة ، فلما رآهم قد كتبوا أحاديثه التي يمليها عليهم أمرهم بأن يعرضوا عليه كتبهم حتى يصلحها لهم[3] .

وقد كتب أحاديثه جماعة من تلاميذه منهم حمَّاد بن زيد[4] (٩٧-١٧٩هـ) ومالك بن أنس[5] .

وقد كانت عنده كتب شيخه أبي قلابة الذي أوصى عند وفاته أن تحمل كتبه إلى البصرة لتلميذه أيوب[6] .

٢٥ - همَّام بن منبّه الصنعاني (ت ١٣٢ هـ) ، وهو من خاصة تلاميذ أبي هريرة (ت ٥٩ هـ) ، وكان يكتب ما كان يحدِّث به أبو هريرة عن الرسول ﷺ مباشرة ، وكان أبو هريرة يملي على أصحابه الحديث في مسجد الرسول ﷺ في المدينة .

قال الذهبي : (لهمام عن أبي هريرة نسخة مشهورة ، أكثرها في الصحاح ،

---

(١) يراجع العلل لأحمد (١/ ٣١٦) ، التاريخ الكبير (٨/ ١٦) ، الجرح والتعديل (٨/ ٣٦١-٣٦٢) .
(٢) سير الأعلام (٦/ ١٦) .
(٣) علل أحمد (١/ ١٧٥) وتاريخ التراث العربي (١/ ١٦٠) .
(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ١١) .
(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٨) .
(٦) انظر ما سبق (ص : ٦٨) .

رواها عنه معمر ، وطال عُمُرُ همَّامٍ[1] حتى (سقط حاجباه على عينيه من الكِبَر)[2] .

وقال الذهبي أيضاً : (همَّام بن مُنَبِّه . . . المحدِّث المتقن صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة ، وهي نحو من مائة وأربعين حديثاً)[3] .

وقال ابن حجر : (صحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة)[4] .

وقد ذكر الخطيب البغدادي أن هناك نسخاً مشهورة عند أهل الحديث ، منها نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة[5] ، وقد تم طباعة هذه الصحيفة عدة مرات[6] ، وهي في مسند أحمد كاملة[7] بإسناد واحد ، وهي في صحيح البخاري ومسلم مقطعة بحسب الأبواب الفقهية ، ولها نسخ مخطوطة في الظَّاهرية[8] .

٢٦ - يحيى بن أبي كثير (ت ١٣٢ هـ) من العلماء الكبار من أهل اليمامة ، وكان يكتب الأحاديث ، وقد كتب صحيفة فيها أحاديثه التي سمعها من شيوخه ،

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٠١) .

(٢) سير الأعلام (٥/ ٣١٢) .

(٣) سير الأعلام (٥/ ٣١١) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٣١٦) .

(٥) الكفاية (ص : ٢٥٠) .

(٦) انظر : تحقيق أحمد شاكر لمسند أحمد (١٦/ ١٩) حول هذه النسخة ، وقد طبعت سنة ١٩٣٢م بدمشق .

(٧) المسند (٢/ ٣١٢-٣١٩) .

(٨) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، ياسين السَّوَّاس ، القسم الأول من المجاميع (ص : ٣٣٢) تحت رقم المجموع ١٢٥٤ ، طبعة سنة ١٩٨٣م - دمشق ، وانظر : السنة قبل التدوين (ص : ٣٥٦) ، وتاريخ التراث العربي (١/ ١٥٧) .

وأعطى هذه الصحيفة للأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) ، وأذن له بروايتها عنه . فكان الأوزاعي يقول : (نعمل بها ولا نحدِّث بها)[١] ؛ لأنه لم يقرأها أو يسمعها من يحيى بن أبي كثير ، فلا يرى جواز أن يحدِّث منها ، ومع ذلك يرى جواز العمل بما فيها من أحاديث ، لأنه لا يشك في صحة نسبتها إلى النبي ﷺ ، وإنما لأنه لم يسمع هذه الأحاديث من شيخه يحيى بن أبي كثير ولم يقرأها عليه -كما هي طريقة المحدثين -لهذا لا يحدِّث بها .

٢٧ - العلاء بن عبد الرحمن (ت ١٣٥ هـ) -تقريباً _ ، وهو من أهل المدينة ، وقد سمع الحديث من بعض الصحابة كعبد الله بن عمر وأنس بن مالك[٢] ، وكانت عنده صحيفة فيها أحاديث عن أبيه عن أبي هريرة .

وقد كانت هذه الصحيفة مشهورة بالمدينة في تلك الفترة ، وقد أودعها مسلم في صحيحه[٣] .

وقد كان والده عبد الرحمن بن يعقوب من تلاميذ الصحابي أبي هريرة وروى عنه حديثاً كثيراً[٤] .

وكان عنده كتاب قد كتب فيه هذه الأحاديث ، وممن قرأ هذا الكتاب على عبدالرحمن : عبد العزيز الدَّراوردي[٥] .

---

(١) سير الأعلام (٧/ ١١٤) .
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٧) .
(٣) طبقات ابن سعد (٥/ ٤٢٠) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٨٧) .
(٤) انظر : نسخته عن أبي هريرة في أطراف المسند للحافظ ابن حجر (٧/ ٣٧٦ - ٣٩٢) .
(٥) سير الأعلام (٨/ ٣٦٨) .

٢٨ - محمد بن عجلان (ت ١٤٨ هـ) ، وهو من علماء المدينة ، وقد سمع الحديث من بعض الصحابة ، وكانت عنده صحيفة كبيرة فيها أحاديث عن سعيد المُقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، قال عنها ابن حبَّان (الصحيفة كلها صحيحة)[١] .

وهكذا نجد أن كثيراً من تلاميذ الصحابة قد كتبوا الحديث في وقت مبكر ، وحاولوا جمع الأحاديث التي حفظها أو كتبها الصحابة ، وظهرت وشاعت الرواية بالإسناد لأن هؤلاء الأتباع لم يدركوا عصر النبي ﷺ ، فلا بد أن يذكر كل واحد منهم اسم الواسطة الذي سمع منه الحديث[٢] .

كما نجد أن الكتابة في المرحلة الثانية قد شاعت في جميع المدن الإسلامية : في المدينة ، ومكة ، والبصرة ، والكوفة ، واليمن ، والشام ، ومصر حيث ينتشر الصحابة .

وكذلك نجد أن الصحابة الذين اشتهروا بكثرة حفظ الأحاديث كان لهم تلاميذ يكتبون أحاديثهم كما كان لهم تلاميذ يحفظون مباشرة .

فابن عمر كان يكتب أحاديثه : نافع وسعيد بن جبير وغيرهم ، وابن عباس كان تلاميذه يكتبون عنه كسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وكُريب .

وجابر بن عبد الله كتب عنه سليمان اليشكري ، وأبو هريرة كتب عنه همام بن

---

(١) ثقات ابن حبَّان (٧/ ٣٨٦) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٢) .

(٢) وللمزيد يراجع : السنة قبل التدوين (٣٢٦) و (٣٣٧) و (٣٤٣) ودراسات في الحديث النبوي (١/ ١٤٣ - ٢٢٠) حيث ذكر نحو مائة وخمسين عالماً من أتباع وتلاميذ الصحابة الذين كتبوا وألَّفوا الكتب في الحديث والسنة في هذه المرحلة .

منبِّه ومحمد بن سيرين وبشير بن نهيك وغيرهم .

وأنس بن مالك كتب عنه أبناؤه والزهري . . . إلخ .

كما نجد أن في هذه المرحلة -أيضاً- ظهرت كتب في فنون مختلفة ، حيث ألّف الشعبي كتاباً في (الجراحات) - أي : الجنايات - وكتاباً في (الميراث) وكتاباً في (الطلاق) وكتاباً في (المغازي)[1] .

وقال تلميذه عاصم الأحول : (عرضنا على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها)[2] ؛ مما يدل على أنه كان قد جمع الأحاديث الخاصة في الفقه في كتاب خاص ، وربما كان لعمله في القضاء أثر في دفعه إلى تأليف كتب وأجزاء خاصة بالفقه لحاجة القاضي إليها[3] .

كما ألّف الضَّحاك بن مزاحم (ت ١٠٥ هـ) كتاب (مناسك الحج) ، وأملاه على تلميذه الحسين بن عقيل[4] .

كما اشتهر (تفسير مجاهد) الذي أملاه على تلاميذه ، وكتبوه عنه[5] . وقد كتب مجاهد تفسير ابن عباس .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٢/ ٢٣٠ - ٢٣٢) .
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) .
(٣) انظر : دراسات في السنة النبوية (١/ ١٥٣) .
(٤) علل أحمد (١/ ٢١٧) .
(٥) علل أحمد (١/ ٢١٨) وتقييد العلم (١٠٥) .

المرحلة الثالثة :

مرحلة التصنيف من سنة ١٢٠ هـ إلى ١٥٠ هـ تقريباً ، حيث ظهرت الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، وهي مرحلة متطورة في التأليف ، وقد ضمّت هذه المصنَّفات الكبيرة كثيراً من كتب المرحلة السابقة ، ونجد أن التأليف في هذه الفترة ظهر في مناطق ومدن كثيرة متباعدة الأقطار في المدينة ومكة واليمن والشام والعراق ومصر ، كما نجد أن العلماء الذين قاموا بالتأليف فيها كانوا من أكبر علماء تلك الفترة ، كما أنهم من تلاميذ العلماء الذين كانت لهم كتب في المرحلة السابقة ، وأكثرهم من تلاميذ الزهري ، فإذا كان شيخهم الزهري هو (أول من دوّن الحديث ، ثم شاع التدوين بعده ، ثم التصنيف) [1] فإن هؤلاء التلاميذ هم أوَّل من بدؤوا بالتصنيف ، وهو تبويب وترتيب الكتب بحسب الأبواب والمواضيع الفقهية .

وإذا كان الزهري قد بدأ بمهمة جمع السنُّة منذ سنة ٧٠ هـ مع أصحابه أبي الزِّناد وصالح بن كيسان[2] وغيرهم من تلاميذ وأبناء الصحابة ، وإذا كان أول من دوَّن السنة في ديوان وكتاب واحد هو الزهري بأمر عمر بن عبد العزيز سنة (١٠٠ هـ) تقريباً ، ثم شَاع بعدَ ذلك التَدوين حتى ظهر التصنيف في حدود سنة (١٢٠ هـ) - تقريباً - كما سيأتي تفصيله - فعلى ذلك تكون مدّة مرحلة كتابة السُّنَّة نحو سبعين سنة من (١ - ٧٠ هـ) ، ومدَّة مرحلة جمع السنّة نحو ثلاثين سنة من (٧٠ - ١٠٠ هـ) ومدَّة مرحلة التدوين نحو عشرين سنة من (١٠٠ - ١٢٠ هـ) حيث شاع فيها تدوين الكتب حتى ظهرت المصنفات من (١٢٠ - ١٥٠ هـ) أي نحو ثلاثين سنة .

---

(١) فتح الباري (١/ ٢٠٨) حديث رقم (١١٣) ، وانظر تاريخ التراث العربي (١/ ١٢٢) .

(٢) انظر ما سبق (ص : ٥٦) .

وأشهر علماء هذه المرحلة ممن قاموا بالتأليف والتصنيف هم :

١ - عبد الملك بن جريج (٨٠ - ١٥٠ هـ) :

وهو أول من صنَّف الكتب بمكة[١] ، وكان من كبار تلاميذ الزهري ، وكانوا يسمون كتبه (كتب الأمانة)[٢] ، وأشهرها كتابه (الجامع) أو (السنن)[٣] .

وقد قال عنه عبد الرزاق الصنعاني : (أوّل من صنَّف ابن جريج)[٤] ، ويبدو أنه ألّفه وهو في سنِّ الأربعين كما هي عادة العلماء في تلك الفترة أي في سنة ١٢٠ هـ تقريباً .

وقد ظلت كتبه متداولة بين علماء القرون : الثاني والثالث والرابع ، وكان أشهر من يروي كتابه (الجامع) تلميذه حجاج بن محمد (ت ٢٠٦ هـ) الذي صار الكتاب بحوزته[٥] ، وقد أطلع عليه ابن النديم[٦] في القرن الرابع الهجري ، وذكر أنه مرتب على الأبواب الفقهية - كباقي السنن - الطهارة والصلاة والصيام والزكاة . . . إلخ .

وكانت له كتب كثيرة مشهورة جمع فيها كل أحاديثه التي سمعها من شيوخه

(١) علل ابن المديني (٣٧) ، والعلل لأحمد (٢/ ٣١١) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٩) .
(٢) علل أحمد (٣/ ٢٣٩) .
(٣) الرسالة المستطرفة (٣٤) ، وانظر : تاريخ التراث العربي (١/ ١٦٦) .
(٤) السير (٧/ ١١١) .
(٥) العلل لأحمد (٢/ ٥٥١) وانظر : تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٠) .
(٦) الفهرست (٢٢٦) .

وقد أطلع أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) على كتب ابن جريج[١] حيث قال : (كُتُب ابن جريج مُدَوَّنةٌ فيها أحاديثه . . .)[٢] .

وكان يحيى بن القطان -شيخ أحمد بن حنبل - قد نسخ كتاب ابن جريج وقرأه عليه ، في كل يوم خمسين حديثاً .

وقد أصبحت كتب ابن جريج بعد ذلك -كما هو شأن المؤلفات في هذه المرحلة - جزءاً من الكتب التي تم تأليفها في المرحلة الرابعة ، حيث استوعبت المؤلفات التي سبقتها ، ولهذا أصبحت مرويات وأحاديث ابن جريج ضمن الكتب الستة والمسانيد وغيرها من كتب الحديث المتأخرة[٣] . وربما يكون شيء من كتبه لا زال مخطوطاً[٤] . كما هو حال كثير من المخطوطات القديمة التي بدأت تظهر لعالم المطبوعات بعد أن كانت مفقودة ، حيث تُقدَّر الكتب المخطوطة بنحو مليون إلى ثلاثة ملايين مخطوط لم تر النور بعد ، وتقدَّر نسبتها بـ ٨٥٪ من كتب التراث الإسلامي[٥] .

٢ - سعيد بن أبي عروبة (٨٠-١٥٦ هـ) :

وهو من كبار علماء البصرة ، وأوّل من صنف كتب الحديث بها[٦] مع حمّاد

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٠٨) رقم (١٢٢٤) .

(٢) علل أحمد - رواية أبي داود - (٣٥٠) .

(٣) سير الأعلام (٦/ ٣٣٢) .

(٤) وقد عثر د/ الأعظمي على جزء من كتب ابن جريج ، انظر : دراسات في السنة (٢/ ٤٧١) .

(٥) أهمية المخطوطات الإسلامية (١٧) مقالة بقلم جورج مقدسي ، طبعة سنة ١٩٩٢م ، نشر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن .

(٦) علل ابن المديني (٣٧) ، وعلل أحمد (٢/ ٣١١) .

ابن سلمة ، وكانت له مؤلفات كثيرة رواها وكتبها عنه كثير من التلاميذ وأشهرهم عبدالوهاب الخفّاف (٢٠٤ هـ)[١] وكان تلميذ سعيد : يزيد بن زريع يحفظها عن ظهر قلب[٢] .

قال عنه الذهبي : (عالم أهل البصرة وأول من صنّف السنن النبوية)[٣] .

وقد سمّى ابن النديم كتاب سعيد بـ (السنن)[٤] ، مما يدل على أنه مرتب على الأبواب الفقهية ، وأنه كان موجوداً في القرن الرابع حيث اطلع عليه ابن النديم الذي قال في مقدمة كتابه : (هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم الموجود منها بلغة العرب وقلمها . . إلى عصرنا هذا ، وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة)[٥] .

كما أنّه ألّف كتاباً في (الطلاق)[٦] .

وقد كان سعيد من كبار تلاميذ قتادة ، وكتب عنه كل شيء سمعه منه[٧] ، وكان لدى صاحبه همّام بن يحيى كتابٌ عن قتادة فاستأذنه بنسخه وأخذ نسخة منه[٨] .

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٤) ، وسير الأعلام (٦/ ٤١٧) .
(٢) علل أحمد (٢/ ٣٥٧) .
(٣) سير الأعلام (٦/ ٤١٣) .
(٤) الفهرست (٢٢٧) .
(٥) الفهرست (٢) .
(٦) علل أحمد (١/ ٣١٨) .
(٧) علل أحمد - رواية المرّوذي (٥٢) .
(٨) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٤) ، ويراجع تاريخ التراث العربي (١/ ١٦٧) .

٣ - وممن ألَّف في هذه المرحلة الثالثة أيضاً :

محمد بن أبي ذئب (٨٠ -١٥٨ هـ) ، من كبار علماء المدينة وقضاتها في عصر الإمام مالك بن أنس ، وقد ألَّف (الموطأ) قبل (موطأ) مالك ، وقد ذكر ابن حزم هذا الكتاب ، وعدّه من الكتب المهمة في الحديث [١] ، مما يدل على أنه كان موجوداً في القرن الهجري السادس في الأندلس ، وهو أكبر من (موطأ) مالك[٢] . وقد سمَّاه ابن النديم (السنن) ، وقال : إنه مرتب على الأبواب الفقهية[٣] .

ومنهم كذلك :

٤ - عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ -١٥٦ هـ) :

وهو فقيه أهل الشام ، وأوّل من صنف الكتب بها[٤] ، وكانت ولادته في آخر عهد الصحابة[٥] ، وهو من تلاميذ الزهري ويحيى بن أبي كثير ، وقد كان كل منهما قد أعطى الأوزاعي صحيفة فيها أحاديث ، وأذنا له بأن يحدَّث الناس منها ، فكان يقول : (نعمل بها ، ولا نحدِّث بها)[٦] ؛ لأنه لم يقرأ عليهما هذه الصحف فكان لا يرضى أن يحدِّث منها[٧] .

وكان يقول : (كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم ، فلما دخل في

---

(١) سير الأعلام (١٨/ ٢٠٣) وانظر أيضاً علل أحمد (١/ ٣٥٤) .

(٢) الرسالة المستطرفة (٩) .

(٣) الفهرست (٢٢٥) .

(٤) علل ابن المديني (٣٧ -٣٩) ، وسير الأعلام (٧/ ١٢٨) ، والرسالة المستطرفة (٩) .

(٥) سير الأعلام (٧/ ١٠٨) .

(٦) سير الأعلام (٧/ ١١٤) .

(٧) يراجع الكفاية للخطيب البغدادي (٣٤٨) مبحث (الإجازة وأحكامها) .

الكتب دخل فيه غير أهله)[1] .

وكان الأوزاعي قد كتب كثيراً من الحديث والسنن في صغَره ، وكان قد كتب أربعة عشر كتاباً عن شيخه يحيى بن أبي كثير ، ثم احترقت [2] . كما كان للأوزاعي مذهب فقهي كالمذاهب الفقهية الأربعة ، وله أتباع في الشام والأندلس ، ثم اندثر[3] ، وقد اطلع ابن النديم على كتابه (السنن في الفقه)[4] .

٥ - **ومن صنف -أيضاً- في هذه المرحلة** : معمر بن راشد اليماني (٩٥ - ١٥٢هـ)[5] ، وهو من كبار تلاميذ الزهري ، وقد ألّف كتابه الجامع ، وهو من أقدم الكتب التي وصلت إلينا ، ويبلغ عدد أحاديث الجزء الموجود نحو (١٦١٣) حديثاً عن النبي ﷺ ، وأثراً عن الصحابة والتابعين ، مرتباً على الفصول والأبواب .

وقد كان لدى المؤرخ الذهبي (ت ٧٤٨هـ - ١٣٧٤م) ثلاثة أجزاء من (الجامع)[6] ثم تم العثور عليه مؤخراً ، وطُبع في آخر (مصنف)[7] عبد الرزاق ، وهو تلميذ معمر .

---

(١) سير الأعلام (٧/ ١١٤) .

(٢) سير الأعلام (٧/ ١١٠) .

(٣) سير الأعلام (٧/ ١١٧) .

(٤) الفهرست (٢٢٧) .

(٥) انظر : علل الترمذي في آخر سننه (٥/ ٦٩٤) وفتاوي ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٢) ومقدمة فتح الباري(٦) .

(٦) سير الأعلام (٧/ ١٤) .

(٧) يبدأ من (١٠/ ٣٧٩) إلى (١١/ ٤٧١) .

وقد كتب عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١ هـ) عن شيخه معمر بن راشد نحو عشرة آلاف حديث وأثر عن الرسول ﷺ والصحابة ومن بعدهم ، وقد روى عبدالرزاق أكثرها في (المصنَّف) الذي اشتمل على نحو (٢٠,٠٠٠) رواية ، ومعمر بن راشد هو أول من ألّف كتب الحديث في اليمن[١] ، وقد بدأ في جمع السنن والأحاديث وكتابتها وهو ابن أربعة عشر عاماً (١١٠ هـ)[٢] وكان شيخه يحيى بن أبي كثير يحثه على الكتابة[٣] ، ويظهر أنه استفاد من طريقة شيخه الزهري في التأليف وطورّها ؛ ولهذا وصف الذهبي معمر بأنه (حَسَنُ التصنيف) .

وقد قال عن نفسه : (قرأت العلم على الزهري ، فلما فرغت منه قلت : أُحدِّث بهذا عنك ؟ قال : ومن حدَّثك بهذا غيري ؟ !)[٤] .

وإنما سأل معمرٌ شيخه الزهري هذا السؤال لأن كثيراً من علماء القرن الأول والثاني لا يقبلون رواية من يقرأ الكتاب على الشيخ ، بل يشترطون أن يقرأ الشيخ نفسه كتابه ، ويملي على تلاميذه وهم يسمعون ؛ لأنه قد يخطئ التلميذُ في أثناء القراءة من كتاب شيخه دون أن يتنّبه الشيخ لهذا الخطأ - كأن يكون الشيخ غافلاً أو ناعساً أثناء قراءة التلميذ - بخلاف ما إذا كان الشيخ نفسه هو الذي يقرأ الكتاب للتلاميذ ؛ فإنه حينئذ يكون متيقّظاً وواعياً لما يقرأه[٥] .

وهذا السؤال يؤكد مدى حرص علماء الحديث على مراعاة شروط الرواية

---

(١) علل ابن المديني (٣٧) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩١) .

(٢) السير (٧/ ٦) .

(٣) السير (٧/ ٩) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٨٢٧) .

(٥) وانظر : فتاوي ابن تيمية (١٨/ ٢٨ - ٣١) حول هذا الموضوع .

وكذلك يؤّكد أن للزهري كتباً في الحديث كان الناس يقرؤونها عليه منذ بداية القرن الهجري الثاني بعد أن طلب عمر بن عبد العزيز منه أن يدوِّن السنة ، هذه الكتب التي أصبحت بعد ذلك جزءاً من كتب تلاميذه كمعمر الذي استأذن الزهري برواية كتبه وتحديث الناس منها فأذن له بذلك .

٦ - شعبة بن الحجَّاج (٨٣-١٦٠ هـ) :

وهو من أئمة علماء الحديث في عصره في العراق ، وكان من المحققين المتشدِّدين في نقد الروايات[١] .

وهو من أوَّل من صنَّف الكتب في الحديث بالبصرة[٢] .

وكان كثير من تلاميذه قد كتبوا أحاديثه التي كان يقرؤها عليهم[٣] ، وقد كتب عنه سعد بن إبراهيم كلَّ أحاديثه[٤] . كما كتب عنه تلميذه آدم بن أبي إياس (٢٠٠٠) ألفي حديث[٥] ، كما كتب عنه -أيضاً- علي بن الجعد(١٢٠٠) ألفاً ومائتي حديث[٦] .

وأشهرهم محمد بن جعفر الذي لزم شعبة عشرين سنة ، وحفظ حديثه وكتبه[٧] .

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٧) وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٥) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١٢٩) .

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٦٨) .

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٠) .

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٦) .

(٦) تاريخ بغداد (٩/ ٣٦٣) .

(٧) علل أحمد (٢/ ٤٥٢) .

وكان يعرض ما كتب على شعبة بعد كتابته ، فيقرأه عليه[١] ، وكان عند هاشم ابن القاسم كتاب أملاه عليه شعبة فيه (٨٠٠) ثمانمائة حديث[٢] ، وكذلك كان هناك تلاميذ يحفظون حديثه مباشرة في مجلس التحديث[٣] ، وقد كان شعبة يكره أن يقوم تلاميذه المشهورون بالحفظ بكتابة حديثه ؛ لأنه يريد أن يحفظوا الحديث عن ظهر قلب كما يحفظون القرآن ، وكان يسمح للآخرين بالكتابة عنه[٤] .

وكل هؤلاء التلاميذ الذين كتبوا عن شعبة هم من شيوخ أحمد بن حنبل[٥] .

وكذلك أَلَّف في هذه المرحلة الثالثة أيضاً :

٧ - سفيان الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ) :

وهو من كبار علماء الحديث والسنة في العراق ، وأوَّل من صنف الكتب بالكوفة[٦] ، وكان يحفظ ثلاثين ألف حديث عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين[٧] .

وأشهر كتبه (الجامع)[٨] ، وممن رواه عنه تلميذه : عبيد الله بن عبدالرحمن الأشجعي (ت ١٨٢ هـ)[٩] .

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٩٧) .

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٦٥) .

(٣) علل أحمد (١/ ٢٦١) ورواية المرّوذي (٤٤) .

(٤) سير الأعلام (١٠/ ٣٤٣) .

(٥) سير الأعلام (١١/ ١٨١) ويراجع تاريخ التراث العربي (١/ ١٦٨) .

(٦) علل ابن المديني (٣٩) .

(٧) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٦) .

(٨) علل أحمد (٢/ ٥٥٠) ، والسِّير (٧/ ٢٣٠) ، والرسالة المستطرفة (٩) و (٤١) .

(٩) السِّير (٨/ ٥١٥) .

وكان الثوري مشهوراً بالحفظ والإتقان لما يحفظه حتى لا يكاد يخطئ[1] ، وما ذلك إلاّ (لأنه -كما قال أحمد بن حنبل - يرجع إلى كتاب)[2] أي يراجع كتابه .

وكان شديد الاحتياط والتحري عندما يحدِّث من حفظه ، فإذا تردد في لفظة طرح الحديث كله ، ونهى تلاميذه عن كتابته لمجرد التردد في كلمة واحدة[3] .

وكان يطلب من تلاميذه أن يعرضوا عليه ما كتبوه عنه من أحاديث حتى يتأكد من صحة كتابتهم لها ، وأنه لم يقع فيها غلط أو تحريف[4] .

وقد ظلّت كتبه متداولة إلى القرنين الثالث والرابع الهجريين[5] .

واطلع عليها ابن النديم وقال : (له كتاب (الجامع الكبير) ، يجري مجرى الحديث ، رواه عنه جماعة ، و (الجامع الصغير) رواه جماعة منهم الأشجعي ، و(كتاب الفرائض)[6] .

وقد اطلع أحمد بن حنبل على كتاب الأشجعي ، وقال عنه : (كان يكتب عن الثوري في مجلسه ، ومن ثمَّ صح حديثه)[7] .

أي : أنه كان يكتب ما يمليه عليهم الثوري في مجلس الإملاء مباشرة ، ولهذا

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٦٢) .
(٢) علل أحمد (٣/ ٢٣٨) .
(٣) الجرح والتعديل (١/ ٦٧) .
(٤) الجرح والتعديل (١/ ٨٠) .
(٥) يراجع الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٦١) و (٢/ ٧٠٤) و (٢/ ٧٥١) . وتوضيح المشتبه محمد بن أبي بكر ناصر الدين الدمشقي ، طبعة أولى - سنة ١٩٩٣م ، (٤/ ١٨١)
(٦) الفهرست (٢٢٥) .
(٧) علل أحمد - رواية أبي داود - (١٧٥) و (٣٦٧) .

كانت نسخته مصححة ، وعندما طلب يحيى القطان من الثوري أن يحدّثهم أمره الثوري أن يذهب إلى الكوفة ، ويأتي بكتبه حتى يحدّثهم منها[١] .

٨ - زائدة بن قدامة (ت ١٦٠ هـ) :

من كبار علماء الحديث وثقاتهم في الكوفة[٢] ، ومن أصحاب سفيان الثوري في طلب العلم [٣] ، وقد ألّف كتابه (المصنف) أو (السنن) في الحديث ، وكان تلميذه معاوية بن عمرو (ت ٢١٥ هـ) ببغداد يروي كتب زائدة ، ومنها (المصنف)[٤] .

وقد اطلع عليه ابن النديم ، ووصفه ، فقال : (له كتاب (السنن) يحتوي على مثل ما تحتوي عليه كتب (السنن) ، وكتاب (القراءات) ، وكتاب (التفسير) . . .)[٥] .

أي : أنه مرتب على الأبواب والمواضيع الفقهية كالطهارة والصلاة والزكاة . . . إلخ .

وقد كان عرض كتبه على الثوري ليصلح ويصحح له ما فيها من أخطاء[٦] ؛ لأنهما كانا سمعا وكتبا الحديث من الشيوخ أنفسهم ، فهما يشتركان في كثير من شيوخ الكوفة .

---

(١) علل أحمد (١/ ٢٦٧) .

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٥) .

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (٧٨) .

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٥) .

(٥) الفهرست (٢٢٦) .

(٦) انظر : سير الأعلام (٩/ ١٨٤) .

٩ - حماد بن سلمة البصري (٩٠ -١٦٧ هـ) :

وهو (أول من صنَّف التصانيف مع ابن أبي عروبة)[١] في البصرة .

وأشهر كتبه (المصنَّف) ، وقد كان متداولاً مشهوراً في تلك العصور ، وقد أطلع عليه الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ، حيث قال عن حديث وقع فيه خلاف : (ليس هذا الحديث في مصنَّفات حماد بن سلمة)[٢] .

وقد قرأ هذا (المصنف) أو (الجامع) : الفقيه المحدِّثُ محمد بن عبد الله البرزي (ت ٤٣٠ هـ) قرأه على شيخه الفرَّخان بن أحمد[٣] .

وقد وصل هذا (المصنف) إلى بلاد الأندلس ، فقد ذكره ابن حزم (٤٥٦هـ) ، وعدَّه من كتب الحديث والسنة المهمة ؛ مما يدل على أنه قد أطلع عليه[٤] . وقد سمَّاه ابن النديم بـ (السنن)[٥] .

و(المصنف) مرتب على الأبواب الفقهية ، وجامع لأحاديث الرسول ﷺ وأقوال أصحابه[٦] . وكُتُبُ حماد بن سلمة كثيرةٌ جداً ، قال عنه ابن عدي : (له أصناف كثيرة ، وكتب ومشايخ كثيرة)[٧] .

---

(١) علل ابن المديني (٣٧) وعلل الترمذي (٥/ ٦٩٤) وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٧٧) .

(٣) التدوين في تاريخ قزوين (١/ ٤٢٢) وانظر (٢/ ٤٠٥) .

(٤) يراجع سير الأعلام (١٨/ ٢٠٣) .

(٥) الفهرست (٢٢٧) .

(٦) الرسالة المستطرفة (٦٠ - ٦١) .

(٧) الكامل - ابن عدي - (٢/ ٢٦٢) .

وقد كان تلميذه الحافظ : هدبة بن خالد البصري (ت ٢٣٠ هـ) لديه نسختان من أحاديث حماد : واحدة مرتبة على أسماء الشيوخ ، وواحدة على الأبواب الفقهية)[١] .

وقد كتب تلميذه الحافظ : عفان بن مسلم (ت ٢١٩ هـ) عنه عشرة آلاف حديث[٢] .

وممن سمع (مصنفات) حماد بن سلمة : تلميذه الحافظ موسى بن إسماعيل (ت ٢٢٣ هـ)[٣] .

وكما لم تصل إلينا كتب ومؤلفات سعيد بن أبي عروبة كذلك لم تصل مصنفات حماد بن سلمة ، وكلاهما بصري عراقي ، بينما وصل إلينا (جامع) معمر ابن راشد ، وهو أقدم منها ، وكذلك وصل (موطأ) مالك ، وهو معاصر لهما ، وفي نفس الفترة .

ولعل السبب هو الحروب المغولية التي اجتاحت الشرق حتى وصلت إلى بغداد ، وأسقطتها سنة (٦٥٦ هـ)[٤] ، فقد تم فيها تدمير المكتبات والكتب فلم يسلم إلاّ النزر القليل ، أو ما كانت له نسخ في بلاد لم تصل إليها الجيوش المغولية .

وهذا بخلاف اليمن والجزيرة العربية التي سلمت من هذه الحروب المدمرة .

---

(١) الكامل - ابن عدي - (٧/ ١٣٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٧٢) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٩٤) .

(٤) يراجع البداية والنهاية - ابن كثير - (١٣/ ٢١٤) حوادث سنة ٦٥٦ هـ ، طبعة رابعة ، سنة ١٩٨٢م ، دار المعارف - بيروت .

ومع هذا فلا زال الاحتمال قائماً بأن يتم العثور على شيء من مؤلفات حماد ابن سلمة وسعيد بن أبي عروبة[1] في خزائن المخطوطات المنتشرة في جميع الأقطار . مع العلم بأن ما في كتب حماد وسعيد من أحاديث صار ضمن كتب الحديث التي جاءت في المرحلة الرابعة ، ولهذا نجد أن أحاديث حماد بن سلمة في الكتب الستة قد بلغت (٤١١) أربعمائة وأحد عشر حديثاً بلا تكرار[2] ، وهي بالمكرر تتجاوز (١٠٠٠) ألف رواية ، وأمَّا مسند أحمد ففيه أكثر أحاديث حماد بن سلمة الصحيحة ، وتبلغ (١٥٤٢) ألفاً وخمسمائة واثنتين وأربعين رواية .

١٠ - كما ألّف في هذه المرحلة :

الليث بن سعد (٩٤ - ١٧٥ هـ) ، وهو إمام أهل مصر ومفتيها ، وقرين مالك ابن أنس وصاحبه .

وقد كان عنده كتابان أخذهما من شيخه أبي الزبير المكي فيهما أحاديث عن جابر بن عبد الله صاحب الرسول ﷺ[3] ، وقد ألّف كُتباً كثيرة قال عنه الذهبي : (إمام حجةٌ ، كثير التصانيف)[4] ، وقد دخل العراق ، وحدَّث بها فكان يجلس على غرفة بيت عالٍ وأهل الحديث تحته يكتبون ، وهو يقرأ عليهم من كتبه ، فإذا فرغ أعطاهم الكتاب فنسخوه[5] .

---

(١) وقد تم العثور على بعض مخطوطات كتب سعيد بن أبي عروبة ، كما يمتلك د/ الأعظمي نسخة مخطوطة من كتاب (المناسك) لسعيد بن أبي عروبة ، انظر : دراسات في الحديث (٢/ ٤٧١) .

(٢) انظر : رسالة (الاختلاف على الراوي) للباحث (٣/ ١٣٢٣) .

(٣) سير الأعلام (٨/ ١٥٩) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٦) .

(٥) سير الأعلام (٨/ ١٥٣) .

وكان يقول عن نفسه : (كتبت من علم ابن شهاب علماً كثيراً)[1] ، وكان لقاؤه بشيخه ابن شهاب سنة ١١٣ هـ بمكة ، وكان قد ذهب للحج وهو ابن عشرين سنة ، فسمع منه الحديث ، ومن أبي الزبير المكي ، ونافع مولى ابن عمر[2] . وهؤلاء سمعوا الحديث من الصحابة ، وكتبوه منهم مباشرة .

١١ - أبو عوانة الوضَّاح بن خالد اليشكري (ت ١٧٥ هـ) :

وهو من علماء (واسط) في العراق ، وأول من ألَّف الكتب بها [3] ، قال عنه أحمد بن حنبل : (هو صحيح الكتاب)[4] ، وقد اطلع على كتابه عفان ابن مسلم - شيخ أحمد بن حنبل - فقال : (كان كثير الضبط والنقط)[5] .

وكان علماء الحديث يقولون له : (كل شيء تحدِّث به من كتابٍ فهو محفوظ ، وما لم تجئ به من كتاب فليس محفوظاً)[6] .

أي : أن الأحاديث التي يرويها من كتابه موافقةٌ ومطابقةٌ للأحاديث التي يرويها ويحدِّث بها العلماء الآخرون ، وأمَّا الأحاديث التي يرويها من حفظه وذاكرته فيخطئ فيها ، ويخالف ما يرويه زملاؤه الآخرون ، ولهذا لا تُقبل .

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٥) .

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٦) .

(٣) علل ابن المديني (٣٨) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٦) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٦) .

(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ٢١٢) .

١٢ - مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ) :

وهو من أول من صنَّف الكتب بالمدينة[١] ، وقد بلغ عدد شيوخه أكثر من مائة رجل ، وبلغ عدد تلاميذه نحو (١٧٠٠) ألف وسبعمائة عالمٍ وشيخٍ[٢] ، وقد جلس للتدريس وتعليم الناس في مسجد الرسول وهو ابن أربعين سنة[٣] .

وقد قرؤوا عليه كتابه (الموطأ)[٤] ، واشتهر كتابه حتى طلب منه الملوك أن يقرؤوه عليه[٥] ، وكاد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ) أن يجعل (الموطأ) قانوناً يلزم القضاة بالعمل بما فيه ، فرفض ذلك مالك بن أنس[٦] .

وكان الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) يقول عن (الموطأ) : «هو أصح كتاب بعد القرآن»[٧] . وقد نقل ابن تيمية عبارة الشافعي عن الموطأ : ثم قال : «وهو كما قال»[٨] .

وقد استغرق جمع (الموطأ) وتأليفه نحو أربعين سنة وكان الفراغ من تأليفه سنة ١٤٣هـ[٩] . وقد قرأه على مالك عشرات العلماء منهم الشافعي وعبد الرحمن بن

---

(١) علل ابن المديني (٣٧) وعلل الترمذي (٥/ ٦٩٤) .
(٢) فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٠) وسير الأعلام (٨/ ٥٢) .
(٣) سير الأعلام (٨/ ٥٥) .
(٤) طبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٧) .
(٥) سير الأعلام (٨/ ٦٦) .
(٦) ابن سعد في الطبقات (٥/ ٤٦٨) ، سير الأعلام (٨/ ٧٩) .
(٧) انظر : التمهيد - ابن عبد البر - (١/ ٧٦ - ٧٧) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٨) .
(٨) فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٠) .
(٩) التمهيد (١/ ٧٨) ، وإحكام الأحكام (٢/ ١٣٦) .

مهدي ويحيى بن يحيى ومحمد بن الحسن الشيباني . . . الخ[1] .

فيهم من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب والأندلس أكثر من خمسين عالماً[2] وانتشرت نسخه في كل البلدان الإسلامية في حياة مؤلفه مالك ابن أنس[3] .

وقد كان في عصره علماء من أهل المدينة قد ألَّفوا (مُوَطّآت) كثيرة[4] غير أنها لم تشتهر كما اشتهر (موطأ) مالك ؛ لجلالة الإمام مالك .

والإمام مالك ممن يتشدد في رواية الحديث ، فلا يروي بالمعنى ، وإنما كان يروي الحديث روايةً حرفية[5][6] .

المرحلة الرابعة :

مرحلة ظهور الموسوعات الحديثية ، وهي تبدأ -تقريباً- من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري إلى آخر القرن الثاني (١٥٠ - ٢٠٠ هـ) ، حيث ظهرت الموسوعات ، وكثرت كتب الحديث ، وتنوعت في موضوعها وترتيبها وأسلوبها وحجمها ، وهذه المرحلة هي التي حددها الذهبي بقوله : (ثم كثر ذلك [أي تأليف

---

(١) سير الأعلام (٨/ ٨٣ -٨٤) وانظر : علل أحمد (٢/ ٣٢١) ، وتاريخ التراث العربي (١/ ١٣٥) .

(٢) انظر : مقدمة فؤاد عبد الباقي (للموطأ) ، ص (و) .

(٣) إحكام الأحكام (٢/ ١٣٧) وفتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٤) .

(٤) التمهيد (١/ ٨٦) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٢) .

(٦) لمعرفة المزيد عن المؤلفين في هذه المرحلة يراجع الفهرست (٢٢٥) ودراسات في الحديث النبوي (١/ ٢٢١ -٣٢٥) حيث ذكر نحو (٢٥٠) عالماً ممن كتب أو ألف الكتب في الحديث في هذه الفترة .

الكتب] أيام الرشيد ، وكثرت التصانيف . .)[1] .

أي : أن عصر هارون الرشيد (١٧٠ هـ -٢٠٣ هـ) هو عصر ازدهار وانتشار الكتب والمؤلفات في جميع العلوم الإسلامية والعربية في الحديث والتفسير والفقه والأصول والنحو والأدب .

وقد اعتمد علماء الحديث في هذه المرحلة على الكتب والمؤلفات التي ظهرت في المرحلة الثالثة ، فقد ألّف العلماء الموسوعات الحديثية الكبيرة التي تضم كثيراً من كتب تلك المرحلة ، فنجد أن (المصنَّفات) و (المسانيد)[2] في المرحلة الرابعة أصبحت تشتمل على الأحاديث التي في كتب ابن جريج ومالك وحماد بن سلمة والأوزاعي والليث بن سعد وابن أبي عروبة[3] ، وغيرهم من علماء المرحلة الثالثة ، وقد تضاعف عدد الروايات في هذه الموسوعات الحديثية إلى حدٍّ كبير ؛ لأن مؤلفيها قد سمعوا وقرؤوا تلك الكتب على عددٍ من الشيوخ الذين قرؤوها أو سمعوها من أصحابها ، فيضعون في موسوعاتهم جميع روايات هؤلاء الشيوخ ، فنجد -مثلاً- أن أحمد بن حنبل قد قرأ أو سمع كتب حماد بن سلمة من تلاميذ حماد بن سلمة كشيخه يزيد بن هارون وشيخه عفان بن مسلم وشيخه موسى بن

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠) .

(٢) انظر : مقدمة فتح الباري (٦) .

(٣) اشتمل مسند أحمد على (٥٩٤) حديثاً من أحاديث الموطأ ، و (٦٥٥) حديثاً من كتاب ابن جريج ، و (١٥٤٢) من مصنف حماد ، و (٤٠٠) من كتاب ابن أبي عروبة ، و(١١٦٩) من جامع معمر و(٢٦٠١) من كتاب شعبة بن الحجاج و(١٦٢٦) من جامع الثوري ، و(١٩٤) من كتاب الأوزاعي ، و(٤٥٠) من كتاب الليث بن سعد ، و (٢٢٤) من كتاب زائدة ، و(٢٧٧) من كتاب ابن أبي ذئب ، و(٣١١) من كتاب أبي عوانة . انظر : موسوعة الحديث - شركة صخر العالمية .

إسماعيل . .إلخ[1] فجمع في (المسند) رواياتهم جميعاً فصار الحديث الواحد في (مصنف) حماد بن سلمة ثلاثة أحاديث أو أكثر في (مسند) أحمد بعدد الشيوخ الذين قرأ عليهم أحمد أو سمع منهم هذا (المصنّف) ، وإذا كان الحديث الواحد موجوداً في (مصنف) حماد بن سلمة وموجوداً أيضاً في (جامع) ابن جريج أو (جامع) سفيان أو (سنن) الأوزاعي أو (موطأ) مالك وغيرها من مؤلفات المرحلة الثالثة فإنه يصبح في (المسند) أربعة أحاديث أو أكثر بحسب تكرره في تلك الكتب ، وقد يتضاعف العدد مرة أخرى إذا تكرر سماع أحمد لكل كتاب من تلك الكتب عن جماعة من شيوخه كما شرحناه في الصورة الأولى[2] .

ولهذا يعد علماء الحديث كلَّ طريق حديثاً ، فإذا كان للحديث الواحد عشرة طرق -مثلاً- عدّوه عشرة أحاديث ، بينما يعدّه الفقهاء حديثاً واحداً حتى وإن تعدد الصحابة الذين رووا هذا الحديث ؛ لأنهم ينظرون إلى المتن لا إلى الإسناد والطريق .

وهكذا تنوعت الكتب والمؤلفات في المرحلة الرابعة ، وتفنن العلماء في

---

(١) يراجع : الاختلاف على الراوي مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة (١/ ٩٠) للباحث .

(٢) كما في حديث ابن شهاب الزهري عن ابن يسار عن ابن عباس في الحج عن العاجز ، فقد رواه مالك في (الموطأ) (١/ ٣٥٩) عن ابن شهاب ، ورواه أحمد في (المسند) عن شيخه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك . حديث رقم (٣٣٦٥) وما في (المسند) مطابق لما في (الموطأ) . كما رواه أحمد في (المسند) برقم (١٨٩٣) عن شيخه سفيان بن عيينة عن ابن شهاب . ورواه أيضاً برقم (٣٠٤١) عن محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن ابن شهاب . ورواه أيضاً برقم (٢٢٦٦) عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب . فأحمد كرر هذا الحديث الواحد أربع مرات عن أربعة مصادر منها (موطأ) مالك الذي وجدنا رواية أحمد نسخة مطابقة لما فيه ، كما رواه أحمد بواسطة الأوزاعي وهو أحد المؤلفين في النصف الأول من القرن الثاني ، وكذلك رواه أحمد عن ابن عيينة وصالح بن كيسان .

التصنيف بعدها ، فهناك (المسانيد) التي جمعت أحاديث النبي ﷺ وحده مرتبة على أسماء الصحابة الذين رووها[1] ، كمسند أحمد الذي يشتمل على نحو ثلاثين ألف رواية[2] ، وهو مطبوع .

وهناك (المصنَّفات) ، وهي التي تشتمل على أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين وآرائهم الفقهية ، بأسانيدها ، مرتبة على الأبواب والفصول الفقهية ، كمصنَّف ابن أبي شيبة (ت ٢٢١ هـ) ويحتوي على نحو أربعين ألف رواية ، ومصنَّف عبد الرزاق (ت ٢١١ هـ) الذي يتضمن نحو عشرين ألفاً ، وكلاهما مطبوع .

وظهرت بعد هذه المرحلة كتب (السنن) التي اقتصرت على أحاديث الرسول ﷺ وحده -كما في المسانيد -ولكن مرتبة على الأبواب الفقهية -كما في المصنفات - وأشهرها السنن الستة لأبي داود ، والترمذي ، وابن ماجة ، والنسائي ، والدارمي ، والدارقطني ، وكلها مطبوعة .

وقد اعتمد أصحاب هذه الكتب على الموسوعات التي في المرحلة الرابعة .

وهناك الكتب التي تشتمل على أحاديث الرسول ﷺ مرتبة على الأبواب الفقهية ، كما تتضمن -أيضاً- أراء وفقه المؤلف نفسه ، وبعض أقوال الصحابة والتابعين الفقهية . كما هو الحال في (الموطأ) للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ)

---

(١) كمسند عبد الله بن موسى ، ومسدد بن مسرهد ، وأسد بن موسى ، ونعيم بن حماد ، وإسحاق ابن راهوية ، وابن أبي شيبة . يراجع مقدمة فتح الباري (٦) .

(٢) انظر : مقدمة مسند أحمد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط (١/ ٦٠) ، طبعة أولى ، سنة ١٩٩٣م - الرسالة - بيروت .

وهو مطبوع .

وهناك أيضاً (الصحاح) ، وهي التي اقتصرت على الأحاديث النبوية التي اتفق علماء الحديث على صحتها مرتبة على الأبواب الفقهية ، وأشهرها صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، وصحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ) . . . إلخ .

وكما تنوعت الكتب التي تهتم بجمع الأحاديث ، فقد تنوعت أيضاً الكتب التي تُعنى برجال ورواة هذه الأحاديث ، وتدوين تاريخ حياتهم ووفياتهم ، ومعرفة أحوالهم العلمية والعملية .

فظهرت كتب تاريخ الرواة كـ (التاريخ الكبير) للبخاري ، و (الجرح والتعديل) للرَّازي ، مشتملةً على أسماء آلاف الرواة ، مرتبةً على حروف المعجم ، منذ عصر الصحابة إلى عصر المؤلفين متضِّمنةً ما قيل فيهم من جرح أو تعديل ، وقد سبقهما ابن سعد في (الطبقات)[1] .

ثم ظهرت أيضاً كتب خاصة بالرواة الثقات وحدهم ككتاب (الثقات) لابن حبان (٣٥٦ هـ) ، و(الثقات) للعجلي ، و(الثقات) لابن شاهين[2] .

كما ظهرت أيضاً كتب خاصة بالرواة الضعفاء كـ (الضعفاء) للبخاري والنسائي و (المجروحين) لابن حبان ، و (الضعفاء) للعقيلي ، و (الكامل) لابن عدي[3] .

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (٩٦ - ١٠١) ، طبعة ثانية - سنة ١٩٨٠م - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (١٠٩-١١٠) ، نفس الطبعة .

(٣) انظر : الرسالة المستطرفة (١٠٨ - ١٠٩) ، نفس الطبعة .

وكذلك ألّف علماء الحديث كتباً خاصة بالصحابة وحدهم تتضمن أسماءهم، وأنساب قبائلهم، وتاريخ حياتهم، كـ (الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني، و (الاستيعاب) لابن عبد البر[1].

ثم ظهرت كتب خاصة بتراجم علماء أهل كل بلد وتراجم من زارها أو مرَّ بها من العلماء خاصة المحدثين منهم[2]، وأشهرها (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي الذي اشتمل على أكثر من عشرة آلاف ترجمة خاصة بالعلماء الذين دخلوا بغداد منذ تأسيسها في عصر المنصور العباسي في القرن الهجري الثاني إلى عصر الخطيب البغدادي.

وأكبرها (تاريخ دمشق) للحافظ ابن عساكر، وهو خاص بعلماء دمشق، ومن زارها، أو مرَّ بها من المحدثين وغيرهم.

وقد كثرت المؤلفات الخاصة بالرواة ورجال أسانيد الأحاديث النبوية، وتنوعت حتى ظهر نحو عشرين فنّاً من فنون علم الحديث كلها تدور حول (رجال الإسناد)[3] إلى غير ذلك من الفنون الإسنادية التي ألّف فيها علماء الحديث مؤلفات خاصة بغرض معرفة حال رواة ورجال الأسانيد، وتمييز الثقات عن الضعفاء، ومعرفة درجات الثقات في الضبط والحفظ والإتقان لتقديم من يستحق التقديم

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (٩٤ - ٩٦)، نفس الطبعة.

(٢) وهي كثيرة انظر: الوافي بالوفيات للصفدي المؤرخ (١/ ٤٧ - ٤٩) حيث ذكرها في مصادره، وانظر أيضاً: الرسالة المستطرفة (٩٨ - ١٠١)، تصوير دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، طبعة سنة ١٩٨٦م، دار الفكر - بيروت.

منهم عند وقوع التعارض بين روايات الثقات، وكذلك لمعرفة درجات ضعف الضعفاء، ومن تصلح روايته كشاهد ومتابع يمكن الاستفادة منها أحياناً، ومن لا تصلح روايته مطلقاً. كلٌّ ذلك بقصدٍ التوصل لمعرفة الحديث الصحيح من الحديث الضعيف.

وقد قال المؤرخ صلاح الدين الصفدي عن كثرة كتب المحدثين في الرجال: (وأمّا كتب المحدثين في معرفة الصحابة رضي الله عنهم . . . وكتب الجرح والتعديل، والأنساب، ومعاجم المحدثين، ومشيخات الحفاظ والرواة، فإنها شيء لا يحصر)[1].

كما كانت هناك -أيضاً- كتب خاصة بنقد هذه الأحاديث والروايات وبيان وجه الخلل فيها، وهي كتب (العلل)[2] التي قام مؤلفوها بجمع الأحاديث التي فيها خلل غامض خفي مع أن ظاهرها قد يكون سليماً، وأشهرها كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم الرازي، وقد رتبه على الأبواب الفقهية، ونقل فيه أجوبة أبيه وشيخه أبي زرعة الرازي عن علل هذه الأحاديث، وكتاب (العلل الكبير) للترمذي، الذي نقل فيه أجوبة شيخه البخاري عن علل كثير من الأحاديث.

وأكبر كتب (العلل) هو كتاب (العلل) للدارقطني الذي رتبه على مسانيد الصحابة، حيث يجمع الأحاديث المعلولة عن كل صحابي على حدَة، ويقوم بنقد كلِّ حديث فيها، ويبين وجه الخطأ والخلل في لفظه ومتنه، أو الخطأَ فيٍّ إسناده.

ثم بعد ذلك ظهرت الكتب الخاصة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي -نكم

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ٥٥).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (١١٠-١١١)، تصوير دار الكتب العلمية.

عليها علماء الحديث بالضعف أو الوضع ككتاب (الأباطيل) للجوزقاني ، و(الموضوعات) لابن الجوزي[1] . وجميع ما سبق ذكره من كتب مطبوع متداول .

وبسبب كثرة كتب الحديث وتنوعها وكثرة فنون علم الحديث واستقرار قواعده ظهرت الكتب الخاصة بـ (مصطلح الحديث) ، وهي الكتب الخاصة ببيان الأصول والقواعد التي يقوم عليها علم الحديث ، وكيفية معرفة الروايات الصحيحة من الروايات الضعيفة ، وكيفية سماع الحديث ، وروايته ، وكتابته ، ودرجات الرواة ، ودرجات الروايات . . إلخ .

وأشهر كتب المصطلح كتاب (معرفة علوم الحديث) للحاكم ، و(الكفاية) للخطيب البغدادي ، و(علوم الحديث) لابن الصلاح المشهور بـ(المقدمة)[2] .

ثم - بعد ذلك - رأى علماء الحديث أن المتخصصين في الفقه بحاجة شديدة إلى كتب مختصرة تشتمل على الأحاديث النبوية التي يحتاجها الفقهاء لاستنباط الأحكام الفقهية منها في النوازل ، والاستدلال بها على المسائل حيث أصبح من العسير على كثير من المتخصصين بالفقه أن يشاركوا علماء الحديث في تخصصهم لكثرة كتب الحديث وفنونه ، فبدأ ظهور نوع جديد من كتب الحديث ، يلبي حاجة الفقهاء ، ويسهل عليهم معرفة الأحاديث التي يحتاجونها في تخصصهم ، دون عناء البحث في كتب الحديث الكبيرة الكثيرة ، حيث ظهرت كتب (أحاديث الأحكام)[3] .

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (١١١ - ١١٥) ، تصوير دار الكتب العلمية .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (١٠٧) ، تصوير دار الكتب العلمية .

(٣) انظر : الرسالة المستطرفة (١٣٤) ، نفس الطبعة .

ولم تظهر الحاجة للتأليف الخاص في هذا الموضوع إلاّ بعد القرن الهجري الثاني ، حيث بدأ ظهور كتب خاصة بأحاديث الأحكام وأدلة الفقه مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على :

١ - العبادات : كالصلاة والزكاة والصوم . . . إلخ .

٢ - المعاملات : كالبيع والشركة . . . إلخ .

٣ - الأحوال الأسرية : كالزواج والطلاق والميراث . . . إلخ .

٤ - القضاء : كالدعاوي والبينات والشهادات . . . الخ .

هذا ويمكن اعتبار كتاب (المنتقى في الأحكام)[1] للحافظ عبد الله بن علي بن الجارود (٢٣٠-٣٠٧ هـ) من أوائل كتب أحاديث الأحكام الخاصة بأحاديث الفقه ، وقد قال عنه الذهبي : (مجلد واحد في الأحكام ، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً إلاّ في النادر ، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد)[2] . ولهذا سمَّاه (المنتقى) ، ويبلغ عدد أحاديثه (١١١٤) حديثاً ، مرتبة على الأبواب الفقهية ، يبدأ بالطهارة ، ثم الصلاة ، وينتهي بالفيء والخراج . وهو يروي هذه الأحاديث بالأسانيد عن شيوخه ، وهو من تلاميذ تلاميذ مالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل . وكتابه مطبوع ومحقّق[3] .

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٩٤) .

(٢) سير الأعلام (١٤/ ٢٣٩) .

(٣) انظر : غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود ، تأليف : أبي إسحاق الحويني ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨م ، الكتاب العربي - بيروت .

ولعل هذا الكتاب هو الذي مهّد الطريق لتطور التأليف في كتب (الأحكام) الخاصة بالأدلة ، فقد كان مشتهراً بالأندلس منذ أواخر القرن الهجري الثالث ؛ مما دعا الحافظ قاسم بن أصبغ (٢٥٠ - ٣٤٠ هـ) محدّث قرطبة وفقيهها إلى تأليف كتاب بعنوان (المنتقى) على نحو كتاب ابن الجارود خاص بأحاديث الأحكام ، وعلى نفس ترتيبه وطريقته ، حيث يروي الأحاديث بأسانيده مرتبة على الأبواب الفقهية[١] .

(١) الرسالة المستطرفة (٢٥) ، وانظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

الفصل الثاني
آراء المستشرقين حول تدوين السنة ومناقشتها



آراء المستشرقين حول تدوين السنة ومناقشتها

هناك أسئلة واعتراضات وآراء طرحها بعض المتخصصين بالدراسات الإسلامية حول السُّنة وأحاديث الفقه والأحكام ينبغي مناقشتها لمعرفة مدى صحتها ، ويمكن القول بأن أهم هذه الآراء هي :

١ - رأي (موير) ، حيث يرى أنه لا توجد مجموعة كتابية للسنة موثوقة قبل منتصف القرن الثاني(١) .

٢ - رأي (جولتسيهر) ووافقه عليه (شاخت) حيث يريان أن الأحاديث التي كانت شائعة في العصر الأموي لم تكن تتعلق بالفقه ، بل كانت تتعلق بالأخلاق والزهد والآخرة والسياسة(٢) .

٣ - قول (شاخت) أن من الصعوبة أن يُعَدَّ واحد من الأحاديث الفقهية صحيحاً ، وأنها وضعت للتداول بين الناس منذ نصف القرن الثاني وما بعده(٣) .

٤ - قول (روبسون) إن الأسانيد تم اختلاقها في القرن الثاني ، وتم تركيبها لأحاديث مختلقة ، ونُسبت لشخصيات ومراجع أعلى لترويجها(٤) .

---

(١) W. Muir. The Life of Mohammed from Original Sources , London ,Smith , Elder, 1858_ 61.

(٢) Goldziher, History of Classical Arabic Lit, p. 31 Literature, trans, by J. Desomgyi. Hildesheim 1960, Schacht, A revalution of Islamic Traditions, J.A.R.S. 1949, P. 148 (2).

(٣) Schacht , Inroduction to Islamic law, p 34.

(٤) (A) Robson, J., The Isnad in Muslim Traditions, Glasgow. Unif. Oriental Society Transaction, vol. XV, p. 18, quoting Annali dellislam..

(B) Robson , Muslim Tradition , vol. XCIII, no. 7, pp. 98.

(C) Schacht, Origins of Muhammad an Jurisprudence, pp. 163, 164, 165 , 166, 169, 263. *Burtons criticism share the elements mentioned in the above. John Burton, Edinburgh University press Ltd, 1994.

ويمكن الإجابة عن الاعتراض الأول بما يلي :

١ - لا نستطيع الجزم والقطع بعدم وجود مجموعة كتابية موثوقة قبل منتصف القرن الثاني مع بقاء نحو مليون ونصف إلى ثلاث ملايين (٠٠٠, ٥٠٠, ١-٠٠٠, ٠٠٠, ٣) مخطوطة إسلامية لا تزال إلى اليوم تنتظر من يعمل على إخراجها إلى عالم المطبوعات(١) .

وكم من كتاب كان في حكم المفقود قبل سنوات أصبح اليوم يعرض ويباع في المكتبات(٢) .

فالمنهج العلمي يقتضي عدم الجزم بنفي وجود شيء من كتب تلك المرحلة حتى يتم الاطلاع على كل هذه المخطوطات ؛ فقد يتم العثور على شيء منها .

٣ - وعلى فرض احتمال عدم وجود شيء من كتب تلك المرحلة بين هذه المخطوطات الموجودة الآن فإن ذلك - أيضاً - لا يصلح دليلاً على نفي وجود تلك الكتب في القرن الأول والثاني ؛ لأن كثيراً من التراث الإسلامي المكتوب قد تعرض لكوارث كبيرة ضاع فيها كثير من هذا التراث كما حدث في القرن الخامس الهجري للشام ، والقرن السابع للشرق الإسلامي في مناطق آسيا الوسطى وبغداد ، والقرن التاسع الهجري في الأندلس (٣) ، حيث تم إحراق

---

(١) انظر : أهمية المخطوطات الإسلامية (١٧) مقالة بقلم جورج مقدسي .

(٢) مثل كتاب (جامع) معمر ، و (مصنف) عبد الرزاق ، و (مسند) إسحاق . . . الخ .

وهناك مخطوطات لمؤلفات منذ أوائل القرن الثاني موجودة لم يتم تحقيقها بعد ، انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٤٧١) ، وتاريخ التراث العربي (١/ ١٥٣_ ١٧٣) .

(٣) انظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ، (١٠/ ٢٨٢) ، (١٢/ ٣٦٥- ٣٩٧)- ط . ١٩٦٦- دار صادر- بيروت ، والبداية والنهاية_ ابن كثير (١٣/ ٢٠٠- ٢٠٣)- ط .(٤) ١٩٨٢- دار المعارف=

كثير من الكتب والمكتبات ، فليس أمام الباحث إلا الرجوع إلى المصادر التاريخية التي ذكرت هذه الكتب والاستفادة من المعلومات التي ذكرتها عن هذه الكتب المفقودة .

وكذلك الرجوع إلى المصادر التي اقتبست من تلك الكتب أو استوعبتها ونقلت جميع ما فيها من مادة علمية .

ولا ينبغي أن يكون عدم وجود أصول هذه الكتب سبباً للشك فيما ذكرته عنها المصادر التاريخية أو الشك فيما اقتبسته منها الكتب الأخرى .

٣ - وقد ذكرت كثير من المصادر التاريخية أسماء كتب كثيرة في الحديث النبوي ، وذكرت أسماء مؤلفيها[١] ، وهم من علماء القرن الأول الهجري وكانت هذه الكتب متداولة بين علماء القرنين : الثاني والثالث الهجريين[٢] ، وقد ذكر بعضها ابن النَّديم في الفهرست[٣] ، وقد ذكر في مقدمة كتابه أن هذا الفهرس هو للكتب الموجودة في عصره بلغة وقلم العرب منذ ابتداء كل علم إلى عصره سنة (٣٧٧هـ)[٤] .

٤ - أن أقدم كتب الحديث التي بين أيدينا اليوم هي من مؤلفات النصف الأول من

=- بيروت ، حيث ذكرا بعض الحروب المدمرة التي تم فيها تدميرٌ وإحراقٌ شاملٌ للأقاليم والمدن العلمية .

(١) انظر ما سبق في الدراسة التفصيلية عن المرحلة الثانية من مراحل التدوين .

(٢) كان كتاب الزهري يباع بالأسواق في القرن الثاني ، انظر ما سبق(ص/ ٥٩) .

(٣) الفهرست (٢٢٥) ط . سنة ١٨٧١م .
DR. JOHANNES ROEDIGER LEIPZIG VERLG VON F.C.W. VOCEL 1871.

(٤) المصدر السابق(٢) .

القرن الهجري الثاني ، وليست من مؤلفات النصف الثاني ، فـ(الجامع)[1] للإمام معمر بن راشد (٩٥- ١٥٢هـ) تم جمعه وتأليفه في النصف الأول من القرن الثاني ، وكذلك (الموطأ) للإمام مالك (٩٣-١٧٩هـ) الذي قام مالك بجمع مادته وكتابتها منذ أن كان شاباً ، وصنَّفه سنة (١٤٣هـ)[2] .

وكذا (الجامع) لعبد الملك بن جريج (٨٠-١٥٠هـ)[3] ، والسنن للأوزاعي (٨٨-١٥٦هـ)[4] ، و(السنن) لسعيد بن أبي عروبة (٨٠-١٥٦هـ)[5] ، وغيرها من الكتب التي لم تصل إلينا بعد فهي في الواقع من مؤلفات النصف الأول من القرن الثاني ؛ لأن العلماء قديماً كانوا يبدأون بكتابة الحديث وقراءته على الشيوخ في سنّ العشرين[6] ، ويبدأون بجمع مادة الكتاب قبل تأليفه وترتيبه بنحو عشرين سنة تقريباً ، وهؤلاء العلماء بعضهم وُلد وطلب العلم في آخر عهد الصحابة كسعيد بن أبي عروبة وعبد الملك بن جريج .

٥ - أن العلماء الذي ألّفوا الكتب في الحديث النبوي في النصف الأول من القرن الثاني ووصلتنا بعض مؤلفاتهم كـ(الموطأ) لمالك ، و (الجامع) لمعمر هم من تلاميذ العلماء الذين ألفوا الكتب في القرن الأول ، وقد أصبحت كتب أولئك الشيوخ والأساتذة ضمن كتب تلاميذهم الذين يذكرون اسم كل شيخ قبل أن

---

(١) تم العثور عليه قبل سنوات وطُبع بآخر (مصنف) عبد الرزاق .

(٢) انظر : إحكام الأحكام (٢/ ١٣٦) .

(٣) انظر : هذه الدراسة (ص/ ٨٤) .

(٤) انظر : هذه الدراسة (ص/ ٨٧) .

(٥) انظر : هذه الدراسة (ص/ ٨٥) .

(٦) انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٣٦٨) .

يذكروا النص الذي اقتبسوه من كتابه وسمعوه منه ، وهذا وحده كاف لإثبات المجموعة الكتابية الموثوقة التي يبحث عنها الأستاذ Muir ، وبمقارنة سريعة بين بعض الأحاديث التي في (الموطأ) والأحاديث التي في (الجامع) يجد الباحث تطابقاً كبيراً بين أسانيد وألفاظ هذه الأحاديث مما يؤكد أن مالكاً ومعمراً كانا قد أخذا من مصدر واحد ، وهي كتب شيوخهم المشهورة في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ، ككتاب نافع ، وكتاب الزهري ، وكتاب عروة . . إلخ[1] ، هذه الكتب التي أصبحت ضمن ثنايا جميع كتب علماء الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ولعل هذا من الأسباب التي أفقدت تلك الكتب أهميتها ؛ حيث انصرفت همة العلماء إلى مؤلفات القرن الثاني لأنها أكبر حجماً ، وأكثر مادةً ، وأحسن ترتيباً ؛ لأنها استوعبت واشتملت على ما سبقها من كتب ، وهذا هو - أيضاً - ما حصل لكتب النصف الأول من القرن الثاني عندما خرجت الموسوعات الحديثية الكبيرة في آخر القرن الثاني - التي تضمنت واستوعبت كتب مالك ومعمر وابن جريج ، وغيرها من كتب وصحف حديثية - كالمصنفات[2] ، والمسانيد الكبيرة التي نجد بينها تطابقاً كبيراً عندما تنقل عن الكتب التي سبقتها ، وهي تحدد مصادرها التي استقت منها قبل كل نصٍّ تورده منها ، وذلك بذكر الإسناد إلى هذه الكتب ، فقد أصبحت الأحاديث التي في (موطأ) مالك ، و (جامع) معمر ، و (جامع) ابن جريج ، و (مصنف) حماد بن سلمة ، و (سنن) ابن أبي عروبة . . إلخ ضمن (مسند) أحمد الذي قرأ كل هذه

(١) انظر : هذه الدراسة (ص/ ٥٩) وما بعدها ، وانظر أيضاً تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٧) .

(٢) انظر : مصنف عبد الرزاق (٢/ ٣ - ٥) حيث نقل من كتاب معمر وابن جريج ومالك والثوري وغيرهم .

الكتب على شيوخه الذين كان قد سبق لهم أيضاً قراءة تلك الكتب على مؤلفيها ، بل إن أحمد قد يكرر الحديث الواحد[1] بعدد المرات التي قرأ فيها الكتاب الواحد على عدد من شيوخه إذا كان بين نسخهم اختلاف في الألفاظ أو الأسانيد- وهو ما نسميه اليوم (إثبات الفروق) بين نسخ الكتاب الواحد[2] ، كما أنه قد يكرر الحديث الواحد بعدد تكرره في تلك الكتب خاصة إذا كان هناك اختلاف بينها في لفظ أو إسناد ذلك الحديث الواحد ، وهكذا أصبحت الأحاديث التي في تلك الكتب مجموعة في مسند أحمد مع إثبات الفروق بينها إلاّ أنها مرتبة على الطريقة التي اختارها أحمد ، وليس على الطريقة التي كانت عليها تلك الأحاديث في تلك الكتب ، أي : على مسانيد الصحابة لا على الأبواب الفقهية ، وهذا هو- أيضاً- ما فعله أصحاب (المسانيد) الأخرى ، بينما قام أصحاب (المصنَّفات) كعبد الرزاق- وهو من تلاميذ معمر بن راشد ومن تلاميذ ابن جريج وغيرهم من مؤلفي الكتب- فجمع كتب شيوخه التي سمعها منهم أو قرأها عليهم في كتابه (المصنَّف) وألّف بينها إلا أنه أبقاها على نفس الترتيب أي : على الأبواب الفقهية ، وهكذا فعل ابن أبي شيبة في (مصنّفه)[3] .

---

(١) كما في حديث أبي هريرة- في فضل وأجر الصيام - حيث رواه أحمد في المسند (٢٤) مرة عن طريق (٦) مصادر مختلفة منها (موطأ) مالك ، و (مصنف) حماد ، و (جامع) معمر وغيرها من (الصحف) المشهورة ، وقد رواه مرتين من طريق (موطأ) مالك . . انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٥١٥ - ٥١٩) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٧) في كتابة أحمد الحديث الواحد من سبعة طرق حتى يعرف هل وقع فيه اختلاف بين الرواة في روايتهم أم لا .

(٣) انظر : الرسالة المستطرفة (٦٠- ٦١) .

وبهذا أصبح بين أيدينا عشرات المصادر الموسوعية التي حفظت وتضمنَّت كتب علماء القرن الأول وكتب علماء النصف الأول من القرن الثاني .

ومن الأمثلة على ذلك (صحيفة) همَّام بن منبِّه [١] التي كتبها في مجلس الصحابي أبي هريرة عندما كان يملي عليهم الأحاديث في مسجد الرسول ﷺ ، هذه (الصحيفة) التي كُتبت في منتصف القرن الأول أوردها تلميذه معمر في (الجامع)[٢] مفرقةً ، ثم قرأها عبد الرزاق على شيخه معمر ، وجعلها بعد ذلك في كتابه (المصنَّف)[٣] ، ثم قرأها أحمد بن حنبل على شيخه عبد الرزاق ، وبعد ذلك جعلها كلها في المسند [٤] بإسناد واحد وسياق واحد دون تقطيع لأنها من حديث صاحبي واحد هو أبو هريرة .

وهكذا انتقلت (الصحيفة) إلى (الجامع) ، ثم إلى (المصنَّف) ، ثم إلى (المسند) ، وإلى عشرات المصادر الحديثية .

وقد تم العثور على (الصحيفة) ، فكان ما فيها مطابقاً لما في (المسند)[٥] ، ولما في (المصنف) و (الجامع) .

كما أن أحاديث (صحيفة) همام مطابقة إلى حدٍّ كبير لما في (نسخة) سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ما سبق (ص/ ٧٨) ، ويراجع تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٩) .
(٢) انظر :حديث رقم (١٩٤٣٥) ورقم (١٩٤٤٥) من جامع معمر في آخر مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٣٨٤، ٣٨٨) .
(٣) كما في المصنف (٢/ ٤٤)- حديث رقم (٢٤٢٤) .
(٤) المسند (٢/ ٣١٢- ٣١٩) .
(٥) انظر : تحقيق أحمد شاكر لمسند أحمد (١٦/ ١٩) .

ولما في (نسخة) أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

ولما في (نسخة) أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة .

ولما في (نسخة) الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة .

وكذا مطابقة لما في (نسخة) أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . إلخ[1] .

فإذا كان كل ذلك لا يكفي لإثبات وجود مجموعة كتابية موثوقة قبل منتصف القرن الثاني فإنه لا يمكن إثبات أي مجموعة كتابية تاريخية في أي فرع من فروع العلوم الإنسانية ، ومعلوم أنه لا يشترط لإثبات نسبة كتاب ما لمؤلفه أن يكون الأصل الذي كتبه المؤلف وخطه بيده موجوداً ، وإنما يكفي أنْ تكون له نسخة منقولةٌ ومقابلةٌ على هذا الأصل مقابلةً موثوقةً دقيقةً ، وهذا ما حصل بالفعل لـ (صحيفة) همام وغيرها من الصحف والكتب الحديثية التي كانت في القرن الهجري الأول وبداية القرن الثاني .

ويزيد من درجة الوثوق بها أن الذين نسخوها وحفظوها في موسوعاتهم هم تلاميذ مؤلفيها ، وقد قرؤوها وسمعوها منهم ، وأذن لهم مؤلفوها بروايتها عنهم ، وهؤلاء التلاميذ أصبحوا أكبر العلماء في عصرهم ، واشتهروا بالعلم والكتابة والحفظ والأمانة العلمية .

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٣٠٥)_ح (٣) و (٢/ ٥٠٧)-ح(٤) ، (٢/ ٥١١)-ح (٦) ، (٢/ ٥١٣) ح (٧) ، (٢/ ٥٢٣) ح (١١) ، (٢/ ٥٥٧) ح (٣٠) ، وانظر أطراف مسند أحمد للحافظ ابن حجر (٨/ ٧٣-٩٢) ، (٨/ ٣٢-٤٩) ، (٨/ ١٣٤-١٨٣) ، (٧/ ٢٥٨-٢٨٠) ، (٧/ ٣٤٠-٣٧٥) ، (٧/ ٣٧٦-٣٩٢) حيث جمع أحاديث هذه النُسخ عن أبي هريرة .

وليس هذا استنتاجاً من الباحث بل هذا من الحقائق التاريخية العلمية التي لا يشك فيها أحد من علماء الحديث أو المؤرخين فلا خلاف بينهم في أن أحمد بن حنبل هو تلميذ عبد الرزاق وقد قرأ عليه كتبه[1] ، ومنها (صحيفة) همام ، كما لا خلاف في أن عبد الرزاق هو تلميذ معمر[2] ، وقد قرأ عليه مؤلفاته ، ومنها (الجامع) الذي جعله ضمن (المصنف) ، وكذلك لا خلاف في أن معمراً هو تلميذ همَّام وقد قرأ عليه مروياته ومنها (صحيفة) أبي هريرة [3] ، كما لا خلاف - أيضاً - في أن همَّاماً هو تلميذ أبي هريرة ، وقد كتب (الصحيفة) من إملاء أبي هريرة الذي كان يحدثهم عن النبي ﷺ في المسجد النبوي وبحضور علماء الصحابة الآخرين الذين كانوا يسمعون أبا هريرة وهو يحدّث مئات التلاميذ ، ويعلِّمهم السنة فإذا أخطأ أو وَهِم ردَّ عليه الصحابة الآخرون .

وهذا هو (مسند) أحمد و (مصنف) عبد الرزاق و (جامع) معمر و (صحيفة) همام قد تم العثور عليها ، وطباعتها وتحقيقها ، فوجدنا الأحاديث التي يرويها أحمد في (المسند) عن شيخه عبد الرزاق - وهي مئات الأحاديث[4] - مطابقة للأحاديث التي في (المصنف) ؛ مما يؤكد أنه نقل منه بكل أمانة ودقة ، ووجدنا الأحاديث التي في (صحيفة) همام مطابقة لما نقله أحمد في (المسند) من هذه (الصحيفة) ؛ ليثبت بذلك مدى الضبط والإتقان والأمانة العلمية عند هؤلاء العلماء ، هذا مع العلم أن (الصحيفة) تمت كتابتها في نصف القرن الأول ، وتم تأليف (الجامع) في النصف

---

(١) انظر : سير الأعلام (٩/ ٥٦٣ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٦/ ٣٨) ، وسير الأعلام (٩/ ٥٦٤ ، ٥٦٥) .

(٣) انظر : سير الأعلام (٩/ ٥٧١) .

(٤) روى أحمد في المسند (١٦٤٦) حديثاً عن شيخه عبد الرزاق .

الأول من القرن الثاني ، و (المصنف) في النصف الثاني من القرن الثاني ، و (المسند) في حدود سنة (٢٠٠هـ)- تقريباً- ، وهذا كاف في إبطال دعوى Muir من أنه لا توجد أي مجموعة كتابية موثوقة قبل نصف القرن الثاني .

ومما يزيد من ثقتنا بالمصادر الكبيرة- التي ضمت ما سبقها من كتب واشتملت على ما فيها من أحاديث- الطريقة العلمية التي كانت سائدة في ذلك العصر ، وأسلوب ومنهج العلماء المتشدد في الرواية ، ومن ذلك :

١ - تحريم كثير من علماء الحديث الرواية بالمعنى ، والتزامهم بالرواية الحرفية قال الخطيب البغدادي : (قال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث لا تجوز الرواية على المعنى ، بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف . . إلخ)[١] .

ولهذا كان محمد بن سيرين يحدِّث بالحديث على حروفه[٢] ، وكان طاووس يعدُّ الحديث حرفاً حرفاً[٣] ؛ وكذا كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاء بن حيوة وكذلك الزهري[٤] ، وعبد الملك بن عُمير[٥] .

ومثلهم عقيل بن خالد الأيلي (ت ١٤٤هـ) ويونس بن يزيد الأيلي (ت١٥٩هـ) كانوا يلتزمون بالرواية الحرفية[٦] .

---

(١) الكفاية (٢٣٢) .

(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٤) ، وعلل الترمذي (٥/ ٧٠١) .

(٣) طبقات ابن سعد (٦/ ٩٦) .

(٤) علل الترمذي (٥/ ٧٠١، ٧٠٣) .

(٥) علل أحمد (١/ ١٧٧) .

(٦) علل أحمد - رواية أبي داود - (٢٦٨) .

أي : أنهم يؤدون الحديث ويقرؤونه كما يؤدون القرآن ويقرؤونه تماماً .

وقد قال أحمد بن حنبل : (كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع ، وكان ابن مهدي يجيء بالحديث كما سمع ، وكان وكيع يجتهد أن يجيء بالحديث كما سمع ، فكان ربما قال في الحرف : يعني كذا)[1] .

فهنا يقارن أحمد بين ثلاثة من شيوخه الذين لازمهم مدة طويلة ، وعرف قدراتهم ومهارتهم في الحفظ ، فوجد أن خالداً وابن مهدي يلتزمان بالرواية الحرفية ، بخلاف وكيع الذي كان يجتهد ، ويحاول أن يحدِّث حرفياً غير أنه كان أحياناً يروي بالمعنى .

ولهذا كان بعض الأئمة لا يحدث تلاميذه إلا ثلاثة أحاديث في كل يوم حتى يحفظوها جيداً كما كان يفعل أبو قلابة[2] .

٢ - سماعهم الحديث الواحد من الشيخ عدة مرات في أوقات وأزمان مختلفة ليتأكدوا من قوة حفظه ، فقد نسخ أحمد بن حنبل وسمع أحاديث شيخه سفيان ابن عيينة أربع مرات[3] ، كما كتب محمد بن جعفر - وهو شيخ أحمد - أحاديث شيخه شعبة بن الحجاج وسمعها منه مرات ومرات[4] ، فقد لازم شعبة عشرين سنة[5] ، فإذا جاء طلبة جُدد جلس معهم يستمع مرة أخرى ليتأكد من أن شيخه لا يخطئ ، ولا يضطرب في روايته .

---

(١) علل أحمد - رواية المرُّوذي - (٥٠) .

(٢) انظر ما سبق (ص/ ٦٨) .

(٣) علل أحمد (١/ ١٦٩) .

(٤) علل أحمد (٢/ ٤٥٢) .

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٩٧) .

وكان شعبة بن الحجاج (٨٣-١٦٠هـ) يفعل ذلك مع شيوخه أيضاً ، قال عن نفسه : (ما رويت عن رجل حديثاً واحداً ، إلا أتيته أكثر من مرة ، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشر مرات ، والذي رويت عنه خمسين حديثاً أتيته أكثر من خمسين مرة ، والذي رويت عنه مائة حديث أتيته أكثر من مائة مرة)[١] .

وبهذه الطريقة كانوا يكتشفون مدى قوة حفظ الراوي فإذا لم تتغير روايته للحديث علموا أنه حافظ لحديثه ، قال إبراهيم : (حدثني أبو زرعة بن عمرو بن جرير مرة بحديث ، ثم سألته عنه بعد ذلك بسنين فما أخرم منه حرفاً)[٢] . أي : لم ينس ولم يسقط حرفاً واحداً .

ولهذا كان يحي بن سعيد القطان إذا رأى الشيخ يحدِّث من حفظه مرة هكذا ، ومرة هكذا ، لا يثبت على رواية واحدة تركه[٣] .

بل كان بعضهم يختبر شيخه ، فيقلب أسانيد أحاديثه ويقرأها عليه مقلوبة - كأن يجعل إسناد الحديث الأول للحديث الثاني ويجعل إسناد الثاني للحديث الأول- فإذا لم ينتبه الشيخ لهذا القلب علم أن حفظه ليس قوياً ، كما كان يفعل حماد بن سلمة مع شيخه ثابت البناني[٤] ، وهو تلميذ الصحابي أنس بن مالك .

٣ - عدم قبولهم الرواية الشفهية واشتراطهم أن يخرج الشيخ كتابه ليقرأ عليهم كتابه إذا لم يكن من الحفاظ المتقنين كما قال الترمذي : (القراءة على العالم إذا

(١) علل الترمذي (٥/ ٤٠٧) .
(٢) علل الترمذي (٥/ ٧٠٢) .
(٣) علل الترمذي (٥/ ٦٩٩) .
(٤) علل ابن المديني (٧٢) ، تهذيب التهذيب (٢/ ٣) .

كان يحفظ ما يُقرأ عليه ، أو يمسك أصله - أي : كتابه- إذا لم يحفظ هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع)[1] .

بل إن بعض المتشددين لا يقبل أن يسمع الحديث إلا من كتاب الشيخ ولو كان الشيخ حافظاً كما كان يفعل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل[2] ، وقد قال عبدالرزاق لتلميذه يحيى بن معين : (اكتب عني حديثاً واحداً بلا كتاب ، فقال : لا ، ولا حرفاً)[3] .

فلم يرض يحيى وأحمد إلا أن يخرج لهم عبد الرزاق كتبه ليحدثهم منها .

وكانوا ينسخون كتاب الشيخ ، ثم يطلبون منه أن يحدثهم به من حفظه إن كان حافظاً أو من كتابه إن لم يكن حافظاً ، أو يقرأونه هم وهو يستمع إن كان حافظاً لكتابه ، أو يمسك كتابه وينظر فيه حتى يصحح للقارئ إذا أخطأ في القراءة[4] .

٤ - فإذا رأوا في كتاب الشيخ زيادة خارجة عن الأصل أو بخط جديد يخالف الخط القديم تركوه ، ولم يقبلوا حديثه ، وحكموا عليه بالضعف[5] .

٥ - ولم يكونوا يقبلون أن يحدِّث الشيخ من كتاب لم يسمعه من مؤلفه ، ولم يأذن له المؤلف بروايته حتى وإن كان الكتاب مشهوراً ؛ ولهذا توقف بعض العلماء في قبول رواية الحكم بن نافع لكتب شيخه شعيب بن أبي حمزة ؛ لأنه لا يُدرى

---

(١) علل الترمذي (٥/ ٧٠٥) .

(٢) الأنوار الكاشفة (٨٠) .

(٣) سير الأعلام (٩/ ٥٦٨) .

(٤) علل أحمد (١/ ٢٦١) .

(٥) علل أحمد- رواية المرُّوذي (١٢٧) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩١) ، (٤/ ٤٥١) .

هل أذن له بروايتها أم لم يأذن[1] .

وكذا لم يقبلوا رواية باذان بن أبي صالح لكتب التفسير ؛ لأنه لم يقرأها ، ولم يسمعها من مؤلفيها[2] .

وكذا لم يقبل العلماء رواية عبد العزيز بن أبي حازم لكتب سليمان بن بلال (١٠٠-١٧٢هـ) ، لأنه لم يسمعها منه ، ولم يقرأها عليه مع أنه أوصى أن تكون كتبه عند عبد العزيز[3] .

بل كان بعض العلماء لا يقبلون الرواية من الصحف والكتب حتى وإن أذن أصحابها لهم بالرواية منها ما لم يقرؤوها عليهم ، أو يسمعوها منهم ، وكان الخلاف كذلك كبيراً بين العلماء منذ عصر التابعين في صحة القراءة على الشيخ ؛ إذ كان بعضهم يشترط أن يقرأ الشيخ نفسه ويحدِّث تلاميذه حتى لا يسهو أو يشرد ذهنه في أثناء قراءة التلاميذ عليه ، فيخطئون بالقراءة وهو غافل عنهم .

قال ابن جريج : (إنما اختلف الناس - العلماء- في الصحيفة يأخذها ويقول أحدِّث بما فيها ولم يقرأها ، فأما إذا قرأها فهو سواء)[4] .

وقال الذهبي : (لا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة- الإذن من المؤلف بالرواية عنه دون قراءة عليه أو سماع منه- يقع فيه خلل ، ولا سيما في ذلك العصر ، حيث لم يكن بعد نقطٌ ولا شكلٌ ، فتتصحَّف الكلمة بما يحيل المعنى ولا

(١) علل أحمد- رواية المرُّوذي (١٣٢) ، وانظر : تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٠) .
(٢) علل أحمد- رواية المرُّوذي (١٧٧) .
(٣) علل أحمد- رواية أبي داود (٢٢١) ، الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٢) .
(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٨٣) .

يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال ، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم بخلاف الرواية من كتاب محرَّر)[1] ، أي : مضبوط مدقَّق .

٦ - وكانوا يحتكمون إلى كتب العلماء ومؤلفاتهم ، ويرجعون إليها ، فإذا روى تلميذ عن شيخه حديثاً ليس في كتبه فإنهم لا يقبلون روايته ، بل يراجعون كتب الشيخ ، فإذا وجدوا الحديث فيها قبلوه ، وإلا ردوا هذا الحديث .

وقد روى بعض الرواة حديثاً عن عبد الرزاق فلم يقبل أحمد هذا الحديث ، واعتبره باطلاً ، واستدل على ذلك بأنه ليس في كتب عبد الرزاق ، وهذا كاف للحكم على هذا الحديث بالبطلان[2] .

وكذلك كانوا يرجعون إلى كتب عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) إذا اختلفوا في شيء من حديثه[3] ؛ لأنها كانت كتباً كثيرة مشهورة متداولة بين العلماء[4] .

وقد ردّ أحمد بن حنبل حديثاً ولم يقبله ، واحتج قائلاً : (أعطانا محمد بن عُبيد كتابه عن مِسْعر فنسخناه ، ولم يكن هذا الحديث فيه)[5] .

فعدم وجود الحديث في كتاب مِسْعر كافٍ لرد الحديث الذي يرويه بعض تلاميذه عنه مما يدل على أهمية الكتاب عندهم .

٧ - وكانوا يقدِّمون ويرجحون رواية التلاميذ الذين كتبوا ونسخوا من كتاب الشيخ على رواية من سمعوا وكتبوا أحاديث الشيخ من حفظه ، قال أحمد :

---

(١) سير الأعلام (٧/ ١١٤) .

(٢) سير الأعلام (٩/ ٥٦٨) .

(٣) علل أحمد- رواية المرُّوذي (٨٥) .

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦٣) .

(٥) علل أحمد (٣/ ٣٤٧) ، ويراجع حول هذا الموضوع تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٣) .

(شريك بن عبد الله القاضي كان له كتاب نسخه إسحاق الأزرق ، وعبَّاد بن العوام ، ويزيد اليمامي ، فرواية هؤلاء أحسن من رواية من سمعوا من شريك من حفظه)[1] .

وشريك هو أحد الفقهاء القضاة المحدِّثين (٩٠-١٧٧) ، كانت له مؤلفات وكتب في الحديث صحيحة ، فإذا حدَّث من حفظه أخطأ كثيراً[2] .

كما رجحوا رواية همام بن يحيى (ت ١٦٤ هـ) من كتابه على روايته من حفظه ؛ لأن كتابه كان صحيحاً مُتقناً[3] .

إلى غير ذلك من الشروط التي كانوا يتشددون فيها ، والتي لم تكن معروفة عند أمة من الأمم قبل علماء الحديث الذين وضعوا شروط رواية الكتب ، وكيفية نسخها ، وطريقة قراءتها على مؤلفيها ، وشروط الراوي ، التي يجب توافرها فيه لقبول روايته كالعدالة والصدق والضبط . . إلخ .

ولهذا وجدنا (مسند) أحمد- مثلاً- قد نقل وحفظ لنا رواية عبد الرحمن ابن مهدي لكتاب (الموطأ) للإمام مالك ووجدنا بينها وبين أحاديث (الموطأ) من رواية يحي بن يحيى المطبوعة تطابقاً كبيراً جداً ، كما وجدنا الأحاديث التي نقلها أحمد من (جامع) معمر أو (صحيفة) همام أو (مصنف) عبد الرزاق مطابقة للأحاديث التي في هذه الكتب بعد أن تم العثور عليها ومقارنتها بما في المسند .

فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يزيد ثقتنا بالكتب الأخرى التي جمعها أحمد في

---

(١) علل أحمد- رواية أبي داود - (٣٢١) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤١٧) ، وتاريخ بغداد (٩/ ٢٨٠) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥) .

(٣) علل أحمد- رواية أبي داود - (٣٣٥) ، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٧) .

المسند ، والتي رواها عن شيوخه - وهم تلاميذ مؤلفيها - كـ (مصنف) حماد بن سلمة ، و (جامع) الثوري و (جامع) ابن جريج . . إلخ .

فكيف إذا وجدنا عشرات المصادر الأخرى من (المسانيد) و (السنن) و(الصحاح) و (المعاجم) الكبيرة قد اشتملت على الكتب والصحف التي اشتمل عليها (مسند) أحمد ، والأحاديث فيها مطابقة للأحاديث في (المسند) ؛ مما يؤكد أن مؤلفي هذه الموسوعات الكبيرة قد أخذوا مادة كتبهم من مصادر واحدة كانت أسبق وجوداً من مؤلفاتهم الموسوعية ؛ وهذا ما يمكن أن يستنتجه الباحث بمجرد مقارنة الأحاديث التي في مسند أحمد مع الأحاديث التي في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجة والنسائي ، فكيف إذا كانت هذه الحقيقة قد صرَّح بها علماء الحديث الذين ألفوا هذه الكتب الموسوعية فلا تحتاج إلى استنتاج أو دراسة من الباحث لتأكيدها ، فأحمد بن حنبل نفسه يذكر لنا بعض مصادره التي أخذ منها أو اطلع عليها أو استفاد منها ، ومن ذلك :

١ - كتاب هُشيم بن بشير (١٠٤-١٨٣هـ) ، وهو من شيوخ أحمد الذين كان أحمد يحفظ حديثهم ، وكان من علماء الحديث الكبار ، وكان يملي عليهم من كتبه[١] .

٢ - موطأ مالك وقد كان تلاميذ مالك يقرؤون عليه الموطأ[٢] ، ومنهم عبدالرحمن بن مهدي شيخ أحمد بن حنبل الذي روى عنه أحمد الموطأ في (المسند) .

---

(١) علل أحمد (٢/ ٣٤٣) ، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٤) ، وله في المسند (٣٣٥) حديثاً .

(٢) علل أحمد (٢/ ٣٢١) ، وقد روى أحمد (٥٩٤) حديثاً من الموطأ عن طريق عبد الرحمن .

٣ - كُتب سفيان الثوري ، وقد طلب سفيان من يحيى القطان أن يذهب إلى الكوفة ويأتيه بكتبه حتى يحدثهم منها [١] ، ويحيى القطان هو أحد شيوخ أحمد بن حنبل الذين روى عنهم أحمد كثيراً من أحاديث الثوري .

وقد حفظ أحمد كل أحاديث الثوري ، وكتبها عن مجموعة من تلاميذه ، ونسخ - أيضاً - كتاب (الجامع) للثوري الذي كان عند الأشجعي وهو تلميذ الثوري [٢] .

٤ - كتاب شريك بن عبد الله القاضي (٩٠-١٧٧هـ) ، وقد نسخ كتابه ثلاثة من تلاميذه [٣] ، وهم من شيوخ أحمد الذين روى بواسطتهم عن شريك .

٥ - كتاب عبد العزيز بن محمد الدراوردي (ت ١٨٧هـ) ، قال عنه أحمد : (إذا حدث من كتابه فهو صحيح . . .) [٤] ، وهو من شيوخ شيوخ أحمد .

٦ - كتاب إسرائيل بن يونس (١٠٠-١٦٠هـ) وقد وصفه أحمد ، فقال : (إذا حدث من كتابه لا يغادر) [٥] .

أي : لا ينسى شيئاً ، ولا يترك حرفاً بل يقرأ الحديث على حسب ما هو في كتابه وهذا من ضبطه ودقته .

---

(١) علل أحمد (١/ ٢٦٧) .

(٢) سير الأعلام (١١/ ١٩٠) ، وروى أحمد في المسند (١٦٢٦) حديثاً من كتب الثوري .

(٣) علل أحمد - رواية أبي داود - (٣٢١) ، وله في مسند أحمد (٢١١) حديثاً .

(٤) علل أحمد - رواية أبي داود - (٢٢١) ، وله في المسند (١٣) حديثاً .

(٥) علل أحمد - رواية أبي داود - (٣١١) ، وله في مسند أحمد (٤٥٩) حديثاً .

وقد كان إسرائيل يحفظ أحاديث جدِّه أبي إسحاق السبيعي (٢٩-١٢٧هـ) كما يحفظ سورة من القرآن[١] .

وأبو إسحاق هو أحد العلماء الكبار من أتباع الصحابة ، وقد بلغ عدد شيوخه نحو أربعمائة (٤٠٠)[٢] شيخ من كبار الصحابة وغيرهم ، وقد كتب أحاديثه ابنه يونس وحفيده إسرائيل الذي كان يملك كتباً كثيرة[٣] ، وهو من شيوخ شيوخ أحمد ابن حنبل ، وكان جدّه أبو إسحاق يُملي عليه أحاديثه ليكتبها[٤] ، وقد كتب عشرات العلماء أحاديث أبي إسحاق ، وقرؤوها عليه منهم الثوري وشعبة وشريك وغيرهم من المؤلفين .

٧ - كتاب ابن جريج ، وقد نسخه يحيى بن سعيد القطان ، فكان يقرأه على ابن جريج في كل يوم خمسين حديثاً[٥] ، ويحيى القطان من شيوخ أحمد الكبار الذين روى بواسطتهم عن كتاب ابن جريج .

٨ - كتاب همام بن يحيى (ت ١٦٤هـ) ، وكان يحدِّث من كتابه بعد ما مرض ، وكان كتابه صحيحاً[٦] ، وهو من شيوخ شيوخ أحمد الذين روى عنهم في (المسند) .

٩ - كتاب الأشجعي وهو نسخة من كتاب (الجامع) لسفيان الثوري ، وقد كان

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٢١) ، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢) .

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٥) ، وله في مسند أحمد (٧٤٤) حديثاً .

(٣) تاريخ بغداد (٧/ ٢٢) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢) .

(٥) علل أحمد-رواية أبي داود- (٣٥٠) ، وفي المسند (٦٥٥) حديثاً صحيحاً من كتاب ابن جريج .

(٦) علل أحمد- رواية أبي داود - (٣٣٥) ، وله في المسند (٤٦١) حديثاً .

الأشجعي يكتب الحديث في مجلس سفيان ؛ ولهذا كان كتابه صحيحاً ، وقد اطلع ونظر فيه أحمد بن حنبل [١] .

١٠ - كتاب زكريا بن أبي زائدة[٢] ، (ت ١٤٨هـ) ، وقد روى أحمد في (المسند) أحاديث من كتاب زائدة .

١١ - كتاب أبي الزناد عبد الله بن ذكوان[٣] ، (٦٤-١٣٠هـ) ، وهو أحد العلماء الفقهاء ، وله عدة مؤلفات[٤] ، وقد روى أحمد كثيراً من الأحاديث من طريقه عن الأعرج عن أبي هريرة [٥] .

١٢ - كتاب الأعمش سليمان بن مهران (٦١-١٤٧هـ)[٦] ، وهو أحد الحفاظ الكبار ، وكان من تلاميذ أبي إسحاق السبيعي ، فكان يكتب عنه الأحاديث[٧] ، كما كتب الأعمش (١٠٠٠) ألف حديث عن أبي صالح ذكوان السَّمَّان [٨] ، - أحد تلاميذ أبي هريرة - .

١٣ - كُتب أبي قلابة أوصى بها إلى تلميذه أيوب السختياني [٩] .

١٤ - كتاب بشير بن نهيك الذي كتبه عن أبي هريرة [١٠] .

---

(١) علل أحمد- رواية أبي داود - (١٧٥) ، (٣٦٧) .

(٢) علل أحمد- رواية أبي داود - (٢٩٨) ، وله في المسند (٢٢٤) حديثاً .

(٣) علل أحمد- رواية أبي داود - (٢٦٣) ، وله في المسند (٢٥٥) حديثاً .

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٣٠) ، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٥) .

(٥) وإسناده من أصح الأسانيد عن أبي هريرة ، انظر : سير الأعلام (٢/ ٦٠٩) .

(٦) علل أحمد (٢/ ٣٣٢) ، وانظر : تاريخ بغداد (٩/ ١٠-١١) وله في المسند (١١٢٥) حديثاً .

(٧) علل أحمد (٢/ ٣٣٢) .

(٨) علل أحمد- رواية أبي داود - (٢٩٢) .

(٩) علل أحمد (٢/ ٣٨٦) ، ولأبي قلابة في المسند (١٩٨) حديثاً ، ولأيوب (٥٢٩) حديثاً .

(١٠) علل أحمد (١/ ٢١٥) ، وله في المسند (٣٥) حديثاً .

١٥ - مصنفات سعيد بن أبي عروبة وكُتبه ، وكان يحفظها تلميذه يزيد بن زريع[١] ، وهو من شيوخ أحمد الذين روى عنهم في (المسند) .

١٦ - موطأ ابن أبي ذئب كان مشهوراً في عصر أحمد [٢] ، وقد روى أحمد في مسنده أحاديث من هذا الكتاب .

١٧ - كتاب هشام بن عبد الملك الطيالسي (١٣٣-٢٢٧هـ) لم يكن منقوطاً ولا مشكولاً في الخط ، ولهذا انتقده أحمد[٣] ، وهشام هو أحد شيوخ أحمد .

١٨ - كتاب إسماعيل بن علية- وهو شيخ أحمد- فيه (٤٠٠) أربعمائة حديث عن ابن عون ، و (٩٠٠) تسعمائة حديث عن يونس ، وفيه أحاديث أخرى عن أيوب[٤] .

١٩ - كتاب هشام الدَّستوائي (٧٤-١٥٢هـ) استعاره عثمان بن عمر من روح ابن عبادة [٥] .

وقد اطلع أحمد على نسخة إسماعيل بن علية عن هشام فوجدها جيدة ، وقد كانت كتب هشام عند ابنه معاذ- أيضاً- وقد كتب هشام عن شيخه قتادة نحو عشرة آلاف حديث[٦] .

٢٠ - جامع ابن جريج ، وكان عند تلميذه حجاج بن محمد [٧] .

---

(١) علل أحمد (٢/ ٣٥٧) ، وله في المسند (٤٠٠) حديث من كتب ابن أبي عروبة .

(٢) علل أحمد (١/ ٣٥٤) ، وله في المسند (٢٧٧) حديثاً .

(٣) علل أحمد (٢/ ٣٦٩) ، وله في المسند (٣٦) حديثاً .

(٤) علل أحمد (٢/ ٣٦٣) ، وله في المسند (٦٠٢) حديثاً .

(٥) علل أحمد (٢/ ٣٥٤) ، وله في المسند (٣٥٥) حديثاً .

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٧) .

(٧) علل أحمد (٢/ ٥٥١) .

٢١ - كتاب محمد بن جعفر ، وفيه أحاديث عن سفيان بن عيينة [١] .

٢٢ - كتاب محمد بن عبيد عن مسْعر أخذه أحمد من محمد بن عبيد فنسخه[٢] .

٢٣ - كُتب شعيب بن أبي حمزة (٩٠-١٦٢هـ) ، قال أحمد : (رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة فإذا هي مصحَّحة)[٣] ، أي : مضبوطة مشكولة ، وقد كانت كتبه عند ابنه بشر [٤] ، وهو الذي أطلع أحمد عليها ، وقد كان أحمد يتعجب من جمال كتب شُعيب وجمال خطِّه وحسنه[٥] ، وهو من كبار تلاميذ الزهري الذين كتبوا أحاديث الزهري للخليفة هشام بن عبد الملك الأموي[٦] ، (ت ١٢٥هـ) ، وقد روى أحمد عن شعيب في (المسند) .

٢٤ - (صحيفة) أبي الزبير عن الصحابي جابر بن عبد الله [٧] .

٢٥ - تفسير قتادة [٨] .

٢٦ - كُتب سليمان بن بلال المدني [٩] (١٠٠-١٧٢هـ) .

---

(١) علل أحمد (١/ ٣٠٥) ، وقد روى في المسند (١٧٦٨) حديثاً عن محمد بن جعفر ، و (٧٩٠) عن سفيان .

(٢) علل أحمد (٣/ ٣٤٧) .

(٣) علل أحمد- رواية أبي داود - (٢٦٣) ، وله في المسند (٩٥) حديثاً .

(٤) علل أحمد- رواية أبي داود - (٢٦٦) ، وانظر : علل أحمد- رواية المرُّوذي - (١٣٢) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٥) ، وله نسخة مخطوطة بحوزة د .الأعظمي- دراسات في الحديث (٢/ ٤٧١) .

(٦) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢١) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١) ، تاريخ التراث العربي (١/ ١٣٤) .

(٧) علل أحمد- رواية أبي داود- (٢٢٨) ، وله (٦٠٣) حديثاً في المسند .

(٨) علل أحمد- رواية أبي داود- (٣٤٧) .

(٩) علل أحمد- رواية أبي داود- (٢٢١) ، وانظر : تهذيب التهذيب (٤/ ١٧٦) ، وله (٦٤) حديثاً في المسند .

٢٧ - كتاب شعبة بن الحجاج (٨٠-١٦٠هـ) ، وكان ينسخه الطلبة ، ثم يحدثهم به شعبة من حفظه[١] .

٢٨ - كُتب عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) ، كانت مشهورة ، فإذا اختلف أهل الحديث في شيء من أحاديث ابن المبارك رجعوا إلى كُتبه التي نسخها تلاميذه[٢] .

٢٩ - كتاب عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد كان يحيى القطان- شيخ أحمد- قد رجع إلى هذا الكتاب عند الاختلاف في حديث من أحاديث نافع[٣] .

٣٠ - مصنف وكيع بن الجراح (١٢٩-١٩٦هـ) وهو شيخ أحمد ، وكان من كبار تلاميذ الثوري ، وقد ألَّف كتابه (المصنَّف) ، وكان أحمد يحفظ هذا الكتاب عن ظهر قلب ، كما كانت عند نسخة منه[٤] .

ولهذا كان أحمد يعرف عدد أحاديث وكيع التي خالف فيها عبد الرحمن بن مهدي[٥] ، - وكلاهما من شيوخ أحمد- لأنه كان يقارن بين رواياتهم التي في كتبهم التي كان يحفظها ويمتلك نسخها .

وكان أحمد يحث تلاميذه على امتلاك نسخ من مصنفات وكيع[٦] .

---

(١) علل أحمد (١/ ٢٦١) ، وله في المسند (٢٦٠١) حديثاً .

(٢) علل أحمد- رواية المرُّوذي- (٨٥) ، وله (٣٣٩) حديثاً في مسند أحمد .

(٣) علل أحمد- رواية المروذي- (١٤٨) ، ولنافع في المسند (٩٢٥) حديثاً ، ولعبيد الله (٣٥٣) ، ولهذا الكتاب نسخة مخطوطة بحوزة د . الأعظمي ، انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٤٧١) .

(٤) سير الأعلام (١١/ ١٨٦) ، وله في مسند أحمد (١٧٩٨) حديثاً ، وانظر : دراسات في الحديث (٢/ ٤٧١) .

(٥) سير الأعلام (١١/ ١٨٤) .

(٦) سير الأعلام (٩/ ١٥٤) وله في المسند (٤٩) حديثاً .

٣١ - كتاب عبد الله بن إدريس (ت ١٩٢هـ) ، وهو أحد شيوخ أحمد ، وكان أحمد يمتلك نسخة من كتابه[١] .

(٣٢) مصنفات عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) ، وهو من كبار شيوخ أحمد[٢] .

(٣٣) كُتب يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ) ، وهو من كبار علماء الحديث في عصره[٣] ، وهو قرين ابن مهدي ، ومن تلاميذ الثوري وشعبة ومالك وغيرهم ، وقد طلب منه شيخه الثوري أن يعرض عليه كتبه حتى يصلحها له كما أصلح وصحح كتب زائدة بن أبي قدامة ، فرفض يحيى القطان أن يعرض كتبه على شيخه الثوري[٤] .

وقد كتب أحمد أحاديث يحيى القطان[٥] .

وقد كان شيخه شعبة بن الحجاج إذا اختلف مع تلاميذه في رواية حديث احتكموا إلى ابن القطان[٦] .

وقد بذل يحيى القطان كتبه لتلميذه أحمد بن حنبل ، فكان ينسخ منها[٧] .

---

(١) سير الأعلام (١١/ ٢١٥) .
(٢) سير الأعلام (٩/ ١٧٧) وله في المسند (١٠٥٧) حديثاً .
(٣) سير الأعلام (٩/ ١٧٧) .
(٤) سير الأعلام (٩/ ١٨٤) .
(٥) سير الأعلام (٩/ ١٧٨) وله في المسند (١٣٠٨) حديثاً .
(٦) سير الأعلام (٩/ ١٨٠) .
(٧) سير الأعلام (١١/ ١٨٩) .

فهذه بعض المصادر والكتب التي كانت قبل عصر أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) الذي بدأ في كتابة الحديث وحفْظه وهو ابن ١٦ سنة[1] ، وألف (المسند) في سنِّ الأربعين ، أي : في حدود سنة (٢٠٠) بعد أن صار مفتياً سنة (١٩٧هـ)[2] ، ولم يقصد أحمد في كتابه (العلل) أن يذكر مصادره التي أخذ منها ، وإنما كان يذكرها عرضاً لا قصداً لسبب من الأسباب كأن ينبه على ضعف الراوي أو قوة حفظه وضبطه لكتابه ونحو ذلك ، وقد اطلع أحمد نفسه على هذه المصادر ، ومن هنا استطاع أن يصفها ويحكم عليها وينقل منها . . ، وأكثرها تم تأليفه قبل نصف القرن الثاني ، وبعضها من كتب القرن الأول .

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن أحمد انتقد محمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ) ، وقال عنه : (يأخذ كتب الناس ويضعها في كتبه) [3] ، أي : أن هناك كتباً كثيرة قديمة مشهورة كان محمد بن إسحاق ينقل منها ويقتبس منها ، ويدخل ذلك في كتبه مع أنه لم يقرأها على مؤلفيها- كما تقتضيه طريقة المحدثين- مما جعل العلماء ينتقدونه ، وبالطبع هذه الكتب التي كان يقتبس منها ابن إسحاق هي من مؤلفات أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ، وكان أحمد بن حنبل يعرفها ويعرف ما سمعه ابن إسحاق من شيوخه وما لم يسمعه منهم من كتب وأحاديث[4] .

---

(١) سير الأعلام (١١/ ١٧٧ - ١٧٩) .

(٢) سير الأعلام (١١/ ١٩١) .

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٩) ، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٢١) ، والمفصَّل في تاريخ العرب (٩/ ٢٦٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٢١) .

وقد حصل أحمد على نسخ لكل المصادر التي كان يروي منها ويأخذ عنها ؛ لأنه كان من المتشددين في الكتابة ، ومع أنه من كبار الحفّاظ إلا أنه كان يعد الكتابة أحفظ وأضبط من الذاكرة ، خاصة في القرن الثاني الذي كثرت فيه الأسانيد وتضاعف عدد الأحاديث بتضاعف عدد تلاميذ كل شيخ ، ولهذا كان لا يحدِّث إلا من كتابه ويأمر أصحابه بذلك [1] .

فأحمد عندما يروي عن (موطأ) مالك في (مسنده) فإنه قبل ذلك كان قد حصل على نسخة من الموطأ سمعها من شيخه عبد الرحمن بن مهدي الذي هو- أيضاً- كان قد نسخ (موطأ) مالك وقرأه عليه ، ومالك- أيضاً- كان قد نسخ كتب شيوخه قبل أن يؤلف (الموطأ) ، وكانت عنده نسخ من كتب الزهري ونافع وبكير بن عبد الله وغيرهم من علماء المدينة من تلاميذ الصحابة الذين كتبوا أحاديث الصحابة أو نسخوا من كتب الصحابة الذين قد كتبوا الحديث أو حفظوه عن النبي ﷺ .

فالمسند هو عبارة عن موسوعة جمع فيها أحمد كثيراً من الكتب والصحف التي كانت قبل عصره ، وقد سمعها أو قرأها على تلاميذ مؤلفيها أو تلاميذ تلاميذ المؤلفين لها ، وهو نسخة عن الوثائق المكتوبة التي يبحث عنها (MUIR) .

وقد بقي مسند أحمد الذي كتبه بيده إلى القرن الخامس الهجري ، حيث اطلع عليه المؤرخ والمحدث الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢ هـ) ووصفه ، فقال : (رأيت في كتاب أحمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارة ، وبعض الدارات قد نقط في كل

---

(١) سير الأعلام (١١/ ٢٠٠) .

واحد منها نقطة ، وبعضها لا نقطة فيه) [1] ، وقد سأل عبد الله أباه أحمد بن حنبل عن هذه الدوائر والنقط التي وسطها ، فقال : (أعرفه إذا خالف أحد ، قلت له : قد سمعته ثلاث مرات) [2] ، أي : أنه يضع النقط بعدد المرات التي سمع بها الحديث من شيخه [3] ، وكل هذا دليل على الدقة والضبط .

ومما يدل على دقته وتحريه أن شيخه الشافعي قد طلب منه أن يخبره بأي حديث تثبت صحته عنده حتى يعمل به ، وشهد له بأنه أعلم بالروايات الصحيحة[4] .

وقد كان في مجلس أحمد ثلاثة آلاف طالب علم ، منهم خمسمائة يكتبون أحاديثه التي يمليها عليهم من كتبه [5] ، وقد ترك أحمد بعد وفاته كتباً كثيرة[6] .

فكل الأحاديث التي في مسند أحمد التي يقول فيها أحمد (حدثنا) هي في الواقع وثائق مكتوبة - كتب أو صحف - نسخها أحمد ، وقرأها ، أو سمعها من شيوخه ، فصار يقول بعد ذلك في المسند ؛ (حدثنا فلان) و (حدثنا فلان) ؛ لأنه بهذه الطريقة يعزو الحديث إلى مصادره التي نقل منها دون حاجة إلى أن يقول :

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : أحمد بن على الخطيب البغدادي (١/ ٢٧٣)- تحقيق د . محمود الطحان- ط .١- ١٩٨٣- المعارف - الرياض .

(٢) الجامع في آداب الراوي وأخلاق السامع (١/ ٢٧٤) .

(٣) وانظر دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٣٤٩) .

(٤) سير الأعلام (١١/ ٢١٣) .

(٥) سير الأعلام (١١/ ٣١٦) .

(٦) سير الأعلام (١١/ ١٨٨) .

(حدثنا فلان من كتابه الذي نسخت منه نسخة وقرأتها عليه) ، بل إن علماء الحديث يختصرون (حدثنا) ، ويقولون : (ثنا) لشدة حاجتهم إلى الورق .

وقد كتب أحمد وحفظ آلاف الأحاديث وكان يمتلك عشرات الكتب الحديثية التي كان فيها نحو (٧٥٠,٠٠٠) سبعمائة وخمسين ألف حديث ورواية عن النبي والصحابة والتابعين[1] ، ومع ذلك فقد انتقى أحمد من هذه الروايات نحو (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف حديث - أكثرها مكرر - عن النبي .

وقد بلغ عدد شيوخه الذين سمع منهم أو قرأ عليهم هذه الكتب الذين اعتمد عليهم في المسند أكثر من (٢٨٠) مائتين وثمانين شيخاً وعالماً[2] كانوا من كبار علماء الحديث في النصف الثاني من القرن الثاني .

وكان أحمد قد نسخ (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف حديث من كتاب شيخه هشيم ، وحفظها عن ظهر قلب[3] ، إلا أنه لم يذكر في المسند عن هشيم سوى (٣٣٥) ثلاثمائة وخمسة وثلاثين حديثاً ، أي : ١٠٪ من الروايات التي في كتاب هشيم ؛ مما يؤكد أنه كان ينتقي من كل كتاب أصح الأحاديث التي فيه .

وهكذا جميع المسانيد والمصنفات التي ألفها العلماء في النصف الثاني من القرن الثاني كلها كانت موسوعات حديثية تضم بين دفتيها نسخاً وكتباً أقدم منها استطاعت أن تحافظ عليها من الضياع والاندثار ، وبإمكان الباحثين المقارنة بين

---

(١) سير الأعلام (١١/ ١٨٧) ، (١١/ ٣٢٨) وهذا بالمكررات .

(٢) سير الأعلام (١١/ ١٨١) .

(٣) سير الأعلام (١١/ ١٨٣) .

الأحاديث التي في هذه الموسوعات لمعرفة مدى التطابق بينها ومعرفة المصادر القديمة التي أخذت منها مادتها [1] .

٢ - وأما القول بأن الأحاديث التي كانت شائعة في العصر الأموي لم تكن تتعلق بالفقه فجوابه ما يلي :

١ - لا خلاف بين المؤرخين في أن العصر الأموي بدأ بعهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان الذي استمرت سنوات حكمه من (٤٠ - ٦٠هـ) [2] ، وانتهى هذا العصر بقتل آخر خليفة أموي سنة (١٣٢هـ) [3] .

وقد مات آخر الصحابة في حدود سنة (١٠٠هـ) ومنهم أنس بن مالك الأنصاري - خادم النبي ﷺ - وأحد العلماء الحفّاظ [4] ، أي : أن عهد الصحابة استغرق ثُلُثي العصر الأموي من سنة (٤٠-١٠٠هـ) ، فهل قصد Goldziher وSchacht أن الصحابة في هذا العهد- وهم بالآلاف منتشرون في جميع الأقاليم والمدن[5]- لم يكونوا يحدِّثون تلاميذهم بما سمعوه من أقوال أو رأوه من أفعال النبي ﷺ في العبادات والمعاملات ؟ ! وأنهم لم يكونوا يعلِّمون المسلمين أمور دينهم في هذه الفترة ؟ ! وأنه لم يكن هناك مئات القضاة الذين يحكمون بين الناس في

---

(١) وانظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٢٢) حيث ذكر أنه في عصره ــ وهو القرن الثامن الهجري- يوجد هناك أصول عتيقة قديمة من مؤلفات العلماء في القرون الأولى تدل على مدى الضبط والإتقان في الكتابة .

(٢) سير الأعلام (٣/ ١١٩-١٦٢) ، الإصابة (٣/ ٤٣٣) ، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠٧) .

(٣) سير الأعلام (٦/ ٧٦) .

(٤) إحكام الأحكام (٤/ ١٥٢) ، سير الأعلام (٣/ ٣٩٥) ، الإصابة (١/ ٧١) .

(٥) إحكام الأحكام (٤/ ١٧٧) .

شؤون حياتهم وفق الشريعة الإسلامية ؟ ! وأنه لم يكن هناك عشرات الفقهاء والعلماء الذين كانوا يجتهدون في استنباط واستخراج الأحكام من القرآن والسنة؟ !

لقد كان كثير من علماء الصحابة أحياء في هذه الفترة كعائشة زوج النبي ﷺ ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك . . إلخ .

فما الذي يمنعهم من تحديث المسلمين بأحاديث الرسول ﷺ التي تتعلق بالفقه ، وهي الأحاديث التي يحتاجونها في جميع شؤون حياتهم من طهارة وصلاة وزكاة وصوم وبيع وشراء وطلاق وزواج وميراث . . . الخ ؟ .

٢ - لقد كان ابن عباس يلقي دروسه بالفقه والتفسير في المسجد الحرام بمكة ، ويحضر دروسه مئات الطلبة[١] ، وكان جابر بن عبد الله له حلقة في المسجد النبوي بالمدينة يحضرها المئات[٢] ، وكذلك أنس بالبصرة وعبد الله بن عمرو بمصر . . إلخ .

وقد عاش تلاميذ هؤلاء الصحابة- الذين أصبحوا بعد ذلك من كبار العلماء- وأدرك كثير منهم العصر العباسي ، فكانوا يحدِّثون الناس بمئات الأحاديث الفقهية ، ويروونها عن هؤلاء الصحابة عن النبي ﷺ ، وقد كان كثير منهم قد كتب هذه الأحاديث في صحف ، كصحيفة همام عن أبي هريرة وصحيفة نافع عن ابن عمر ، وصحيفة سليمان اليشكري عن جابر ، وصحيفة الزهري عن أنس . . إلخ .

(١) انظر : حلية الأولياء (١/ ٣٢٤) ، سير الأعلام (٣/ ٣٣١-٣٣٣) ، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٧) ، الإصابة (٢/ ٣٣٠) ، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٦) .

(٢) انظر : سير الأعلام (٣/ ١٨٩ - ١٩٤) ، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠) ، الإصابة (١/ ٢١٣) ، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٢) .

ثم قام تلاميذ هؤلاء العلماء بتأليف كتبهم المشهورة من مادة هذه الصحف كمعمر في (الجامع)، ومالك في (الموطأ)، وابن جريج في (الجامع).. إلخ.

وهذه الكتب الكبيرة تم كتابة مادتها في العصر الأموي وليس في العصر العباسي- وإن تأخرت وفاة مؤلفيها إلى بداية العصر العباسي- وإذا نظر الباحث إلى أحاديث (الموطأ) فإنه يجد أن أكثرها فقهية، بل يكاد (الموطأ) كله يكون في الفقه إلا آخر فصل في الآداب، وفيه كثير من فقه مالك، وأقوال الصحابة والتابعين، وكذلك هو حال سائر الكتب التي ألفها تلاميذ أتباع الصحابة كما وصفها ابن النديم في الفهرست، وكما هو ثابت في (مصنف)[1] عبد الرزاق (ت ٢١١هـ)، و(مصنف)[2] ابن أبي شيبة (ت ٢٣٢هـ) اللذين قاما بضم كثير من مرويات الكتب السابقة في مصنفاتهم الموسوعية الكبيرة التي تكاد مادتها العلمية تقتصر على الأحاديث والآثار والأقوال الفقهية مما يؤكِّد عدم صحة ما ذهب إليه Goldziher وSchacht، إذ لو كان ما ذكراه صحيحاً لظهرت كتب كبيرة في الأخلاق والزهد والسياسة تكون دليلاً على شيوع الأحاديث في هذه المواضيع، وتعبِّر عن مدى اهتمام الناس بها، غير أن الباحث لا يجد شيئاً من هذه الكتب، بل على العكس من ذلك يجد الباحث أن كتب الأحاديث الفقهية هي التي تتصدر قائمة المؤلفات في تلك المرحلة، وهي أشهر الكتب في ذلك العصر، وقد وُلد مؤلِّفوها وطلبوا العلم وأصبحوا من كبار العلماء في العصر الأموي، وأخذوا العلم وسمعوا الأحاديث من تلاميذ الصحابة، ولم يظهر أثر شيوع أحاديث الزهد والأخلاق

---

(١) وهو يشمل على نحو (٢٠,٠٠٠) حديث ونصٌّ في (١١) مجلداً.

(٢) وهو يشمل على نحو (٤٠,٠٠٠) حديث ونصٌّ في (٧) مجلدات.

والسياسة في مؤلفاتهم ، بل ظهر فيها أثر شيوع أحاديث الفقه ، وهذا ينافي ما ذكره Goldziher و Schacht ، وقد كان الموطأ أشهر كتاب وأوسع الكتب انتشاراً [1] .

٣ -وعلى فرض صحة هذه الدعوى عن شيوع الأحاديث في الزهد والأخلاق ، والسياسة فما علاقة ذلك بنفي الأحاديث الفقهية ؟ ! ، فعلى فرض أن هناك زهّاداً وعبّاداً يعتنون برواية الأحاديث في الزهد ، وسياسيين يشيعون الأحاديث السياسية ، وأصحاب سلوك يشيعون الأحاديث في الأخلاق فهذا كله لا يمنع من شيوع الأحاديث الفقهية بين الفقهاء والقضاة والمفتين الذين تعلموا على أيدي علماء الصحابة ، وكتبوا أحاديثهم وآثارهم وآراءهم الفقهية التي يحتاجونها في تخصصاتهم .

ولهذا وجدنا عاصماً الأحول (ت ١٤٢هـ) [2] يقول : (عرضنا على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها) [3] .

والشعبي هو أحد كبار الفقهاء والقضاة (٣٠-١٠٣هـ) ، وقد أخذ العلم عن كثير من علماء الصحابة .

وقد كان تلاميذه يحفظون ويكتبون أحاديث الفقه التي كان قد جمعها ، ويقرؤونها عليه ، ويأذن لهم بروايتها عنه ، وقد طلب يحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٤هـ)- وهو قاضي المدينة- من الإمام مالك بن أنس أن يرسل إليه

---

(١) مجموع الفتاوى ، ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٤) ، وانظر أيضاً التمهيد (١/ ٧٦ _ ٨٦) ، إحكام الأحكام (٢/ ١٣٧) .

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٤٣) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) .

أحاديث الزهري (٥٠-١٢٣هـ) الخاصة بالقضاء، فكتب إليه مالك - بصحيفة صفراء - مائة حديث في الأقضية [١].

وقد قال الشافعي (ت ٢٠٥هـ): «وجدت أحاديث الأحكام (الفقه) كلها عند سفيان بن عيينة سوى ستة أحاديث، ووجدتها كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثاً»[٢].

وقال أيضاً: «أصول الأحكام نيف وخمسمائة حديث كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثاً، وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث»[٣].

وهذا يدل على مدى عناية العلماء بأحاديث الفقه وجمعها، فقد كان عند كل من مالك وسفيان بن عيينة (٥٠٠) خمسمائة حديث من أحاديث أصول الأحكام، وهي الأحاديث الرئيسية التي يقوم عليها الفقه.

ومالك بن أنس أفتى ودرَّس في مسجد النبي بالمدينة في العهد الأموي [٤]، وسفيان بن عيينة (١٠٧-١٩٦هـ) من تلاميذ الزهري، وقد طلب العلم في عهد الدولة الأموية في حدود سنة (١٢٢هـ) ودرّس وحدَّث وهو شاب[٥]، وكان يحفظ (٧٠٠٠) سبعة آلاف حديث، وقد كتب عنه تلاميذه الحديث في حياة شيخه

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٣ - ٨٢٤).
(٢) سير الأعلام (٨/ ٤٥٧).
(٣) سير الأعلام (٨/ ٤٥٩)، والمقصود بأصول الأحكام الأحاديث الرئيسية في الفقه الإسلامي، وهناك أحاديث أخرى فرعية.
(٤) انظر ما سبق (ص/ ٩٨).
(٥) سير الأعلام (٨/ ٤٥٤).

الأعمش [(١)] (ت ١٤٧هـ) ، وكل هذا يؤكد أن أحاديث الفقه كانت شائعة في العهد الأموي قبل منتصف القرن الثاني ، لا كما يتصور (شاخت) و (جولد زيهر) .

وكما لا يمكن الاستدلال بشيوع كتب الفن والأدب في إنجلترا على نفي وجود ثروة قانونية وتشريعية ضخمة يعتني بحفظها ودراستها طلبة كلية القانون ، ويقوم بتطبيقها رجال القضاء في المحاكم البريطانية ، فكذلك لا يمكن نفي وجود أحاديث الفقه في العصر الأموي بدعوى شيوع أحاديث الزهد والأخلاق والسياسة- على فرض صحة ذلك- إلا إذا نفينا- أصلاً- وجود فقهاء وقضاة وعلماء في العصر الأموي ، وهذا ما لا يمكن ادعاؤه .

٤ - ثم إن الدولة الأموية لم تستمر سوى تسعين سنة (٤٠-١٣٢هـ) ، منها عشرون سنة هي فترة حكم الصحابي معاوية بن أبي سفيان (٤٠-٦٠هـ) ، ومنها عشر سنوات تقريباً هي فترة حكم الصحابي عبد الله بن الزبير (٦٤-٧٣هـ) -الذي استطاع أن ينتزع الحكم من بني أمية تسع سنين[(٢)]- ، وقد عاش كثير من الصحابة في هذه الفترة ، وظلَّ بعضهم حياً إلى سنة (١٠٠هـ) تقريباً ، حيث حكم عمر بن العزيز الخليفة العادل (٩٩-١٠١هـ) وأمر العلماء والقضاة بجمع السُّنة [(٣)] ، واشتغل الكثيرون بالتأليف منذ ذلك الحين ، حيث بلغ عددهم نحو

---

(١) سير الأعلام (٨/ ٤٥٨) .

(٢) وقد حكم ابن الزبير الحجاز والعراق بينما استقل عبدالملك بن مروان بحكم الشام في هذه المدة ، ثم استقر له الحكم بعد ابن الزبير إلى سنة ٨٦هـ ، وكان من كبار علماء التابعين . انظر تهذيب الكمال(١٨/ ٤٠٨-٤١٤) .

(٣) وقد أرسل عمر بن العزيز نافعاً تلميذ ابن عمر إلى أهل مصر يعلمهم السُّنة ، انظر : سير الأعلام (٥/ ٩٧) .

مائة وخمسين عالماً ، وما زال عددهم يزداد مع مرور الأيام ، فأين هي الفترة التي شهدت رواج أحاديث لا تتعلق بالفقه في العصر الأموي ؟ !

٣ - وأما الادعاء بأن الأحاديث الفقهية قد وُضعت للتداول بين الناس منذ منتصف القرن الثاني وما بعده ، وأنه من الصعوبة عدّ شيء منها صحيحاً ، وأنه تم اختلاقها وتركيب أسانيد مختلقة لها ، ونسبتها إلى مراجع أعلى .

فجوابه ما يلي :

١ - هذه الدعوى يمكن افتراضها لو كان النبي محمد ﷺ شخصية مغمورة لم يستطع أن ينشر دعوته ودينه في حياته ، أو لم يقم دولة وفق شريعته ، أما والأمر على خلاف ذلك فإنه لا يمكن قبول هذا الادعاء .

فمن الحقائق التاريخية اليقينية أن النبي محمداً ﷺ دعا إلى الإسلام بمكة مدة ثلاثة عشر عاماً [١] ، وتحدى العرب كافة أن يأتوا بمثل ما معه من القرآن ، فما استطاعوا أن يأتوا بسورة واحدة ، واتبعه المؤمنون فواجهوا الاضطهاد والتعذيب [٢] ، وهاجروا من ديارهم ، وتركوا أموالهم ، وأهليهم ، وأولادهم ، وأصبحوا فقراء بعد أن كانوا أغنياء ، وضعفاء مطاردين بعد أن كانوا عظماء محترمين [٣] ، كل ذلك إيماناً منهم بهذا النبي الذي لم يكن يعدهم إلا بالجنة إذا آمنوا بدينه ، وعملوا بشريعته وسنته ، ثم استطاع هو والمؤمنون معه أن يقيموا دولتهم في المدينة ، وكان هو النبي والإمام والقاضي والقائد والمعلّم لهم ، وكانوا يطيعونه طاعة مطلقة لا تردد فيها ،

---

(١) انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري (٧/ ١٦٢) ح (٣٨٥١) .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري (٧/ ١٦٤-١٧٠) ح (٣٨٥٢) .

(٣) انظر : سيرة ابن هشام (١/ ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣) و (٢/ ٧٦)- ط .١- ١٩٣٧- تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد .

ويحبونه حباً عظيماً حتى قاتلوا آباءهم وأبناءهم دفاعاً عنه ، وعاش عشر سنوات في المدينة ، ولم يمت حتى كانت الجزيرة العربية كلها تحت سيطرته ، واستمر أتباعه المؤمنون به يحكمون هذه الدولة التي امتدت من فارس شرقاً إلى ليبيا غرباً على وفق شريعته التي تقوم على القرآن والسنة ، ودخل ملايين الناس في الإسلام وتعلموا من الصحابة أمور دينهم عقيدةً وعبادةً ومعاملةً وسلوكاً ، في المساجد التي ملأت كل مدينة وقرية ، وقد انتشر آلاف الصحابة في كل إقليم وبلد يعلّمون المسلمين الإسلام ، ويدعون غير المسلمين للدخول فيه ، وعاش آخر الصحابة إلى سنة (١٠٠هـ) استطاعوا خلالها نشر الإسلام في كل مكان وصلوا إليه .

كما تعلم على أيديهم آلاف التابعين حتى بلغ عدد تلاميذ أبي هريرة المعروفين ثمانمائة سوى من لم يُعرفوا ، وعاش كثير من تلاميذ الصحابة إلى ما بعد نصف القرن الثاني ، فكيف لا يتصور - والحال هذه - أن يحفظ آلاف الصحابة شيئاً من أحاديث الرسول الفقهية التي يحتاجونها في جميع شؤون حياتهم من طهارة وصلاة وزكاة وتجارة وقضاء وميراث . . إلخ ؟ ! .

وكيف لا يستطيع أتباع الصحابة أن يحفظوا عنهم شيئاً من هذه الأحاديث وعددهم مئات الآلاف ممن كانوا يصلون مع الصحابة خمس مرات يومياً في آلاف المساجد المنتشرة في جميع المدن والقرى[1] ؟ ! .

إنه من الممكن أن توجد أحاديث فقهية غير صحيحة النسبة إلى النبي ﷺ ، غير

---

(١) انظر : إحكام الأحكام (٢/ ١٢٧) ، (٤/ ٦٣) ، وفي الأوسط في السنن لابن المنذر (١/ ٤٣٢) صلى قيس بن سعد الصحابي بعشرة آلاف رجل .

أنه من المستحيل أن لا توجد أي أحاديث فقهية صحيحة النسبة إليه إلا إذا افترضنا أن النبي ﷺ لم يشرِّع أي تشريع ، ولم يصدر عنه أي حكم فقهي ولم يقض في أيّ قضية طوال فترة النبوة وهي ثلاث وعشرون سنة كان يجتمع فيها مع الصحابة كل يوم خمس مرات ؟ ! ، أو إذا افترضنا أن دولة الخلفاء لم يكن فيها قضاة ومفتون وعلماء ، أو إذا افترضنا أن كل الصحابة نسوا كل ما علمهم الرسول من تشريعات وسنن ، أو إذا افترضنا أن جميع أصحاب النبي ﷺ تركوا الإسلام وعادوا مشركين بعده ، أو إذا افترضنا أن هناك بين عصر النبي وأصحابه وعصر التابعين قروناً طويلة اندثر فيها الإسلام ولم يلتق فيها أحد من التابعين بأحد من الصحابة ، فإذا ثبت أن كل هذه الافتراضات غير واقعية فليس أمام الباحث إلا الاعتراف بأن ما ادَّعاه Goldziher و Schacht لا يمت إلى الموضوعية والمنهج العلمي بصلة وأنه لابد أن تكون هناك أحاديث فقهية صحيحة النسبة إلى الرسول ﷺ .

٢ - ومما يؤكد عدم صحة ما توصلا إليه هو أن الصحابة استطاعوا أن يحافظوا على القرآن بكلِّ دقة حتى إننا بعد أربعة عشر قرناً من الزمان لا نجد اختلافاً واحداً بين مصحف ومصحف ، بل جميع المصاحف في العالم متطابقة تطابقاً حرفياً منذ أن تمت كتابة المصحف في عهد عثمان (ت ٣٠هـ) إلى هذا اليوم ، فكيف تعجز الدولة والأمة التي قامت بمثل هذا العمل العلمي الفريد عن القيام بالمحافظة على شرح وبيان هذا القرآن المتمثل بسنة الرسول ﷺ وتشريعاته الفقهية؟[1] .

وكيف استطاع كثير من الصحابة حفظ القرآن عن ظهر قلب من فم الرسول

---

(١) انظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٣٧) في تواتر القرآن وضبط قراءاته ومعرفة معانيه .

مباشرة وهو أكثر من (٦٢٣٢) آية بترتيب واحد ، ثم يعجزون عن حفظ أحاديثه الفقهية التي لا تحتاج إلى ترتيب بل ولا تحتاج إلى حفظ حرفي ، وإنما يكفي فهم مراد النبي ﷺ منها ؟ !

ولا يتجاوز عدد هذه الأحاديث الفقهية نسبة (سُدُس) من عدد آيات القرآن؟ ! مع العلم أن هذه الأحاديث هي بيان للقرآن ، وشرح للآيات التشريعية فيه ، فلا يتصور حفظ كامل للآيات القرآنية وعجز كامل عن حفظ الأحاديث النبوية .

وكما حفظ الصحابة القرآن بالمشافهة من الرسول ﷺ مباشرة [١] ، فقد حفظ تلاميذهم القرآن منهم مباشرة - كما هي الطريقة التقليدية في الحفظ من المعلّم دون حاجة إلى كتاب - وكما حفظ الصحابة الأحاديث الفقهية من النبي ﷺ مباشرة مشافهة فقد حفظها تلاميذهم منهم مباشرة - لأنها بلا شك أسهل من القرآن في الحفظ ، وأقل في العدد - وهؤلاء التلاميذ هم الذين بدؤوا بتأليف الكتب وتدوينها كالزُّهري (٥٠-١٢٣هـ) وعروة بن الزبير (٣٠-٩٠هـ) . . . إلخ .

فكيف يتصور أن ينجح الصحابة نجاحاً كاملاً في تحفيظ تلاميذهم القرآن حرفياً بلا زيادة أو نقصان ويفشلوا فشلاً ذريعاً في تحفيظهم شيئاً من أحاديث الرسول ﷺ وسننه الفقهية ؟

وإذا كان عدد المصاحف قد بلغ نحو مائة ألف مصحف[٢] في القرن الأول في جميع مدن وقرى الدولة الإسلامية فما الغريب في أن يوجد بعض الكتب في السنة كما أثبتته المصادر التاريخية ؟ ! .

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٢٨) .

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ١٦٣) .

٣ - ومن الأدلة أيضاً اتفاق جميع علماء المسلمين على كثير من القضايا الفقهية ، وكذلك اتفاقهم على صحة نسبة كثير من أحاديث الفقه إلى النبي ﷺ مع اختلاف مدارسهم ومناهجهم الفقهية والسياسية[١] ، وبعيد جداً أن يحدث مثل هذا الاتفاق بناءً على أحاديث مختلقة ظهرت بعد ذلك في نصف القرن الهجري الثاني .

فالإمام أبو حنيفة (٨٠-١٥٠هـ) وُلد وتعلم في آخر عصر الصحابة ، وصار أشهر فقيه بالعراق في بداية القرن الثاني بعد وفاة شيخه الفقيه الكبير حماد بن أبي سليمان (ت ١٢٠هـ) [٢] ، والإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ) صار من أشهر فقهاء المدينة قبل وفاة شيخه ربيعة بن عبد الرحمن (٦٥-١٣٦هـ)[٣] ، وقد كانت هناك مناظرات بين فقهاء العراق - أهل الرأي - وفقهاء المدينة - أهل الحديث - ومناقشات مشهورة ، ومع ذلك لم يطعن أحد من علماء العراق بالأحاديث التي في (موطأ) مالك [٤] ، بل رحل محمد بن الحسن الشيباني - وهو صاحب أبي حنيفة ومن مؤسسي المذهب الحنفي - إلى المدينة وقرأ (الموطأ) على مالك ثم رجع إلى العراق [٥] ، وأصبحت نسخته من نسخ (الموطأ) المعتمدة ، وعندما اجتمع أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة ، وأول قاضٍ للقضاة في الدولة الإسلامية (ت١٨٣هـ) - مع الإمام مالك وناظره وناقشه في كثير من القضايا ما كان من أبي

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ١٦-١٧) ، (١٨/ ٧٠) .
(٢) انظر : سير الأعلام (٥/ ٢٣١-٢٣٧) والفصول في الأصول للجصاص (٣/ ٢٧٣) .
(٣) انظر : سير الأعلام (٦/ ٨٩-٩٣) ، (٨/ ٦٢ _ ٧٧) .
(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٠٤-٣٠٦)
(٥) سير الأعلام (٨/ ٧٥) .

يوسف إلا أن رجع عن آرائه ، وقال : (لو علم صاحبي ما علمت لرجع) [1] ، أي : لو علم أبو حنيفة بالسنة في هذه المسائل لعمل بها وترك اجتهاده [2] .

فالمدرسة الفقهية العراقية والمدرسة الفقهية الحجازية شاعت آراؤهما الفقهية ، واشتهرت ، واستقرت قواعد وأصول كلٍّ منهما قبل نصف القرن الهجري الثاني ، فما الحاجة لوضع أحاديث فقهية للتداول بين الناس بعد ذلك؟ !

مع العلم أن أكثر اجتهادات وآراء أبي حنيفة ومالك الفقهية هي آراء واجتهادات شيوخهما من علماء الكوفة والمدينة منذ عصر الصحابة إلى عصريهما ، وتعد مدرسة الكوفة امتداداً لمدرسة علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود وغيرهما من فقهاء وقضاة الصحابة الذين استقروا بالكوفة ، كما تعد مدرسة المدينة امتداداً لمدرسة عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعائشة وأبي هريرة وغيرهم من علماء الصحابة في المدينة [3] .

ولهذا رفض مالك طلب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عندما أراد أن يجعل (الموطأ) قانوناً يلزم به جميع القضاة في مختلف الأقاليم ، واعتذر مالك بأن هؤلاء الفقهاء والقضاة أخذوا العلم عن الصحابة الذين كانوا قبلهم فلا ينبغي إلزامهم بما في (الموطأ) ، بل يجب احترام اجتهاداتهم وآرائهم الفقهية التي هي

---

(١) انظر : فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٠٤) .

(٢) انظر : فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٢٣٢ _ ٢٥٠) في أعذار الأئمة الذين لم يعملوا بالسنة في بعض المسائل .

(٣) الفصول للجصاص (٣/ ٣٢٣) ، إحكام الأحكام (٢/ ١٢٧-١٢٨) ، سير الأعلام (٥/ ٢٣٦) ، (٨/ ٥٨) ، إعلام الموقعين (١/ ٢١-٢٨) .

اجتهادات شيوخهم من الصحابة وتلاميذهم [1] ، فلو كانت آراؤهم الاجتهادية لا تقوم على أساس صحيح لطلب مالك من الخليفة أن يلزم أهل العراق بما في الموطأ ، غير أنه يعلم بأن ما يقولونه ويقضون به هو ثابت - في الجملة - عمن قبلهم من علماء وقضاة الصحابة وتلاميذ الصحابة .

٤ - ثم إنه على فرض أن أحاديث الفقه قد وُضعت للتداول بين الناس منذ نصف القرن الهجري الثاني فمن هذا الذي وضعها ؟ وما الوسيلة التي استطاع بها ترويج كل هذه الأحاديث الفقهية المختلقة ؟ وهل تم اكتشافه أم استطاع إخفاء شخصيته ؟ وأين مئات العلماء في جميع أقاليم الدولة الإسلامية من التصدي له والرد عليه - وهم الذين كانوا يتصدون لكل انحراف وظلم وإن أدى ذلك بهم إلى السجن أو الموت؟ ![2] .

وكيف وقع ذلك في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني الذي ازدهرت فيه العلوم والفنون وكثرت الكتب والمؤلفات دون أن ينبه أحد من المؤرخين أو العلماء في ذلك العصر على هذا الحدث العلمي والثقافي الخطير؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى كثير من الافتراضات غير المنطقية لتسويغ وتفسير هذا الحدث .

لقد رأينا كيف خالف المعتزلةُ - وهم أصحاب (المدرسة العقلية) - أهل السنة -

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣١١) ، وسير الأعلام (٨/ ٧٨) .

(٢) وانظر مقدمة كتاب عبدالوهاب عبداللطيف لكتاب (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) ص/ أ-ع في بيان عناية علماء السنة في صيانتها والذب عنها ، ط ١ ، سنة ١٩٧٩ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

الذين يمثلون أصحاب (المدرسة النقلية)- في كثير من مسائل الاعتقاد غير أنهم في الفقه كانوا يلتزمون بمذهب أبي حنيفة أو الشافعي أو مالك ، فقد كان الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) حنفياً [١] ، وكان القاضي الماوردي المعتزلي (٣٦٤-٤٥٠هـ) شافعياً [٢] ، وكذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي [٣] (٣٠٥-٤١٥هـ) ، فما الذي يمنع هؤلاء العلماء الكبار الذين خالفوا أهل السنة في المسائل العقدية من أن يخالفوهم في المسائل الفقهية؟ ولماذا لم يطعنوا في (موطأ) مالك و (صحيح) البخاري و (صحيح) مسلم . . إلخ ؟ .

ولم يحتجون في مسائل الفقه بالأحاديث التي يرويها أهل الحديث ؟ ! .

بل حتى (الفلاسفة) المسلمون كانوا يلتزمون بهذه المذاهب الفقهية كالفيلسوف (ابن رشد) الذي كان مالكياً ، وكان يحتج بالأحاديث التي يصححها علماء الحديث [٤]؟ .

إنه من الصعب جداً تفسير هذه المواقف لو كان الأمر هو كما توصل إليه (جولدزيهر) و (شاخت) ، فما السبب المنطقي الذي جعل هؤلاء العلماء على اختلاف توجهاتهم الفكرية ومدارسهم العقدية يقفون من الفقه والأحاديث الفقهية موقفاً مختلفاً تماماً يقوم على الاتباع والالتزام بالمذاهب الفقهية وأدلتها ؟ !

إن هؤلاء العلماء لا تنقصهم الشجاعة وإلا لما خالفوا أئمة المذاهب الفقهية

---

(١) انظر : سير الأعلام (٢٠/ ١٥١) ، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٨٣) .

(٢) سير الأعلام (١٨/ ٦٤) ، ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٥) .

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ١٣) ، سير الأعلام (١٧/ ١٤٤) .

(٤) سير الأعلام (٢١/ ٣٠٧) وانظر كتابه (بداية المجتهد) .

في مسائل الاعتقاد التي هي أشد خطراً من مسائل الفقه ، وكيف يخفى على المعتزلة الذين كانوا في صراع ومواجهة فكرية عنيفة مع أهل السنة والحديث منذ أواخر القرن الثاني الهجري مثل هذا الحدث العلمي الخطير ؟ وكيف يرون الفقهاء من أهل السنة كمالك والشافعي وأحمد يختلقون الأحاديث ويركبّون لها الأسانيد - كما يدعى جولدزيهر وشخات- دون أن يردوا عليهم ، أو يكتشفوا أمرهم ، خاصة وأن المعتزلة استطاعوا أن يصلوا إلى السلطة منذ عهد المأمون العباسي حتى عهد الواثق[1] .

فما الذي منع المعتزلة من الطعن بصدق وأمانة أئمة الحديث والفقه كالشافعي وأحمد بن حنبل ؟ !

إن السبب المنطقي الذي يمكن أن يفسر لنا هذا الحدث هو الإيمان الراسخ عند أصحاب (المدرسة العقلية) بصحة الأحاديث التي قام بجمعها ونقدها أصحاب (المدرسة النقلية) وإيمانهم العميق بأمانة ودقة علماء الحديث الذين قاموا بهذه المهمة التوثيقية[2] ، غير أنهم يخالفون أهل السنة في فهم هذه الأحاديث ويتأولونها ويفسرونها تفسيراً عقلياً يوافق أصولهم العقلية .

---

(١) انظر : سير الأعلام (١١/ ٢٣٦ - ٢٦٥) .

(٢) انظر : العواصم من القواصم للإمام الزيدي محمد بن الوزير اليماني (٢/ ٣٣٢-٣٣٦) ، (٢/ ٣٧٩-٤٠٠) .

٤ - أما القول بأن تأخر ظهور الإسناد يدل على اختلاق الأسانيد في القرن الثاني وتركيبها لنصوص مختلقة ، ونسبتها إلى شخصيات عظيمة ومراجع عليا لقبولها ، فالجواب عنه من وجوه :

١ - هذا الرأي يفترض أن الإسناد لم يوجد إلا في القرن الثاني [١] ، كما يفترض أن عدم وجود الإسناد لحديث من الأحاديث يقتضي عدم صحته قطعاً ، وكذلك يفترض أنه لم تكن هناك أي أمانة علمية عند جميع العلماء والفقهاء والمحدثين والمؤرخين في القرن الثاني ، فصار كل من أراد أن يحتج أو يدعم رأيه يختلق حديثاً ، ويلفق إسناداً لهذا الحديث المختلق من أجل دعم رأيه ؟ ! .

وكل هذه الافتراضات ليس من السهل إثباتها ، ولم يذكرها أحدٌ من المؤرخين الذين عاصروا تلك الفترة حتى تقبل .

فإذا ثبت بالأدلة التاريخية أن بعض الصحابة كتبوا الحديث في عهد النبي ﷺ ، وإذا ثبت بالأدلة التاريخية أن كثيراً من تلاميذ الصحابة قد كتبوا ما كان يمليه عليهم الصحابة في مجالسهم العلمية من أحاديث كانوا قد كتبوها أو سمعوها من النبي ﷺ مباشرة ، وإذا ثبت - أيضاً - بالأدلة التاريخية أن عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ) قد أمر أمراً رسمياً وجهه للعلماء بتدوين السنة والأحاديث التي كانوا قد جمعوها وكتبوها - وكان هو نفسه أحد هؤلاء العلماء [٢] - إذا كان كل ذلك قد تم في القرن الأول فإن هذا القدر من الأحاديث المكتوبة لا يحتاج إلى

---

(١) انظر : تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٢٢) في اهتمام العلماء بالإسناد في الحديث والفقه لخطورته وأهميته ، ويراجع تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٤) في بيان نشأة وظهور الإسناد .

(٢) انظر : سير الأعلام (٥/ ١١٤ - ١١٦) .

إسناد أصلاً[1] ؛ لأنها أصبحت محفوظة بالكتابة والتدوين ، وكان كتاب الزهري (٥٠-١٢٣هـ)- الذي جمع فيه أحاديث النبي ﷺ ، وكان مئات العلماء يقرؤونه عليه ، وينسخون منه نسخاً لأنفسهم- يباع بالأسواق ، وكان فيه ألف حديث بإسناد عن النبي ﷺ .

و(صحيفة) همام عن أبي هريرة ، و (صحيفة) سليمان اليشكري عن جابر ، و(صحيفة) نافع عن ابن عمر . . إلخ .

كل هذه الصحف لا تحتاج إلى إسناد أصلاً ؛ لأنها كانت مشهورة متداولة يعرفها علماء القرن الأول حتى أصبحت جزءاً من مؤلفات القرن الثاني التي تضمنت ما في هذه الصحف ، واستوعبت ما فيها مما أدّى إلى الاستغناء عن الصحف والإقبال على الكتب الكبيرة التي تضمنتها كـ (موطأ) مالك و (جامع) معمر و (جامع) ابن جريج . . إلخ .

فعندما يأتي علماء القرن الثاني ويذكرون إسنادهم إلى (صحيفة) همام أو (صحيفة) سهيل بن أبي صالح[2] . . إلخ ، فإنهم لا يقصدون إثبات صحة هذه الصحف كي يحتجوا بها ؛ لأنها- أصلاً- صحف مشهورة يرويها الجميع ويستطيع أي إنسان أن يقوم بنسخها ، وأخذ نسخة منها لنفسه ، وإنما يقصد علماء الحديث

---

(١) انظر : الهداية تخريج أحاديث البداية للغماري (١/ ٤٣٨) ، حيث قال عن (صحيفة) عمرو بن حزم : (لو كانت صحيفة مجردة عن الرواية والإسناد لكانت صحيحة شأن الكتب المقطوع بنسبتها إلى مؤلفيها مع كونها غير مروية ، فكيف وهي (صحيفة) مروية بالأسانيد المتداولة في أشهر كتب السنة) ، وقال أيضاً : (الكتاب كان عندهم في بيتهم ، فكان يُروى عن جميعهم ، ثم هو مع شهرته يستغنى فيه عن الإسناد كما قال المحققون من الأئمة والحفاظ) .

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٤٧٣) حول (نسخة) سهيل بن أبي صالح .

بذكر الإسناد إليها إثبات أنهم سمعوها من شيوخهم ، أو حصلوا على الإذن من شيوخهم برواية ما فيها من أحاديث - كما هي طريقة المحدثين - مع أن هذا الإسناد لا أثر له في إثبات صحة أو عدم صحة هذه الصحف ، فمثلاً نجد أحمد بن حنبل يقول : حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، حدثنا همام ، حدثنا أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : . . إلخ[1] .

فهذه (الصحيفة) في مسند أحمد ، وفي (مصنف) عبد الرزاق وفي (جامع) معمر وفي (صحيح) مسلم . . إلخ ، غير أنه لا فرق بين وجودها في هذا الكتاب أو ذاك الكتاب ولا تكتسب أي ميزة أو قوة ؛ لأن (صحيفة) همام مشهورة منذ القرن الأول ، وإنما يذكر أصحاب كتب الحديث إسنادهم إليها لبيان أنهم سمعوها أو قرؤوها على شيوخهم ، وأذنوا لهم بروايتها عنهم كما يقتضيه المنهج العلمي الصارم الذي لا يقبل إلا الأخذ مباشرة من العلماء ، ولا يرضى بأخذ العلم من الكتب والصحف أو التعلم الذاتي[2] .

فالأسانيد في هذه الحال كالشهادات العلمية التي تثبت أن هذا الطالب قد درس هذا الكتاب عند هذا الأستاذ ليس إلاّ .

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن علماء الحديث ظلُّوا يستخدمون الإسناد حتى بعد القرنين الثاني والثالث ، فكل من أراد أن يذكر حديثاً - حتى وإن كان في (موطأ) مالك أو في (صحيح) البخاري أو في (صحيح) مسلم أو غيرها من الكتب المشهورة - فإنه يذكر إسناده إلى الموطأ أو البخاري أو مسلم مع أن هذا الإسناد لا

(١) انظر : المسند (٢/ ٣١٢- ٣١٩) .
(٢) انظر ما سبق (ص/ ١٢٣) .

قيمة له ؛ لأن هذه الكتب قد اشتهرت في عصر مؤلفيها ، وتم نسخ مئات النسخ منها في حياتهم ، وأصبحت كالكتب المطبوعة في هذا العصر[1] ، وكان يكفي أن يشير أحدهم إلى أن هذا الحديث أو ذاك رواه البخاري أو مسلم أو مالك ، إلا أنهم لا يكتفون بذلك بل يذكرون إسنادهم وشيوخهم الذين أذنوا لهم برواية أحاديث تلك الكتب المشهورة ، فلو كانت الأسانيد كما زعم (روبسون) مجرد كذب تم اختلاقه بهدف نسبة الأحاديث إلى مراجع عليا لما كان هناك داع لبقاء الأسانيد بعد القرن الثالث- الذي تم فيه تدوين كل السنة المفرقة قبل ذلك في الصحف والكتب- وما كان هناك داع لرواية هذه المؤلفات التي اشتهرت وانتشرت في حياة مؤلفيها ، وإلى هذا اليوم نجد علماء الحديث يروون كتب الحديث معزوَّة إلى مؤلفيها بأسانيدهم والباحث- بحكم تخصصه في الحديث- يروي الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وغيرها من كتب الحديث بأسانيده عن شيوخه إلى مؤلفي هذه الكتب[2] .

٣ - أن الرواية الشفهية لا تعني عدم وجود الكتابة ، فعلماء الحديث يستخدمون مصطلح (حدثنا) إذا كان الشيخ يقرأ من كتابه ويملي على التلاميذ وهم يكتبون ، ومصطلح (أخبرنا) إذا كان أحد التلاميذ يقرأ كتاب الشيخ وهو يسمع ويصحح للقارئ إذا أخطأ وباقي التلاميذ يكتبون[3] .

وقد ينسخ التلاميذ كتاب الشيخ قبل حضور الدرس ، ثم يقرأ الشيخ عليهم الكتاب أو يقرؤونه عليه ويصححون نسخهم التي معهم في أثناء القراءة[4] .

---

(١) انظر : الفصول في الأصول للجصاص (٣/ ١٢٩) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٣٦) .
(٢) انظر الملحق .
(٣) انظر فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٢٨) ، فتح الباري (١/ ١٥٣) ، البحر المحيط (٤/ ٣٨٢- ٤٠٢) .
(٤) انظر دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٣٤٢- ٣٦٠) .

إلا أن التلاميذ بعد ذلك إذا أصبحوا شيوخاً فإنهم لا يستخدمون سوى (حدثنا) و (أخبرنا) التي تدل عند علماء الحديث على اتصال السند ، وهذا أهم من قضية الكتابة عندهم ، ولهذا لا يقبلون رواية من يروي من كتاب - ولو كان الكتاب مشهوراً صحيحاً - إذا لم يكن الراوي قد سمع هذا الكتاب من مؤلفه أو كاتبه أو أحد الشيوخ الذين قرأوا أو سمعوا هذا الكتاب من شيوخهم ؛ لأنه لا يُؤْمَن عليه من الخطأ والغلط في القراءة إذا لم يكن قد قرأه على شيخ متقن ضابط [١] .

وقد تأثر العلماء الآخرون طريقة علماء الحديث فصاروا يعتمدون على هذه الطريقة ويستخدمون هذه المصطلحات (حدثنا) و (أخبرنا) في رواية كتب الأدب والشعر والتاريخ [٢] ، وهي مصطلحات لا تنفي وجود الكتابة .

كما أن إملاء الشيخ للأحاديث من حفظه لا ينفي أن يكون عنده كتاب كَتَبَ فيه هذه الأحاديث التي يحفظها ويراجعه قبل أن يذهب إلى إلقاء الدرس [٣] ، وهذه طريقة تقليدية في تعليم العلوم الإسلامية والعربية استمرت إلى العصر الحاضر ، حيث يلقي الشيوخ والأساتذة محاضراتهم دون أن يكون معهم كتب في أثناء المحاضرة مما يدل على قدرتهم العلمية ومهارتهم في حفظ تخصصاتهم عن ظهر قلب .

فمن الخطأ أن نظن أن وجود لفظ (حدثنا) و (أخبرنا) ينفي وجود الإملاء

---

(١) انظر علل أحمد - رواية أبي داود - (٢٢١) ، الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٢) في نقد ابن أبي حازم .
(٢) الأنوار الكاشفة (٣٤) .
(٣) انظر سير الأعلام (٣/ ٢٣٨) عن ابن عمر .

والكتابة [1] ، ومما يؤكد ذلك أن الإمام أحمد بن حنبل يروي (صحيفة) همام في مسنده دون أن يشير إلى أنه نسخها من نسخة شيخه عبد الرزاق ، وإنما يكتفي بـ (حدثنا عبد الرزاق) ، وكذلك عبد الله بن أحمد ابن حنبل عندما يروي المسند فإنه يقول : (حدثنا أبي) مع أن المسند كان مكتوباً ، وكان أحمد يملي على ابنه عبد الله من كتابه فقول عبد الله (حدثنا أبي) لا ينفي وجود الكتابة والقراءة ، بل إن أحمد بن حنبل لم يكن يحدِّث الناس إلا من كتابه مع أنه كان حافظاً للمسند [2] .

وكذلك روى عن شيخه عبد الرزاق ، ونسخ من كتابه ، ولم يقبل أن يأخذ أحاديث عبد الرزاق من حفظه مع أنه كان حافظاً [3] ، إلا أننا نجده في المسند يقول : (أخبرنا عبد الرزاق) ، وكأنه لا وجود للكتابة مع أنها ثابتة بلا خلاف مما يؤكد أن لفظ (حدثنا) و (أخبرنا) لا ينفي أبداً أن تكون هناك كتابة ، وقد بقي (المسند) بخط أحمد موجوداً إلى عصر الخطيب البغدادي الذي اطلع عليه ووصفه مع أن (المسند) المطبوع يبدأ قبل كل حديث بقول عبد الله بن أحمد : (حدثنا أبي . .) ، وكأنه لا وجود لكتابة ولا كتاب .

٣ - ثم علَى فرض أن الإسناد لم يوجد إلا في القرن الثاني ، وعلى فرض أنه لم يكتب أحد من الصحابة شيئاً من الحديث ، وأن تلاميذهم أيضاً لم يكتبوا شيئاً من الأحاديث فإن ذلك لا يكون دليلاً على عدم صحة كل الأحاديث التي كان يحدِّث بها العلماء ، بل قد يكون بعضها صحيحاً في نسبته إلى النبي ﷺ ،

---

(١) ويراجع دراسات في الحديث النبوي (١/ ٨٨) ، تاريخ التراث العربي (١/ ١٤٧) ، التاريخ العربي والمؤرخون د .شاكر مصطفى (١/ ٧٥-٨٢)_ ط .٢ ١٩٧٩م_ دار العلم_ بيروت .

(٢) فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٣٠) .

(٣) الأنوار الكاشفة (٨٠) .

وبعضها غير صحيح ، فلو أن عالماً من علماء هذا العصر أو مفكريه المشهورين بالأمانة العلمية أخذ يتحدث عن فلسفة أو آراء أستاذ أساتذته ، وأخذ ينسب إليه بعض النظريات والآراء دون أن يذكر لنا بأن أساتذته هم الذين حدّثوه بهذه الأخبار عن أستاذهم ، فإن ذلك لا يمنع من تصديق كلامه ، وعدم ذكر الواسطة والإسناد لا يعني عدم صحة ما يخبرنا به ، لأن احتمال أنه استفاد هذه المعلومات من أساتذته هو الاحتمال الراجح ، وأمانته العلمية تمنعه من أن ينسب نظريات أو آراء لذلك الأستاذ دون أن يكون واثقاً من صحتها ، فإذا كان له - أيضاً - زملاء آخرون ولم يعترضوا على ما يخبرنا به فإن ذلك يزيدنا يقيناً بصحة ما يقوله وينسبه إلى أستاذ أساتذته الذي لم يلقه ، ولم يشاهده قط ، فإذا أخبرنا زملاؤه الآخرون بما أخبرنا هو به عن أستاذ أساتذتهم وتطابق كلامهم فإن ذلك يفيدنا علماً ويقيناً بصدق ما أخبر به ، ولهذا اتفق علماء الحديث على قبول بعض المراسيل [1] ، كمراسيل سعيد بن المسيب [2] ، وهو من كبار علماء أتباع الصحابة ، وكان كثيراً ما يحدِّث تلاميذه عن النبي ﷺ مباشرة دون أن يذكر الواسطة التي حدّثه بهذه الأحاديث ، أي : أنه لا يذكر الإسناد في كثير من الأحيان ، ومع ذلك فقد اتفق علماء الحديث على أن هذه الروايات التي ينسبها إلى النبي ﷺ صحيحة ؛ لأنهم بالتتبع والاستقراء وجدوا أنه لا ينسب إلى النبي ﷺ قولاً إلا ما كان صحيحاً عن النبي ﷺ ، فلم يمنع عدم وجود الإسناد من قبول أحاديثه والاحتجاج بها .

---

(١) انظر إحكام الأحكام (٢/ ٧٠) ، فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٩) حول حديث (لا وصية لوارث) .

(٢) يراجع الفصول في الأصول (٣/ ١٤٥) ، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٤٠٨) .

وإنما اشترط علماء الحديث الإسناد من أجل الاحتياط في حفظ السنة وتشددوا في شروطهم التي يشترطونها لقبول الحديث [1] ، كعدالة الراوي وضبطه وإتقانه وحفظه وسماعه ممن فوقه - أي شيخه - وعدم وجود راوٍ آخر يخالفه ، وأن لا تعارض روايته نصاً قرآنياً أو إجماع العلماء أو الأحاديث المتواترة القطعية عن النبي ﷺ .

مع أن عدم توافر كثير من هذه الشروط لا يعني عدم صحة الخبر أو الحديث ، بل يبقى احتمال صحته قائماً ما لم يقم دليل آخر على عدم الصحة ، وكثير من حوادث التاريخ الإنساني التي يذكرها المؤرخون لا تتوافر فيها كثير من هذه الشروط ومع ذلك يعتمدها الباحثون في دراساتهم اعتماداً على أمانة المؤرخ الذي قد لا يكون شاهد الأحداث بنفسه ، ولا يذكر الواسطة التي استقى منها هذه المعلومات .

٤ - أن الأخبار تنقسم إلى أخبار متواترة قطعية الثبوت وأخبار آحاد ظنية الثبوت ، والإسناد لا يشترطه العلماء إلا في صورة واحدة وهي ما إذا كان الحديث آحاداً ، أي : من رواية واحد عن واحد أو من رواية عدد لا يبلغ حد التواتر ، أما إذا كان متواتراً عند العلماء والعامة ، يرويه الجميع عن الجميع ، ويتوارثه المسلمون جيلاً بعد جيل منذ عصر النبي ﷺ إلى عصر التدوين ، ككثير من شرائع الإسلام ، وفرائضه ، وحدوده ، الظاهرة المعلومة [2] ، فهذه لا يحتاج العلماء فيها إلى إسناد أصلاً ، ومثل ذلك سيرة النبي ﷺ وجهاده وغزواته وما كان من أحداث كبرى ، فإنها أشهر من أن تحتاج إلى إسناد ، ولهذا لم يهتم مؤلفو السيرة بذكر الأسانيد

---

(١) انظر إحكام الأحكام (١/ ١٣٨) ، (٢/ ١٤٦) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٥) ، تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٤١) ، البحر المحيط (٤/ ٢٦٧-٣٦٧) ، الأنوار الكاشفة (٩٠- ٩١) .

(٢) انظر : إحكام الأحكام (١/ ١٠٤) ، (٤/ ١٧٣) ، فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨- ٥١) .

في الحوادث الرئيسة في السيرة ؛ لأنها لا قيمة لها ؛ إذ المسلمون لا يحتاجون إلى من يثبت لهم بأن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة ، وفتح مكة ، وصالح نصارى نجران ، وحج حجة الوداع . . إلخ ، لأنها أحداث متواترة قطعية الثبوت شارك فيها عشرات الآلاف ، وعاصرها الملايين ، فلا يحتاجون إلى من يثبتها لهم بإسناد واحد .

وهذا كما لو كتب مؤرخ في هذا العصر كتاباً ، وأخذ يروي ويخبر أنه سمع من أستاذه بأنه قامت ثورة كبرى في فرنسا في القرن السابع عشر ، وأسقطت الملكية ، وأنه تم إعلان حقوق الإنسان . . إلخ .

فإذا فعل ذلك بعض مؤلفي السيرة فإنهم لا يضيفون بذكر الإسناد أي تأكيد لمثل هذه الأخبار (١) ، وإنما هي طريقة تقليدية يريد منها المؤلف إثبات أنه أخذ هذه المعلومات من هذا العالم أو ذلك المؤرخ ليس إلاَّ .

وكذلك لا يشترط علماء الحديث الإسناد للأحاديث المشهورة عند أهل العلم التي لا تخفى على أحد التي هي معلومة لدى جميع العلماء ؛ لأن شهرتها تغني عن البحث لها عن إسناد ، وأكثر الأحاديث الصحيحة عند أهل الحديث هي من هذا النوع ، ولهذا اقتصر البخاري ومسلم في صحيحهما على ما اتفق على صحته علماء الحديث قبلهما لشهرة هذه الأحاديث عند جميع العلماء في القرن الثاني ، ولهذا قبلت المذاهب الفقهية المختلفة هذه الأحاديث فأهل العراق وأهل الحجاز جميعاً متفقون على صحة ما في البخاري ومسلم كما اتفقوا من قبل على صحة ما

---

(١) انظر إحكام الأحكام (٢/ ٧٠) .

في (الموطأ)[1] ، وكما لم يمنع تشدد مالك ورده على فقهاء العراق وانتقاده لهم[2] من أن يعترفوا بالصحة للأحاديث التي في كتابه ، فكذلك لم يمنعهم انتقاد البخاري للإمام أبي حنيفة من الاعتراف بصحة الأحاديث التي جمعها في صحيحه ؛ لأنها مشهورة عند الجميع[3] قبل أن يجمعها البخاري في كتابه- بعد أن أشار عليه شيخه إسحاق بن راهويه بهذه الفكرة- فلم تكتسب هذه الأحاديث قوتها وصحتها من مجرد جمع البخاري لها في كتابه ، وإنما اكتسبت هذه القوة لشهرتها واتفاق العلماء على صحة نسبتها للنبي ﷺ قبل عصر البخاري ؛ لأنها مشهورة بين تلاميذ الصحابة الذين في العراق ، وتلاميذ الصحابة الذين في الحجاز أخذوها من الصحابة أنفسهم ، وإنما ازدادت قوة بتخريج البخاري لها لما اشترطه من شروط جعلت كتابه في أعلى درجات الصحة .

٥ - وعلى فرض صحة هذا الادعاء الذي يرى أن الأسانيد تم اختراعها في القرن الثاني ، وتم تركيب أحاديث بهذه الأسانيد من أجل ترويجها والاحتجاج بها ، فكيف نفسر عدم وجود أحاديث لكثير من القضايا الفقهية التي تختلف فيها المذاهب ؟ ولماذا لم يتم اختراع أحاديث لها كما تم اختراع أحاديث لغيرها؟ ولماذا يحتج الفقهاء بالقياس أو بأقوال الصحابة أو بقاعدة المصالح[4] . . إلخ ما دام باستطاعتهم اختراع أحاديث عن النبي ﷺ تؤيد آراءهم ؟ بل كيف يحكمون

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ١٦-١٧ ، ٤١ ، ٤٨-٤٩ ، ٥١ ، ٧٠) ، (٢٠/ ٣٢٠) ، وانظر أيضاً صحيح مسلم (١/ ٣٠٤) حيث يقول : إنما وضعت في كتابي ما أجمعوا على صحته .

(٢) انظر سير الأعلام (٨/ ٦٨) .

(٣) انظر تاريخ بن خلدون (١/ ٤٤٢) حيث ذكر أن البخاري جمع ما اتفق على صحته أهل الحجاز والعراق والشام .

(٤) انظر الفصول في الأصول (٣/ ٣٦١) .

على أحاديث عن النبي ﷺ بأنها ضعيفة مع أنها قد تؤيد مذهبهم[١]؟ ولماذا نجد فقهاء يخالفون مذاهبهم الفقهية ويؤيدون آراء المخالفين لمذهبهم[٢]؟ بل ما فائدة كل هذه الكتب التي لا حصر لها ، التي تم فيها جمع أسماء آلاف الرواة ونقدهم وتقويمهم ، وقبول رواية بعضهم ، وإن لم يكونوا من أهل السنة ، ورد رواية بعضهم وإن كانوا من أهل السنة [٣] ؟ وما فائدة كل هذا الجهد الذي بذله آلاف العلماء من أجل جمع السنة وحفظها ونقد رجال أسانيدها وبيان الحديث الصحيح منها من الحديث الضعيف . . . إلخ ، ما دامت القضية كلها اختلاقاً وافتراءً وكذباً ؟ ! .

وهل هناك أشد سذاجة ممن يختلق ويفتري أخباراً ثم يركِّب لها أسانيد ثم يعود فينقد هذه الأسانيد وهؤلاء الرجال الذين اخترعهم ويحكم على هذه الأخبار التي اختلقها بأنها غير صحيحة ؟

لقد تم انتقاد آلاف الرواة ووصفهم بالضعف أو كثرة الغلط والوهم أو عدم الدقة والضبط أو اتهامهم بالكذب . . . إلخ ، مع أن أبناءهم موجودون واستمر وجود أحفادهم بعد ذلك ، وهم يرون أسماء آبائهم في عشرات الكتب التي تصفهم بهذه الأوصاف دون اعتراض من أحد [٤] ؟

---

(١) انظر : العواصم من القواصم للإمام الزيدي : محمد بن إبراهيم الوزير (٢/ ٣٧٩)- تحقيق الأرنؤوط- ط . ١٩٨٦م- الأردن .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ١٠) ، (٢٠/ ٣٠٤_ ٣٠٦) .

(٣) العواصم من القواصم (٢/ ٣٩٤- ٤٠٠) ، وانظر الميزان للذهبي (١/ ١٣٢ ، ١٣٦) ، (٢/ ٢١٩) .

(٤) انظر : الأنوار الكاشفة (٩٠- ٩١) في تضعيف علماء الحديث لرواية بعض الخلفاء والأمراء ومن يدخل عليهم .

بل وجدنا علي بن المديني (١٦١-٢٣٤هـ) وهو من أئمة الحديث يحكم على رواية أبيه بالضعف [١] !! مما يدل على مدى الموضوعية والأمانة العلمية التي كان يتحلى بها علماء الحديث، التي كانت سبباً لثقة جميع الفقهاء بحكم علماء الحديث ورجوعهم إليهم لمعرفة الصحيح من الضعيف[٢] .

إن أيّ باحث موضوعي لا يمكن له أن يهدر كل هذا الجهد التوثيقي، وكل هذا العمل النقدي الذي قام به علماء الحديث ليصل بالنهاية إلى أن كل هذا العمل الذي قام به آلاف العلماء عبث في عبث، وأن كل هذه الأحاديث التي بين أيدينا لا يثبت منها شيء وإنما هي اختلاق وافتراء لا حقيقة له .

كيف يتعامل الباحث الموضوعي مع مادة كتاب كـ (الموطأ) تم تأليفه في النصف الأول من القرن الثاني (١٤٣هـ) عندما يقول مالك : (حدثني نافع أنه سمع ابن عمر يقول : قال النبي ﷺ . .)، فإما أن يكون مالك قد اختلق واخترع هذه النصوص وهذه الأحاديث، ونسبها إلى شيخه نافع، وهذا ما لا يقوله أحد من علماء الإسلام، فقد أجمعوا على وصف مالك بالصدق، والثقة، والدقة، والأمانة العلمية بشهادة شيوخه، وأقرانه، ومخالفيه[٣]، ولا يمكن أن نتهمه بالكذب بلا دليل، فإما أن يكون الاختلاق والاختراع من شيخه نافع وهو من علماء القرن الأول (٣٠-١١٧هـ) وليس من علماء القرن الثاني، فاحتمال أن يكون قد اختلق هذه الأحاديث ونسبها إلى ابن عمر احتمال ضعيف جداً، لأن أصحاب هذا الرأي

---

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٧) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣١٧) حيث قال : (اتفق علماء أهل الإسلام على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث)، طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ١٩٨) .

(٣) انظر : فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٠- ٣٢٥) .

يقولون بأن اختلاق واختراع الأسانيد ظهر في نصف القرن الثاني ، بينما نافع يحدثنا عن شيخه ابن عمر عن النبي ﷺ مع أنه من علماء القرن الأول وعاش سبعين سنة في القرن الأول - منها ثلاثون سنة لازم فيها عبد الله بن عمر (ت ٧٤هـ)[1] ، وكان خادمه - وقد شهد له جميع علماء عصره بالأمانة والعلم والصدق .

إذن ليس أمام الباحث الموضوعي سوى تصديقه عندما يقول أخبرني شيخي وأستاذي ابن عمر أن النبي ﷺ قال كذا وكذا .

نعم ، قد يقع خطأ أو وهم أو غلط غير مقصود من مالك أو نافع أو ابن عمر ، فهذا شيء محتمل لا يستطيع أحد أن ينكره ، أما أن يكذب مالك على نافع ، أو يكذب نافع على شيخه ابن عمر فهذا ما تنفيه الأدلة التاريخية التي شهدت لهم بالصدق والأمانة والعلم .

إن اتهام أي إنسان بأنه غير ثقة أو غير أمين بلا دليل افتراء لا يمكن قبوله ممن صدر منه إلا إذا استطاع إثبات هذا الاتهام بأدلة واضحة لا شبهة فيها ، فكيف إذا كان هذا الاتهام موجهاً لعالم كبير شهد له مُعاصروه بخلاف ذلك؟ ! .

إذن لم يبق إلا احتمال وقوع خطأ غير مقصود من مالك أو نافع أو ابن عمر كأن يكون مالك- مثلاً- قد سمع الحديث من شيخ آخر عن ابن عمر ، فظن أن هذا الشيخ هو نافع بينما هو تلميذ من تلاميذ ابن عمر الآخرين .

فهذا هو الاحتمال الذي يمكن افتراضه ، أي : وقوع خطأ غير مقصود ، إلا أن

---

(١) انظر ما سبق (ص/ ٧٣) .

هذا الاحتمال يضعف ويزول إذا ثبت ما يلي :

أ - أن مالك بن أنس هو أحد الحفاظ المشهود لهم بقوة الحفظ والضبط وواحد من كبار علماء القرن الثاني ، ومعلوم أن شهادة علماء عصره من شيوخه وأصحابه وتلاميذه ومخالفيه إنما صدرت بناءً على ما شاهدوه ولمسوه منه ، وبناءً على اختبارهم له حيث وجدوه يملي مئات الأحاديث ، ويكررها عن شيوخه سنوات طويلة على مئات التلاميذ الذي يأتون إليه من جميع المدن كل سنة لقراءة الموطأ[1] عليه دون أن يخطئ أو يَهِم أو ينسى أو يخلط بين حديث وحديث آخر . . . إلخ ، مما جعلهم يتعجبون من قوة ذاكرته وحفظه ، ويشهدون له بذلك .

وهذا ما يجعل احتمال وقوع الخطأ منه احتمالاً ضعيفاً .

ب - وقد كان مالك متشدداً في الرواية الحرفية ، لا يروي[2] بالمعنى ، ولا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ، وإذا شك ترك الحديث ، وإذا ثبت أنه حرص منذ أن كان شاباً على الكتابة والتدوين واحتفظ بما كتبه حتى ألف كتابه (الموطأ) فإن احتمال وقوع الخطأ منه يكون حينئذ ضعيفاً جداً .

ج - فإذا أضيف إلى ذلك أنه مِن أكثر تلاميذ نافع ملازمة له وأنه من أخص تلاميذه ، وكانا يصليان معاً في مسجد واحد حتى سمع أحاديث نافع مرات ومرات ، فكلما جاء طلبة جدد لسماع حديث نافع كان مالك يجلس معهم في دروس ومحاضرات شيخه فيسمعها منه مرة أخرى حتى رسخ حفظه لها لكثرة المرات

(١) فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٤) .

(٢) سير الأعلام (٨/ ٧٥) .

التي سمع فيها هذه الأحاديث ومثل هذه الحال تجعل احتمال وقوع الخطأ من مالك في روايته عن نافع احتمالاً ضعيفاً جداً جداً .

د - فإذا وجد الباحث أن هناك عشرات الرواة- وفيهم كثير من كبار العلماء المعاصرين لمالك- قد رووا نفس هذه الأحاديث عن نافع [١] ، كما رواها مالك تماماً ، وأن أقران مالك لم يخالفوه في روايتهم عن شيخهم نافع [٢] ، وبعض هؤلاء العلماء قد ألفوا كتباً كـ (الموطأ) كمحمد بن أبي ذئب ومعمر بن راشد وابن جريج . . . إلخ - فإن الباحث حينئذٍ يصل إلى درجة اليقين بأن مالكاً لم يخطئ في روايته عن نافع ولم يقع منه وهم- وبهذه الطريقة التي تقوم على المقابلة بين روايات التلاميذ عن شيخهم استطاع علماء الحديث معرفة ما قد يقع من خطأ ، وتحديد مصدره ، وهل هو من التلاميذ أو من الشيخ ، وإذا كان من التلاميذ فممن هو؟ وما الصواب؟ . . إلخ [٣] .

إذا ثبت ذلك للباحث فليس أمامه إلا الشك في رواية نافع ، فقد يكون وقع منه خطأ غير مقصود في روايته عن الصحابي عبد الله بن عمر ؛ لأن وقوع الخطأ من الإنسان أمر محتمل ، ولكن هذا الاحتمال يتلاشى إذا وجد الباحث أن حال نافع هو كحال مالك فقد كان :

أ- من كبار علماء تلاميذ الصحابة في القرن الأول .

---

(١) انظر : طبقات ومراتب تلاميذ نافع في سير الأعلام (٥/ ٩٦) ، تهذيب الكمال للمزي (٢٩/ ٣٠٤) ، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٧) .

(٢) انظر : التمييز للإمام مسلم (٢١٩-٢٢٠) حيث كشف خطأ مالك في حديث عن الزهري وذلك بمقارنة روايته برواية أقرانه الذين رووا عن الزهري .

(٣) التمييز لمسلم (١٧٠-١٧٢) ، إحكام الأحكام (١/ ٣٧) ، فتاوى ابن تيمية (٤٥-٤٦) .

ب - وكان من أعلم الناس بابن عمر ، وأحفظهم لأحاديثه وأقواله وآرائه الفقهية حتى إن سالم بن عبد الله بن عمر ، وهو من علماء المدينة الكبار ، كان يعترف لنافع بذلك ، ويقرّ بأنه أعلم وأحفظ منه في حديث أبيه عبد الله بن عمر[1] .

ج - وأنه لازم شيخه عبد الله بن عمر ثلاثين سنة ، وكان خادماً له ، وهي مدة طويلة كافية لأن يحفظ نافع فيها كل أحاديث وآراء شيخه ابن عمر .

د - وإذا أُضيف إلى ذلك ما ثبت بالأدلة التاريخية أن نافعاً كانت له صحيفة قد كتب فيها أحاديثه عن ابن عمر ، وكان العلماء يقرأون عليه هذه الصحيفة[2] ، ويأذن لهم بروايتها عنه[3] ، وكان قد نسخ منها نسخة أرسلها إلى بعض العلماء بعد أن طلب منه ذلك .

هـ - وإذا ثبت أيضاً أن تلاميذ ابن عمر الآخرين قد رووا هذه الأحاديث نفسها التي رواها نافع ، كسالم بن عبد الله بن عمر الذي كان يروي عن أبيه هذه الأحاديث التي يرويها نافع[4] ، وكسعيد بن جبير الذي كان يكتب أحاديث ابن عمر وغيرهم من التلاميذ ، فإنه ليس أمام الباحث إلا الاعتراف بصحة ما رواه مالك عن نافع وصحة ما رواه نافع عن ابن عمر ؛ لأن كلاً منهما قد شاركه جماعة من أصحابه ، ووافقوه في رواية هذه الأحاديث .

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٢) ، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٥) .

(٢) سير الأعلام (٥/ ٩٨ ، ٩٩) .

(٣) وممن كتب أحاديث نافع تلميذه المؤرخ موسى بن عُقبة كما في تاريخ بغداد (٦/ ٣٢٣) ولا تزال هناك مخطوطتان من نسخة وصحيفة نافع رواهما عبيد الله بن عمر وجويرية بن أسماء وهما في حوزة د .الأعظمي . انظر دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٤٧١) .

(٤) انظر : سير الأعلام (٥/ ٩٨) ، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٥) .

فلم يبق إلا ابن عمر ؛ إذ من الممكن أن يقع منه خطأ أو وهم في الرواية ، إلا أننا نجد أن هذا الاحتمال يصبح ضعيفاً جداً إذا علمنا ما يلي :

أ - أن ابن عمر كان من علماء الصحابة وحفاظهم باعتراف الصحابة له بذلك .

ب - وأنه كان من أشدهم تشبهاً بالنبي ﷺ ، وأكثرهم اتباعاً لكل ما يفعله النبي ﷺ ، حتى في الأمور الاعتيادية التي ليست من الشريعة ، التي كان النبي ﷺ يفعلها بصفته البشرية كالمشي والأكل . . . إلخ [1] .

ج - وأنه كانت له صحيفة وأوراق قد كتب فيها بعض الأحاديث .

د - وأن الأحاديث التي يرويها عن النبي ﷺ أكثرها يرويها صحابة آخرون كأبي هريرة وأنس وجابر وعائشة التي كانت تستدرك ما قد يقع أحياناً من الصحابة من الخطأ .

فإذا وجد الباحث أن حديثاً من الأحاديث التي يرويها ابن عمر قد رواه صحابي آخر أو أكثر عن النبي فإنه حينئذ ليس أمام الباحث إلا الاعتراف بصحة نسبة هذا الحديث للنبي ﷺ بعد توافر كل هذه الضمانات التي لا يشترطها المؤرخون فيما يعتمدون عليه من حوادث تاريخية مع أنها تفتقد إلى كثير من الضمانات التي وضعها واشترطها علماء الحديث لقبوله واعتماده .

مع العلم أن أكثر الأحاديث الصحيحة هي من هذا النوع حيث يرويها أكثر من صحابي - اثنان أو أكثر - ويرويها عن كل واحد منهم جماعة من تلاميذه ، بعضهم يكتب مباشرة ، وبعضهم يحفظ مباشرة [2] .

---

(١) انظر : سير الأعلام (٣/ ٢١٣) .

(٢) انظر : الأنوار الكاشفة (٨٠) ، (٨٢) ، وانظر أيضاً الدراسة التطبيقية التي قام بها د . الأعظمي=

٦ - أن المذاهب الفقهية على اختلاف آرائها في كثير من المسائل الفقهية لا تكاد تختلف أو تشكك في صحة الأحاديث التي يتفق علماء الحديث على صحتها ففقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والظاهرية ، بل حتى الشيعة الزيدية متفقون على صحة الأحاديث التي اتفق على صحتها علماء الحديث ، كالأحاديث التي في (الموطأ) و (البخاري) و (مسلم) [١] ؛ ولهذا لا نجد أحداً من فقهاء هذه المذاهب يشكك في صحة ثبوت هذه الأحاديث عن النبي ﷺ حتى وإن لم يعملوا ببعض هذه الأحاديث فإنهم لا يدَّعون عدم صحتها ، بل يقولون أنها منسوخة بأحاديث صحيحة أخرى متأخرة عنها ، أو يقولون بأنها مؤوَّلة وليست على ظاهرها ، إلى غير ذلك من الأسباب المذكورة في كتب العلماء [٢] .

وقد قرأ محمد بن الحسن الشيباني - أحد أئمة الحنفية - ومحمد بن إدريس الشافعي على مالك (الموطأ) ، وقرأه أحمد بن حنبل على الشافعي ، وكان الشافعي يقول عن الموطأ (هو أصح كتاب بعد كتاب الله) [٣] .

فهؤلاء الأئمة الأربعة (محمد بن الحسن ومالك والشافعي وابن حنبل) مع اختلافهم في كثير من المسائل الفقهية فإنهم لا يختلفون في صحة الأحاديث التي

= علي (نسخة) سهيل بن أبي صالح في كتابه دراسات في الحديث النبوي (٢/ ٥٠١- ٥٨٥) .

(١) انظر : فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣١٧) ، العواصم من القواصم (٢/ ٣٣٢) .

(٢) انظر : إحكام الأحكام (٢/ ١٢٨- ١٢٩) ، فتاوى ابن تيمية (١٩/ ١٩٨ - ١٩٩) .

(٣) انظر ما سبق (ص/ ٩٨) ، سير الأعلام (١٠/ ٧ ، ١١ ، ٥٤) في حفظ الشافعي للموطأ وقراءته على مالك ، وانظر أيضاً (الموطأ) - رواية محمد بن الحسن الشيباني - تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف - ط .١- المكتبة العلمية - القاهرة .

في (الموطأ) ، وإن اختلفوا في فهم معانيها ، وهذا هو موقف أتباعهم من الأحاديث التي اتفق أهل الحديث على صحتها في (البخاري) و (مسلم) ، ولا يوجد هناك سبب منطقي يدعو إلى اتفاق فقهاء هذه المذاهب الفقهية المختلفة على صحة هذه الأحاديث لو لم تكن صحيحة بالفعل ، مع العلم بأن هذه المذاهب نشأت وتطورت في أماكن مختلفة (المدينة ، الكوفة ، بغداد ، مصر) منذ القرن الهجري الثاني .

٧ - أن الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها بين الفقهاء كثيرة جداً ، وهي أكثر من أن يضطروا إلى اختلاق أحاديث مكذوبة أو أحاديث غير صحيحة[١] ، خاصة ، وأن فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة وفقهاء الحجاز من أصحاب مالك يحتجون بالحديث المرسل[٢] ، وهو الذي يرويه أحد علماء القرن الأول أو الثاني عن النبي ﷺ مباشرة دون إسناد ، ويرون أن حذف الإسناد هو من باب الاختصار ، فإذا أرسل أحد العلماء الكبار ونسب إلى الرسول ﷺ قولاً أو فعلاً فإنه لا يفعل ذلك إلا إذا كان الحديث قد ثبت عن النبي ﷺ في نظره ؛ لأنه قد يسمعه من جماعة من شيوخه فإذا اطمأن بأنه ثابت عن النبي ﷺ أرسله وحذف الواسطة اختصاراً . بل إن بعضهم يرى أن المرسل أقوى وأصح من المسند المتصل ؛ لأن العالم إذا أرسل وحذف الإسناد كان كمن تكفل وضمن صحة الحديث ، إما إذا ذكر الإسناد فإنه كمن يبرأ من عهدته ، ويحيل على رجال الإسناد ويحملهم مسؤولية ما رووا[٣] .

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨) .

(٢) الفصول للجصاص (٣/ ١٤٥) ، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٤٠٣ - ٤٠٨) .

(٣) الفصول للجصاص (٣/ ١٤٩) ، (٣/ ١٨٩) .

فإذا كان الأمر كذلك فما الذي يدعو الفقهاء إلى تركيب الأسانيد واختلاقها ما دام المرسل عندهم حجة ، ودليلاً بل وأقوى وأصح - في نظر بعضهم - من الحديث الذي فيه إسناد ؟ ! .

٨ - أن هذه الفرضية قد تكون مقبولة لو كان الخلاف في القضايا الفقهية كبيراً يستدعي مثل هذا الاختلاق والتركيب للأسانيد ، والعزو إلى المراجع العليا للاحتجاج ، غير أن الواقع خلاف ذلك ؛ إذ أكثر مسائل الفقه هي قضايا مجمع عليها بين الفقهاء ؛ ولهذا قال ابن تيمية : (الفقه إنما وقع الخلاف فيه في المسائل الدقيقة ، وأما الجليل فلا يتنازعون فيه)[١] .

وقال الزركشي : (مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة ، ولها من الفروع التي يقع الاتفاق منها وعليها ، وهي صادرة عن مسائل الإجماع أكثر من مائة ألف مسألة ، ومسائل الخلاف نحو ألف مسألة) [٢] .

كما ذكر أيضاً أن أكثر هذه المسائل الخلافية يسوغ ويجوز فيها الاختلاف ، ولا يُعاب على من قال بأحد القولين ؛ لأنها قضايا اجتهادية ، خاصة وقد ثبت عن أئمة المذاهب أنهم كانوا يأمرون تلاميذهم باتباع الدليل وأن لا يقلدوهم[٣] ، ولهذا لم يظهر التعصب المذهبي إلا بعد عصر هؤلاء الأئمة وبعد عصر تلاميذهم المجتهدين أي : بعد القرن الثالث ، وبعد تدوين جميع السنة والأحاديث النبوية ، فلم يعد هناك مجال لاختلاق الأسانيد وتركيبها ، لأن المذاهب الفقهية قد استقرت من

---

(١) فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٨٤) .

(٢) البحر المحيط (٤/ ٤٣٩) .

(٣) فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ١٠) .

جهة ، والأحاديث والسنن قد تم تدوينها كلها من جهةٍ أخرى .

ومما يؤكد ذلك هو كثرة مخالفة كثير من تلاميذ هؤلاء الأئمة لهم واختيارهم في كثير من المسائل أقوال الأئمة الآخرين إيماناً منهم بمبدأ الاجتهاد واتباع الدليل والسنة[١] .

٩ - ثم على فرض صحة هذه الدعوى ، وعلى فرض أنه لاتوجد هناك أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ ، فإن أقوال وفتاوى الصحابة وآراءهم الفقهية وتفسيرهم وفهمهم لنصوص القرآن حجة كافية عند الفقهاء ؛ لأنهم تعلموا على يد الرسول ، وشاهدوا تطبيق الرسول ﷺ للشريعة ، فهم أعلم الناس بالرسول ﷺ وبالقرآن ، وأقوالهم كثيرة جداً ، حتى قال أحمد بن حنبل : (ما من مسألة إلا وتكلم الصحابة فيها أو في نظائرها) [٢] .

وكما احتج الفقهاء بإجماع الصحابة كذلك احتجوا بقول الصحابي الواحد إذا لم يخالفه صحابي آخر [٣] .

فليس هناك داع لاختلاق الأسانيد وتركيبها إلا إذا افترضنا أيضاً أنه لا يثبت عن الصحابة شيء ، حتى آراؤهم الفقهية ، وهذه مكابرة لا يستطيع أحدٌ ادِّعاءها ، ولو لم يكن هناك إلا فقه وتفسير ابن عباس (ت ٦٨هـ)- ابن عم النبي ﷺ - لكان كافياً ، وقد كان عالماً كبيراً ، وكان الصحابة يرجعون إليه في تفسير القرآن [٤] ،

---

(١) فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ١١) .

(٢) فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٨٥) .

(٣) انظر : الفصول للجصاص (٣/ ٣٦١) .

(٤) انظر : فتح الباري (٨/ ٩٩) ، الإصابة (٢/ ٣٣٠) ، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٧) .

وكان عبد الله بن مسعود يشهد له بالعلم بالتفسير [1] ، كما كان ابن عباس أعلم الناس بقضاء النبي ﷺ وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان وعلي [2] ، وكان فقيهاً عظيماً ، إذا خالفه أحد من الصحابة في قضية فقهية أخذ يجادله فيها حتى يقنعه برأيه [3] ، وكذلك كان أحد حفّاظ الحديث والسنة ، حتى إنه كان يسأل ثلاثين صحابياً من كبار الصحابة عن المسألة والحديث الواحد ليتأكد من صحته عن النبي ﷺ [4] .

ولهذا كانوا يسمونه بالحَبْر والبَحْر لغزارة علمه ؛ لأنه كان جامعاً بين علم التفسير والحديث والفقه والقضاء ، وقد بلغ عدد تلاميذه المشهورين نحو (٢٠٠) مائتي عالم [5] ، أصبحوا بعده أئمة عصرهم ، وكان يلقي دروسه في المسجد الحرام بمكة ، ويملي على تلاميذه وهم يكتبون ، وكانوا في آخر حياته يقرؤون هم عليه كتبه وهو يصحح لهم [6] ، وقد بلغت فتاويه الفقهية نحو عشرين مجلداً [7] .

وقد قال المؤرخ الكبير موسى بن عقبة-وهو من تلاميذ تلاميذ ابن عباس- : (وضع عندنا كُريب حِمْلَ بعيرٍ من كتب ابن عباس) [8] .

---

(١) سير الأعلام (٣/ ٣٤٧) .

(٢) سير الأعلام (٣/ ٣٥٠) ، مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣) .

(٣) سير الأعلام (٣/ ٣٥١) .

(٤) سير الأعلام (٣/ ٣٤٤) .

(٥) سير الأعلام (٣/ ٣٣٣) .

(٦) سير الأعلام (٣/ ٣٥٤) .

(٧) إحكام الأحكام (٥/ ٩٢) ، سير الأعلام (٣/ ٣٥٨) .

(٨) انظر : سير الأعلام (٤/ ٤٨٠) ، وفتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٢٠- ٣٢٥) .

فإذا ثبت ذلك كله بما لا مجال للشك فيه ، وإذا افترضنا أنه لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة الآخرين أي حديث ، أو رأي فقهي ، أو حكم قضائي ، فإن ما ثبت عن ابن عباس وحده من آراء فقهية وتفسير للقرآن كاف لأنه لا يخرج عن كونه مأخوذاً عن النبي ﷺ أو كبار أصحابه ؛ لأنهم المصدر الذي أخذ عنه ابن عباس كل هذه العلوم ، فلو افترضنا جدلاً أن ابن عباس لم يعز ولم ينسب شيئاً مما قاله وأفتى به للنبي ﷺ أو الصحابة الآخرين لكان المتبادر للذهن أنه إنما أخذ هذه العلوم الشرعية من النبي ﷺ أو كبار أصحابه ؛ لأنه لم يدرس ولم يتعلم إلا على أيديهم ، وهو من أعلم الناس بهم وبآرائهم الفقهية ، والقضائية ، فلو لم يكن هناك واسطة بين النبي ﷺ وأصحابه ، وأتباعهم من جهة أخرى إلا ابن عباس لكفى ، فكيف وهناك مئات بل آلاف الصحابة الذين انتشروا في كل مكان حتى إن مدينة واحدة كالكوفة كان فيها من علماء الصحابة الكبار ثلاثمائة صحابي ، عنهم أخذ أهل الكوفة القرآن والسنة والفقه [1] ، وليس عند هؤلاء الصحابة شيء يعلمونه لأتباعهم إلا ما تعلموه من النبي ﷺ .

وأخيراً فإن آراء (جولدتسيهر) و (شاخت) و (روبسون) حول السنة يمكن قبولها لو استطاعوا إقامة الأدلة والبراهين القطعية اليقينية على صحة هذه الآراء ، فأما ما دامت مجرد تخمينات وظنون ، وما دام لم يوجد أحد من مؤرخي تلك الفترة قد أشار إلى شيء مما ذكروه ، وما دام بين أيدينا مئات النصوص والأدلة التاريخية في عشرات المصادر والمراجع تثبت وجود كتب في الحديث والسنة منذ القرن الأول الهجري ، فليس أمام الباحث الموضوعي إلا الاعتراف بخطأ النتائج التي

(١) انظر الفصول للجصاص (٣/ ٣٢٣) .

توصل إليها أصحاب هذه الآراء ، والالتزام بما أكده المؤرخون الذين ذكروا كثيراً من هذه الكتب والصحف ، وكذلك بما نقله منها علماء الحديث الذين أدخلوها في كتبهم أو اقتبسوا منها ، التي لا يزال بعضها مخطوطاً إلى اليوم .



الفصل الثالث
كتب (أحاديث الأحكام)
ومراحل تطورها

كتب (أحاديث الأحكام)

ومراحل تطورها

كتب أحاديث الأحكام هي الكتب التي اعتنت بجمع الأحاديث النبوية الخاصة بالفقه الإسلامي التي يحتاجها الفقهاء لاستنباط الأحكام الشرعية ، وقد حاول المستشرقون إثارة الشبه حول أحاديث الفقه على وجه الخصوص للوصول إلى إثبات دعواهم أن الفقه الإسلام لا يقوم على أدلة صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ ؛ ولهذا كان لابد من تتبع مراحل ظهور هذا النوع من التأليف في هذا الفن الحديثي لإثبات بطلان هذه الدعوى ، كما أثبتنا بطلان شبهاتهم حول السنة على وجه العموم في الفصلين الأولين .

هذا ولم يقف الباحث على نصٍّ تاريخي يحدد أو يشير إلى أول من ألف كتاباً خاصاً في (أحاديث الأحكام) ، وهي الأحاديث الخاصة بأدلة الفقه الإسلامي غير أنه يمكن القول بأن الصحابي عبد الله بن عمرو هو أول من اعتنى بجمع وكتابة هذه الأحاديث في صحيفته (الصادقة)[1] ، وقد قال ابن تيمية عن هذه الصحيفة التي كانت عند عمرو بن شعيب[2]-حفيد الصحابي عبد الله بن عمرو- : «كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليها علماء الإسلام» [3] .

---

(١) انظر ما سبق (ص/ ٦٧) .

(٢) انظر ما سبق (ص/ ٣٦) .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٨-٩) .

وهذا واضح جداً كما يتبين من مراجعة المصادر الحديثية كمسند أحمد أو المصنَّف أو السنن التي تضمنت واشتملت على أحاديث هذه الصحيفة [١] .

ويظهر أن القاضي عامر الشعبي (٣٠-١٠٦هـ)-وهو من تلاميذ الصحابة[٢] كانت له عناية بجمع أحاديث الأحكام في كتاب واحد ، وهذا ما يُفهم من قول تلميذه عاصم : (عرضنا على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها) [٣] ، فهذا نص صريح على أن تلاميذ الشعبي كانوا يقرؤون عليه كتاباً خاصاً في (أحاديث الفقه) ، وكان يأذن- بعد ذلك- لهم برواية هذه الأحاديث عنه .

وهذا لا يعني أن باقي العلماء لم يكونوا يعرفون هذه الأحاديث ، لأنه لا يمكن لأحد-أصلاً- أن يصبح فقيهاً أو قاضياً إلا إذا كان عالماً بـ (أحاديث الأحكام)[٤] ، وقد قال الشافعي (ت ٢٠٥هـ) : (أصول الأحكام نيف وخمس مائة حديث كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثاً ، وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث)[٥] .

ولا شك أن (موطأ) مالك هو شرح لهذه الأحاديث الفقهية ، وهو كتابٌ جامعٌ بين الحديث والفقه ، وهو يتضمن أكثر من خمسمائة حديث فقهي[٦] ، كما أن

---

(١) انظر أطراف المسند لابن حجر (٤/ ٢٦-٥٣) .

(٢) انظر ما سبق (ص٦٩/) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٦) .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٠٠) والفصول في الأصول للجصاص (٤/ ٢٧٣) .

(٥) سير الأعلام (٨/ ٤٥٧ ، ٤٥٩) ومعنى (أصول الأحكام) أي الأحاديث الرئيسية التي يقوم عليها الفقه الإسلامي ولا ينفي ذلك وجود أحاديث فرعية هي عبارة عن زيادة بيان وتفصيل أو تكرار لما في الأحاديث الرئيسية التي سماها الشافعي بـ (أصول الأحكام) .

(٦) انظر : فضل الموطأ : محمد بن علوي بن عباس (ص/ ٣٥)- الطبعة الأولى- ١٩٧٨م- دار السعادة - مصر .

الأحاديث الفقهية التي كانت عند سفيان بن عيينة هي نحو هذا العدد ، وهي في (مسند) الحميدي الذي هو في الحقيقة كتاب سفيان كان يمليه على تلميذه الحميدي[1] . كما كتب أحمد بن حنبل أحاديث شيخه سفيان بن عيينة ورواها في مسنده ، وكذلك فعل الشافعي الذي كان من أجل تلاميذ مالك وسفيان بن عيينة ، وقد درس عليهما ، وحفظ كتبهما ، وقرأها عليهما عندما كان في الحجاز[2] ، ولهذا كان خبيراً بعدد أحاديث الفقه عند كل واحد منهما ، وقد روى عنهما هذه الأحاديث في كتابه (الأم) ومع هذا كله لم يؤلّف ولَم يجمع مالك ولا سفيان ولا الشافعي -نفسه- كتاباً خاصاً في أحاديث الأحكام ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم حاجتهم لمثل هذه الكتب الخاصة في هذا الموضوع ، لأن كتبهم كانت عامة تضم إلى جانب أحاديث الأحكام أحاديث أخرى في الآداب أو السير أو التفسير أو العقيدة ، كما أنها تتضمن شرحاً لمعاني هذه الأحاديث ، مما يجعلها في دائرة كتب الفقه لا دائرة كتب الحديث .

ولم تظهر الحاجة للتأليف الخاص في هذا الموضوع إلا بعد القرن الهجري الثاني ، حيث بدأ ظهور كتب خاصة بأحاديث الأحكام وأدلة الفقه مرتبة على الأبواب الفقهية .

هذا ويمكن اعتبار كتاب (المنتقى في الأحكام)[3] ، للحافظ عبد الله بن علي ابن الجارود (٢٣٠-٣٠٧هـ) من أوائل كتب أحاديث الأحكام الخاصة بأحاديث

---

(١) انظر : مسند الحميدي .

(٢) انظر : سير الأعلام (٨/ ٤٥٧-٤٥٩) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٩٤) .

الفقه ، وقد قال عنه الذهبي : (مجلد واحد في الأحكام ، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً ، إلا في النادر ، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد) [1] ؛ ولهذا سماه (المنتقى) ، ويبلغ عدد أحاديثه (١١١٤) حديثاً ، مرتبة على الأبواب الفقهية ، يبدأ بالطهارة ، ثم الصلاة ، وينتهي بالفيء والخراج .

وهو يروي هذه الأحاديث بالأسانيد عن شيوخه ، وهو من تلاميذ تلاميذ مالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل ، وكتابه مطبوع ومحقق [2] .

ولعل هذا الكتاب هو الذي مهد الطريق لتطور التأليف في كتب (الأحكام) الخاصة بالأدلة ، فقد كان مشتهراً بالأندلس منذ أواخر القرن الهجري الثالث ، مما دعا الحافظ قاسم بن أصبغ (٢٥٠-٣٤٠هـ) محدّث وفقيه قرطبة إلى تأليف كتاب بعنوان (المنتقى) على نحو كتاب ابن الجارود ، خاص بأحاديث الأحكام ، وعلى نفس ترتيبه وطريقته [3] ، حيث يروي الأحاديث بأسانيده مرتبة على الأبواب الفقهية .

وقد كانت كتب قاسم بن أصبغ من أشهر المؤلفات في الأندلس منذ القرن الهجري الرابع ، وقد استفاد منها كبار العلماء كابن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣هـ) وابن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) وغيرهم [4] ، مما سيمهد الطريق لظهور مؤلفات عبد الحق

---

(١) سير الأعلام (١٤/ ٢٣٩) .

(٢) انظر : غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود - لأبي إسحاق الحويني - ط الأولى - ١٩٨٨م - الكتاب العربي - بيروت .

(٣) الرسالة المستطرفة (٢٥) .

(٤) سير الأعلام (١٥/ ٤٧٣) .

الأشـــبـيـلي الأندلسي (الأحكام الكبـــرى) و (الأحكام الوسطى) و (الأحكام الصغرى)-كما سيأتي شرحه- متأثراً بطريقة القاسم بن أصبغ وابن الجارود ومطوِّراً ومهذباً لها .

هذا وفي الفترة التي ظهر فيها كتاب القاسم بن أصبع (المنتقى) في الأندلس ظهر في مصر كتاب آخر في (الأحكام) بعنوان (المنتقى) للحافظ سعيد بن عثمان ابن السكن البغدادي (٢٩٤-٣٥٣هـ) ، نزيل مصر ، وبها تُوفي ، وفيها اشتهرت كتبه [١] ، وكتابه (صحيح المنتقى) مرتب على الأبواب الفقهية وهو خاص بالأحكام ، غير أنه حذف منه الأسانيد ، واقتصر فيه على النصوص والأدلة الفقهية التي أجمع عليها الفقهاء ، أو احتج بها بعضهم [٢] .

ثم تطور التأليف في هذا الفن بعد القرن الرابع ، وأصبح التأليف أكثر شمولية ، وأكثر اعتماداً على المصادر الحديثية الرئيسية ، وقد جمع وألف العلماء مادة كتب (أحاديث الأحكام) في هذه الفترة من كتب السنة المشهورة كصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، وابن ماجة ، والنسائي ، ومسند أحمد . . . إلخ .

ومع أن مؤلفي كتب (أحاديث الأحكام) في هذه المرحلة من مدارس فقهية مختلفة فإن هذه الكتب قد أصبحت مصادر تعليمية مهمة يحفظها الطلاب عن ظهر قلب ، ويدرسها ويشرحها كثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم الفقهية ؛ لأن مصادرها الرئيسة هي في الأصل مصادر مشتركة بين جميع المذاهب ، فالجميع

(١) سير الأعلام (١٦/ ١١٧) .

(٢) الرسالة المستطرفة (٢٥) .

يعتمد على (الصحيحين) و (السنن الأربعة) و (مسند أحمد) . . . إلخ ؛ ولأن كثيراً من (أحاديث الأحكام) هي أدلة متفق عليها بين جميع المذاهب الفقهية وإن اختلفوا في كيفية الاستدلال بها ، كما هو الحال في (آيات الأحكام) ، فكما أنه لا خلاف في كونها أدلة ومصدراً للتشريع عند جميع الفقهاء ، وإن كانوا يختلفون في تفسير الآيات وفهم معانيها وكيفية الاستدلال بها ، فكذلك الحال مع الأحاديث الصحيحة ، تماماً كاختلاف رجال القانون ورجال القضاء في تفسير وفهم النص القانوني ، أو المادة الدستورية ، مع أنهم متفقون على مرجعيتها ولزوم العمل بها وإن اختلفت آراؤهم في فهمها .

هذا وقد قصد مؤلفو كتب (أحاديث الأحكام) بعد القرن الرابع أن يختصروا الوقت والجهد على المتخصصين بالفقه ، ليحفظوا هذه الكتب ؛ ولهذا تفننوا في اختصارها بحذف الأسانيد ، وحذف المكرر ، وحذف كل كلام متصل بالأحاديث لا تعلق له بالحكم الفقهي .

وهذه نبذة تاريخية عن كتب (أحاديث الأحكام) في هذه المرحلة ، وأشهر هذه الكتب[1] :

١ - (الأحكام الشرعية) للحافظ محمد بن عبد الحق الأشبيلي (ت ٥٨١هـ) ، وهي ثلاثة كتب كبرى ، ووسطى ، وصغرى[2] مختصرة ، وقد ألف أولاً (الكبرى) ، وذكر فيها أسانيد وروايات كل حديث بأسانيد أصحاب المراجع التي نقل عنها ،

(١) انظر : (الرسالة المستطرفة) للكتاني (١٧٨-١٨٠) ، و (أصول التخريج) د . الطحان (١٢٤) .
(٢) انظر : مقدمة الباحث خالد العنبري لـ (الأحكام الشرعية الصغرى) (١/ ٥٣-٦٢) ، و (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٢١/ ١٩٩) .

ثم اختـصرها بـ (الوسطى) ، فحذف الأسانيد ، وحذف بعض الأحاديث والروايات ، كما حذف بعض كلامه وشرحه [1] .

ثم اختصر (الوسطى) في (الصغرى) حيث حذف الأحاديث الضعيفة ، واقتصر على الأحاديث الصحيحة حيث قال في مقدمة (الصغرى) : (تخيرتها صحيحة الإسناد ، معروفة عند النقاد ، قد نقلها الأثبات ، وتداولها الثقات ، أخرجتها من كتب الأئمة ، وهداة الأمة . .) [2] .

وقد ذكر في آخر مقدمته الهدف من هذا الاختصار ، وأنه لتسهل هذه الأحاديث على من أراد حفظها ، وتقرب على من أراد التفقه فيها ، والنظر في معانيها [3] .

ويمكن اعتبار عبد الحق الإشبيلي الأندلسي أول من ألف في هذا الفن* وهو أيضاً الذي طوره وهذبه باختصاره للكبرى ثم للوسطى ، حيث أصبحت (الصغرى) نموذجاً ينسج العلماء على منواله . هذا وما زالت (الأحكام الكبرى) مخطوطة ، ومنها نسخة في دار الكتب المصرية (٢٩ حديث) [4] .

---

(١) مقدمة خالد العنبري (١/ ٥٥) .

(٢) الأحكام الشرعية الصغرى (١/ ٧١) .

(٣) نفس المصدر (١/ ٧٢) .

* سبقه شيخه الفقيه أحمد بن أبي مروان إلى التأليف في هذا الفن ، وقد كان فقيهاً ظاهرياً ، وحافظاً محدثاً كبيراً ، وألف (المنتخب المنتقى) وعليه بنى عبد الحق الأشبيلي كتابه (الأحكام) ، وكان تلمذه ، وقد توفى بالأندلس سنة (٥٤٩هـ) انظر : السير للذهبي (٢٠/ ٢٤٩) ، (٢١/ ١٩٩) .

(٤) وانظر المصدر السابق (١/ ٥٤) ، وبركلمان (٦/ ٢٧٩) .

أما (الأحكام الوسطى) فلها نُسخ كثيرة في عدة أماكن : في المكتبة الظاهرية بدمشق ، والخديوية بمصر ، والخزانة العامة والملكية بالرباط ، وبخزانة القرويين بفاس المغرب [1] .

وأما (الأحكام الصغرى) فقد تم طبعها في مجلدين [2] .

وعبد الحق الأشبيلي ، وإن كان فقيهاً على مذهب الإمام مالك [3] ، فإن كتابه (الأحكام) جامع لأدلة الفقه عامة دون تقيد بمذهب معين ، فقد كان من كبار علماء الحديث الذين لا يتعصبون لمذاهبهم الفقهية ، بل يتبعون الحديث الصحيح[4] .

وقد شرح كتابه (الأحكام الشرعية الصغرى) جماعة من العلماء منهم[5] :

(أ) محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي (ت ٧٨١هـ) .

(ب) محمد بن عمر بن المرحل الشافعي (ت ٧١٦هـ) .

(ج) عبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة (ت ٦٦٢هـ) .

(د) عبد العزيز بن خلف بن إدريس السلمي الشاطبي (ت ٦٦٢هـ) .

٢ - (الأحكام الكبرى) و (عمدة الأحكام) للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (ت ٦٠٠هـ) .

---

(١) انظر بركلمان (٦/ ٢٧٩) ، ومقدمة العنبري عن (الأحكام الصغرى) (١/ ٥٨) ، والشرح والتعليقات لعبد الرحمن بن عقيل الظاهري (١٣٠-١٣٣) .

(٢) تحقيق الهليس وإشراف العنبري ـ ط ١ ـ ١٩٩٣ ـ مكتبة ابن تيمية .

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (١٧٥) .

(٤) انظر مقدمة العنبري (للأحكام الصغرى) (١/ ٣٣) .

(٥) انظر المصدر السابق (١/ ٦٠) .

قال عنه الذهبي : (صاحب «الأحكام الكبرى» ، و «الصغرى») [1] ، وقصد بـ (الصغرى) كتابه المشهور بـ (عمدة الأحكام) ، وهو مطبوع متداول[2] ، اقتصر فيه على أحاديث الأحكام المتفق عليها بين البخاري ومسلم على سبيل الاختصار ؛ إذ بلغ عدد أحاديثه نحو (٤٣٠) حديثاً فقط مرتبة على الأبواب الفقهية ، وقد حذف أسانيدها ، واكتفى بذكر اسم الصحابي في أول الحديث ، وأحياناً يشرح بعض الألفاظ الغريبة ، ويذكر بعض الروايات التي توضّح المراد دون إطالة ، ويظهر أن (عمدة الأحكام) مختصر من (الكبرى) ، وهو أيضاً بلا أسانيد واسمه (الأحكام على أبواب الفقه)[3] ، وهو في حكم المفقود ، ويحتمل أنه تأثر خُطا الأشبيلي ، واتبع طريقته . وقد اعتنى العلماء عناية كبيرة بـ (عمدة الأحكام) ، فقد شرحه كل من[4] :

أ - ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) في كتابه (إحكام الأحكام) ، وهو مطبوع متداول .

ب - عمر بن علي الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ) في كتابه (رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام) .

ج - محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي (ت ٧٨١هـ) الذي شرحه في كتابه (تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام) .

د - عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤هـ) ، شرحه في كتابه (الإعلام بفوائد

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٤) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٤) .

(٣) انظر مقدمة أحمد شاكر لـ (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام) (١/ ٤٦) .

(٤) انظر مقدمة عبد القادر الأرنؤوط لـ (عمدة الأحكام) (١٠) ، والرسالة المستطرفة (١٨٠) .

عمدة الأحكام)[1] .

هـ - محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي (ت ٨١٧هـ) شرحه في (عدة الحكام) .

و - أحمد بن عبد الله العامري الغزي الدمشقي (ت ٨٢٢هـ) ، وأكمله ابنه محمد ابن أحمد الغزي (ت ٨٦٤هـ) .

ر - محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) .

ك - عبد القادر بن بدران (ت ١٣٤٦هـ) في كتابه (موارد الأفهام) .

٣ - «الأحكام الكبرى » و «المنتقى من أحاديث الأحكام» كلاهما للمجد عبدالسلام ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي (ت ٦٥٣هـ) . وكتابه (المنتقى) مشهور ومتداول مطبوع ، وقد انتقاه من كتابه (الأحكام الكبرى)[2] ، وبلغت أحاديث (المنتقى) (٥٠٢٩) حديثاً[3] ، مرتبة على الأبواب الفقهية . وهو أكبر كتاب مطبوع في أحاديث الأحكام : (يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها ، ويعتمد علماء الإسلام عليها)[4] . وقد استخرجها من الكتب السبعة والدارقطني والبيهقي وغيرها من المصادر الأصلية للسنة ، إلا أنه حذف أسانيدها ، وقد بثَّ فيه آراءه الفقهية في مواطن كثيرة ، وقام بشرح (المنتقى)

---

(١) منه في المكتبة الظاهرية نسخة برقم (٥٣٣٧) ، وبالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى تحت رقم (٢١٦٠-٢١٦٤) ، وانظر (كشف الظنون) (١٠٣) ومقدمة محقق (تحفة المحتاج) لابن الملقن (١/ ٧٠) .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٢) .

(٣) انظر المنتقى من أخبار المصطفى ــ تحقيق محمد حامد الفقي .

(٤) المصدر السابق (١/ ٣) .

جماعة من كبار العلماء منهم[1] :

أ - محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) .

ب - أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل الحنبلي (ت ٧١هـ) ولم يكتمل .

ج - عمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ) ولم يكمله .

د - محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) في كتابه (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) ، وهو مطبوع .

٤ - (الخلاصة في أحاديث الأحكام)[2] لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي الدمشقي ، ويسمى أيضاً بـ (خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام) .

٥ - (الإمام بأحاديث الأحكام) و (الإلمام بأحاديث الأحكام) ، كلاهما لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد المالكي الشافعي (ت ٧٠٢هـ) .

وقد اختصر (الإلمام) من كتابه (الإمام)[3] ، قال حاجي خليفة : (جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد)[4] . وتبلغ أحاديث (الإلمام) (١٤٧١) حديثاً وهو مطبوع ،وقد قال في مقدمة هذا الكتاب : (وشرطي فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مُزكِّي رواة الأخبار ، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ ، أو أئمة الفقه النظَّار) .

---

(١) المصدر السابق مقدمة المحقق (ص/ ت) .

(٢) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٩) ، ويقع في (١٣٤) ورقة . وانظر (كشف الظنون) (١/ ٧١٧) .

(٣) الرسالة المستطرفة (١٨٠) ، وانظر : تذكر الحفاظ (٤/ ١٤٨٢) .

(٤) كشف الظنون (١/ ١٥٨) .

وقد شرح بعضه ولم يكمله ، وقيل : إنه أكمله ، ولم يوجد بعد وفاته إلا بعضه[1] . قال الكتاني : (شرح بعضاً من المختصر شرحاً عظيماً ، برع فيه سماه (الإمام في شرح الإلمام)[2] .

وشرحه أيضاً محمد بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)[3] .

٦ - (الأحكام الكبرى) و (المحرَّر في الأحكام)[4] . كلاهما للحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) .

و(المحرر) مطبوع ، ويبلغ عدد أحاديثه (١٣٠٤) حديثاً مرتبة على الأبواب الفقهية ، قال في مقدمته : (هذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية ، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين والحفاظ المعتمدين كـ (مسند) الإمام أحمد بن حنبل ، و (صحيحي) البخاري ومسلم . . . .)[5] .

وقد أثنى على كتابه هذا الحافظُ ابن حجر ، فقال : (جوَّده جداً)[6] . غير أنه عدَّه اختصاراً لكتاب (الإلمام) لابن دقيق العيد ، وكذا قال السيوطي وسماه : (المحرر في اختصار الإلمام)[7] ، وكذلك تابعهما على هذا القول حاجي خليفة

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الرسالة المستطرفة (١٨٠) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨٢) ويقوم أحد الطلبة بتحقيقه الآن لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض .

(٣) كشف الظنون (١/ ١٥٨) .

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٧) ، والدر المنضد (٤٤) وحاشيته .

(٥) المحرر (١/ ٧٩) تحقيق يوسف المرعشلي .

(٦) الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٢) .

(٧) طبقات الحفاظ (٥٢٥) .

(ت١٠٦٧هـ) [١] ، وعده من مختصرات (الإلمام) ، وكذا قال الشوكاني [٢] ، ونقل هذا القول عن الذهبي ، ولكن ابن عبد الهادي لم يذكر في مقدمة كتابه شيئاً من ذلك ، بل ذكر أنه انتخبه : (من كتب الأئمة المشهورين . . إلخ) . وهذا نص صريح من المؤلف ينفي قول من قال بأنه مختصر من (الإلمام) ، وكذلك نص ابن عبد الهادي على أنه رتبه على ترتيب بعض فقهاء زمانه [٣] . ولو كان مختصراً (للإلمام) لسار فيه على طريقة ابن دقيق العيد والتزم ترتيبه كما هي العادة في المختصرات ، ثم إن عدد الأحاديث وحجم الكتابين متقارب جداً ، ولو كان مختصراً لكان ثلث أو نصف (الإلمام) .

كل هذا يؤكد أن كتاب (المحرر) هو من جمع وانتخاب ابن عبد الهادي نفسه من المصادر الأصلية للسنة كما قال هو في مقدمة كتابه . وأما كتابه (الأحكام الكبرى) فليس هناك معلومات كافية عنه ، فقد قال ابن رجب عنها (مرتبة على أحكام الحافظ الضياء) [٤] ، وقال السيوطي : (والأحكام في الفقه)[٥] ، فيحتمل أن يكون من كتب (أحاديث الأحكام) ، وهو الذي يظهر من مؤلفات ابن عبد الهادي ؛ إذ أكثرها في علم الحديث ، ويحتمل أن يكون من كتب الفقه ، كما قال السيوطي . ومعلوم أن كتب أحاديث الأحكام موضوعة من أجل الفقه ، فلعل السيوطي أراد هذا المعنى في قوله : (في الفقه) .

(١) كشف الظنون (١/ ١٥٨) .
(٢) البدر الطالع (٢/ ١٠٨) .
(٣) المحرر (١/ ٧٩) .
(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٧) .
(٥) طبقات الحافظ (٥٢٥) .

وقول ابن رجب عنها بأنها : (مرتبة على أحكام الحافظ الضياء) محمد ابن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (ت ٦٤٣هـ) يكشف لنا عن المقصود بقول ابن عبد الهادي في مقدمة (المحرر) : (ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا) أي : الضياء المقدسي الذي ألف كتاب (الأحكام) [١] ، في ثلاثة مجلدات .

وابن عبد الهادي والضياء كلاهما مقدسي حنبلي ، فإذا كان ابن عبد الهادي قد رتب (الأحكام الكبرى) على ترتيب الضياء المقدسي في كتابه (الأحكام) كما قال ابن رجب ، فيظهر أنه رتب (المحرر) على وفق هذا الترتيب أيضاً .

وأما قول محقق كتاب (المحرر) : إن المقصود بقول ابن عد الهادي (بعض فقهاء زماننا) هو المجد ابن تيمية في كتابه (المنتقى) [٢] ، فليس عليه دليل ، بل نظرة سريعة في فهرس كلٍّ منهما تنفي هذا القول كما في كتاب الطهارة ففي (المحرر) جاء الترتيب هكذا : (باب المياه ، باب الآنية ، باب السواك ، باب صفة الوضوء ، باب المسح على الخفين ، باب نواقض الوضوء ، باب حكم الحدث ، باب آداب قضاء الحاجة . . إلخ) .

بينما جاء الترتيب في (المنتقى) هكذا : (أبواب المياه ، أبواب تطهير النجاسات ، أبواب الأواني ، أبواب حكم التخلي ، أبواب السواك ، أبواب صفة الوضوء . . إلخ) .

بل إن ابن تيمية نفسه قد قال في مقدمة (المنتقى) [٣] : (ورتبت الأحاديث في

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٨) ، والدر المنضد (٣٥) ، وانظر أيضاً (السِّير) للذهبي (٢٣/ ١٢٨) .
(٢) المحرر (١/ ٧١) .
(٣) المنتقى (١/ ٣) .

هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا . .) .

٧ - (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) و (البلغة في أحاديث الأحكام) تأليف عمر بن أحمد بن الملقن الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ) .

وقد ألفه لخدمة كتاب (منهاج الطالبين) في الفقه الشافعي ، تأليف محي الدين النووي ، وجعله مرتباً على نفس ترتيب أبواب ومسائل (المنهاج) ، وقد ذكر في مقدمة (التحفة) أنه لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً ، ولا يذكر الضعيف إلا عند الحاجة مع بيان ضعفه [1] . ويبلغ عدد أحاديثه (١٨٢٥) حديثاً ، وقد اختصر ابن الملقن كتابه (التحفة) ، وسمى المختصر (البلغة في أحاديث الأحكام) [2] ، حيث اقتصر على أحاديث البخاري ومسلم فقط كما فعل عبد الغني المقدسي في (عمدة الأحكام) .

وقد قال في مقدمة (البلغة) : (فهذة بلغة في أحاديث الأحكام ، مما اتفق عليه الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج ، مرتبة على أبواب (المنهاج) للعلامة محيي الدين النووي ، انتخبتها من تأليفي (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) .

٨ - (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) ، وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وقد قام بشرحه في كتابه (طرح التثريب في شرح التقريب) ، ولم يكمله ، ثم أكمله ابنه الحافظ أبو

---

(١) انظر (تحفة المحتاج) (١/ ١٢٩ ـ ١٣١) تحقيق اللحياني .

(٢) منه نسخة مخطوطة في الظاهرية برقم (٣٥٨ حديث) ومنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٤٩١) انظر مقدمة اللحياني لـ (تحفة المحتاج) (١/ ٧٤) .

زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦هـ) [١] .

٩ - (دلائل المنهاج) [٢] تأليف عبد الملك بن علي الشافعي الحلبي (ت ٨٣٩هـ) ، وهو أيضاً لخدمة كتاب (المنهاج) ، ككتاب ابن الملقن ، وقد قال مؤلفه في مقدمته : (نقلت ما في هذا المجموع من الأحاديث من ثلاثة كتب (الإلمام) للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، وكتاب (المنتقى) للشيخ مجد الدين عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى ، وكتاب (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) للشيخ سراج الدين بن الملقن) .

١٠ - (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المصري (ت ٨٥٢هـ) . وهو من أشهر كتب أحاديث الأحكام ، ومطبوع متداول ، وتبلغ أحاديثه نحو (١٥٠٠) حديثاً تقريباً مرتبة على الأبواب الفقهية ، وختمه بباب جامع في الآداب .

وقد شرحه القاضي حسين بن محمد المغربي الصنعاني (ت ١١١٩هـ) ، وسماه (البدر التمام شرح بلوغ المرام) ، وقد اختصر هذا الشرح وزاد عليه فوائد مهمة[٣] : السيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في كتابه

---

(١) والكتاب مطبوع بدمشق في أربع مجلدات ، وانظر (كشف الظنون) (١/ ٤٦٤) .

(٢) منه نسخة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة في (٢١٥) ورقة برقم (٢٩٣) وقد حققها بعض الطلبة في الدراسات العليا كرسالة علمية وانظر دراسة اللحياني لـ (تحفة المحتاج) (١/ ١١٦) ، وانظر أيضاً (الضوء اللامع) (٥/ ٨٧) .

(٣) انظر مقدمة سبل السلام (١/ ٢١) .

المشهور (سبل السلام) ، وهو مطبوع متداول ، وقد هذبه الأمير صديق حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) في كتابه (فتح العلاّم)[1] .

فهذه أشهر كتب (أحاديث الأحكام) يكشف تطورها عن مدى عناية علماء الحديث بهذا الفن منذ عصر الصحابة ، ثم التابعين ، ثم أتباعهم ومن جاء بعدهم جمعاً وتأليفاً وتهذيباً وتحقيقاً مما يثبت بطلان دعاوى المستشرقين وشبهاتهم حول السنة النبوية عموماً ، وأحاديث الفقه على وجه الخصوص .

---

(١) انظر مقدمته (١/ ٢) .

نتائج البحث والتوصيات

١ - إن توثيق السنة النبوية مر بأربع مراحل ، وهي مرحلة الكتابة (من ١-٧٠هـ) تقريباً ، ثم مرحلة التدوين (من ٧٠-١٢٠هـ) ، ثم مرحلة التصنيف (من ١٢٠-١٥٠هـ) ، ثم مرحلة ظهور الموسوعات الحديثية (من ١٥٠-٢٠٠هـ) .

٢ - وأن عدم فهم عبارات ومصطلحات أئمة الحديث أدى إلى الخطأ في النتائج التي استنتجها المستشرقون حول تاريخ تدوين السنة ؛ حيث فهموا من لفظ (التدوين) معنى (الكتابة) .

٣ - أن (موطأ) الإمام مالك ، و (جامع) معمر بن راشد ، -وكلا الكتابين مطبوع- تم تأليفهما في مرحلة التصنيف أي : قبل النصف الثاني من القرن الثاني .

٤ - كما أن صحيفة همام بن منبه - وهي مطبوعة - تمت كتابتها في آخر المرحلة الأولى ، وهي مرحلة الكتابة .

٥ - أنه ما زال هناك الكثير من المخطوطات التي لم تطبع بعد تمثل مرحلة الكتابة ومرحلة التدوين ، وقد بدأ المحققون والباحثون بالعناية بها وإخراجها .

٦ - أن من أسباب عدم العناية بكثير من الصحف والكتب القديمة : ظهور الكتب المصنفة والموسوعية التي اشتملت على كثير من المؤلفات التي سبقتها فأقبل العلماء على اقتناء هذه الموسوعات والمصنفات وهجروا الصحف والكتب الصغيرة التي أصبحت ضمن الكتب الموسوعية ، كمسند أحمد ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة .

٧ - كما أدى ظهور كتب الصحاح والسنن إلى إقبال العلماء على العناية بها وهجر ما سبقها من مؤلفات .

٨ - أن وجود مصطلح (حدثنا) و (أخبرنا) أدى إلى اعتقاد أن السنة ظلت تروى مشافهة ، مع أن أئمة الحديث يستخدمون هذه المصطلحات في إثبات تحقق سماع التلميذ لكتاب شيخه مباشرة من فم الشيخ أو إثبات قراءته للكتاب على مؤلفه أو على من أخذه عن مؤلفه ، فوجود مصطلح (حدثنا) و (أخبرنا) لا ينفي وجود الكتابة .

٩ - ولهذا يوصي الباحث بأهمية عمل دراسات وبحوث لمعرفة المصادر الحديثية القديمة التي استقى منها أصحاب المسانيد والصحاح والسنن مادة كتبهم .

١٠ - كما يوصي بأهمية الاطلاع على الدراسات الاستشراقية حول السنة النبوية ودراستها دراسة موضوعية علمية ،و التواصل مع مراكز الدراسات الاستشراقية لإطلاعهم على هذه البحوث ، وعقد المؤتمرات حول الاكتشافات العلمية الجديدة في هذا المجال .

والله ولي التوفيق

فهرس المصادر والمراجع

١ - إحكام الأحكام ، ابن حزم ، تحقيق : أحمد شاكر ، طبعة سنة ١٩٨٧م ، كراتشي ، الهند .

٢ - أخبار القضاة ، ابن وكيع ، طبعة عالم الكتب ، بيروت .

٣ - أسد الغابة ، ابن الأثير ، طبعة أولى - سنة ١٨٦٩م ، القاهرة .

٤ - أصول التخريج ، د . محمود الطحان ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٣م ، المعرفة ، الرياض .

٥ - أطراف المسند ، ابن حجر ، تحقيق : زهير الناصر ، طبعة أولى - سنة ١٤١٤هـ ، دار ابن كثير ، بيروت .

٦ - إعلام الموقعين ، ابن القيم ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر ، بيروت .

٧ - أهمية المخطوطات ، جورج مقدسي ، طبعة سنة ١٩٩٢م ، مؤسسة الفرقان للتراث ، لندن .

٨ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ابن بلبان ، تحقيق : الأرنؤوط ، طبعة أولى - سنة ١٤٠٨هـ ، الرسالة ، بيروت .

٩ - الإرشاد ، الخليلي ، تحقيق : محمد سعيد إدريس ، طبعة أولى - سنة١٩٨٨م ، دار الرشد ، الرياض .

١٠ - الإصابة ، ابن حجر ، طبعة أولى - سنة ١٩١٠م ، السعادة ، القاهرة .

١١ - الإعلان بالتوبيخ ، السخاوي ، تحقيق : فرانز لوز نترال ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٦م ، بيروت .

١٢ - الأم ، الشافعي ، طبعة ثانية - سنة ١٤٠٣هـ ، دار الفكر ، بيروت .
١٣ - الأنوار الكاشفة ، المعلمي ، طبعة أولى ، أنصار السنة ، القاهرة .
١٤ - الأوسط في السنن ، ابن المنذر ، تحقيق : أحمد حنيف ، طبعة أولى - سنة ١٩٩٤م ، طيبة ، الرياض .
١٥ - البحر المحيط ، الزركشي ، طبعة ثانية - سنة ١٩٩٢م ، وزارة الأوقاف - الكويت .
١٦ - البداية والنهاية ، ابن كثير ، تحقيق : أحمد ملحم ، طبعة خامسة - سنة ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٧ - البداية والنهاية ، ابن كثير ، طبعة سنة ١٩٨٢م ، بيروت .
١٨ - تاريخ ابن خلدون ، ابن خلدون ، طبعة أولى ، دار الأعلمي للمنشورات ، بيروت .
١٩ - تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ، طبعة أولى - سنة ١٩٣٨م .
٢٠ - تاريخ الإسلام ، الذهبي ، تحقيق : التدميري ، طبعة سنة ١٩٨٨م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢١ - تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، ترجمة : محمد فهمي ، طبعة سنة١٩٨٣م ، الرياض .
٢٢ - التاريخ العربي والمؤرخون ، مصطفى شاكر ، طبعة ثانية - سنة ١٩٧١م ، العلم ، بيروت .
٢٣ - التاريخ الكبير ، البخاري ، طبعة أولى - سنة ١٩٤٢م ، دائرة المعارف العثمانية .

٢٤ - تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٥ - التدوين في تاريخ قزوين ، الرافعي ، تحقيق : عزيز الله عطاري ، طبعة أولى - سنة ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦ - تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، طبعة سنة ١٩٥٧م ، دائرة المعارف العثمانية .

٢٧ - التراتيب الإدارية ، الكتاني ، طبعة أولى - سنة ١٩٢٧م ، الأهلية ، المغرب .

٢٨ - تقييد العلم ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : يوسف العش ، طبعة ثانية ، سنة ١٩٧٤م ، دار إحياء السنة ، مصر .

٢٩ - التمهيد ، ابن عبد البر ، طبعة ثانية - سنة ١٤٠٢هـ ، وزارة الأوقاف المغربية .

٣٠ - التمييز ، مسلم ، تحقيق : مصطفى الأعظمي ، طبعة ثالثة - سنة ١٩٩٠م ، الكوثر ، الرياض .

٣١ - تهذيب التهذيب ، ابن حجر ، طبعة أولى - سنة ١٩٠٧م ، تصوير الكتاب الإسلامي - بيروت .

٣٢ - تهذيب السنن ، ابن القيم ، بحاشية مختصر السنن للمنذري ، تحقيق : أحمد شاكر ومحمد الفقي ، طبعة أولى ، مكتبة السنة ، القاهرة .

٣٣ - تهذيب الكمال ، المزّي ، تحقيق : بشار عواد ، طبعة أولى - سنة ١٩٩٢م ، الرسالة ، بيروت .

٣٤ - الثقات ، ابن حبان ، طبعة أولى - سنة ١٣٩٣هـ ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند .

٣٥ - الجامع ، معمد بن راشد ، بآخر مصنف عبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٢م ، بيروت .

٣٦ - الجامع الصحيح ، البخاري ، مع فتح الباري ، تحقيق : محب الدين الخطيب وترقيم عبد الباقي ، طبعة أولى ، السلفية ، القاهرة .

٣٧ - جامع بيان العلم ، ابن عبد البر ، طبعة ثانية - سنة ١٩٨١م ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة .

٣٨ - الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم ، طبعة أولى - سنة ١٩٥٢م ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند .

٣٩ - حضارة العرب ، جوستاف لوبون ، ترجمة : عادل زعيتر ، طبعة أولى ، القاهرة .

٤٠ - حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصفهاني ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤١ - دراسات في الحديث النبوي ، د . محمد الأعظمي ، طبعة ثالثة ، سنة ١٩٨١م ، الطباعة ، الرياض .

٤٢ - الرسالة ، الشافعي ، تحقيق : أحمد شاكر .

٤٣ - الرسالة المستطرفة ، الكتاني ، طبعة رابعة - سنة ١٩٨٦م ، دار البشائر ، وأيضاً نسخة تصوير دار الكتب المصرية ، بيروت .

٤٤ - زاد المعاد ، ابن القيم ، تحقيق : الأرنؤوط ، طبعة : ٢٣ - سنة ١٩٨٨م ، الرسالة ، بيروت .

٤٥ - السنة قبل التدوين ، عجاج الخطيب ، طبعة سنة ١٩٨١م ، دار الفكر ، بيروت .

٤٦ - السنن ، ابن ماجة ، ترقيم عبد الباقي ، طبعة أولى ، المكتبة الإسلامية ، اسطنبول .

٤٧ - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث ، بعناية عزت الدعاس ، طبعة أولى - سنة ١٩٦٨م ، بيروت .
٤٨ - سنن الدارمي ، الدارمي ، تحقيق : مصطفى البغا ، طبعة أولى - سنة ١٩٩١م ، دمشق .
٤٩ - سنن الصغرى ، النسائي ، عناية عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة ثانية - سنة ١٩٨٨م ، دار البشائر ، بيروت .
٥٠ - السنن الكبرى ، البيهقي ، طبعة أولى ، دائرة المعارف العثمانية .
٥١ - سير الأعلام ، الذهبي ، طبعة تاسعة ، سنة ١٩٩٣م ، بيروت .
٥٢ - شرح معاني الأخبار ، الطحاوي ، تحقيق : محمد النجار ، طبعة ثانية - سنة ١٩٨٦م ، بيروت .
٥٣ - صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة ، تحقيق : مصطفى الأعظمي ، طبعة ثانية - سنة ١٩٧٥م ، مكة المكرمة .
٥٤ - صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، ترقيم عبد الباقي ، طبعة المكتبة الإسلامية ، اسطنبول .
٥٥ - الطبقات ، ابن سعد ، تحقيق : عبد القادر عطا ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٦ - العلل ، أحمد بن حنبل ، رواية : أبي داود ، تحقيق : محمد منصور ، طبعة أولى - سنة ١٩٩٣م ، دار العلوم ، المملكة العربية السعودية .
٥٧ - العلل ، أحمد بن حنبل ، رواية المروذي ، تحقيق : وصي الله عباسي ، طبعة أولى - سنة ١٤٠٨هـ ، الدار السلفية ، الهند .

٥٨ - العلل ، ابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، طبعة رابعة - سنة ١٩٨٤م ، المعرفة ، بيروت .
٥٩ - العلل ، ابن المديني ، تحقيق : مصطفى الأعظمي ، طبعة ثانية ، سنة ١٩٨٢م ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
٦٠ - العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل ، رواية : عبد الله ، تحقيق : وصي الله عباسي ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٧م ، المكتب الإسلامي - بيروت .
٦١ - علوم الحديث ، ابن الصلاح ، تحقيق : نور الدين عتر ، طبعة سنة ١٩٨٦م ، دار الفكر ، دمشق .
٦٢ - العواصم من القواصم ، ابن الوزير ، تحقيق : الأرنؤوط ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٦م ، الأردن .
٦٣ - عيون الأثر ، ابن سيد الناس ، طبعة أولى - سنة ١٩٩٢م ، دار التراث ، المدينة المنورة .
٦٤ - فضل الموطأ ، عباس محمد العلوي ، طبعة أولى - سنة ١٩٧٨م ، السعادة ، مصر .
٦٥ - الفهرست ، ابن النديم ، تحقيق : جونس ردجر ، طبعة أولى - سنة ١٨٧١م .
٦٦ - القضاء في عهد عمر ، المطرفي ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٦م ، دار المدينة ، جدة .
٦٧ - الكامل في الضعفاء ، ابن عدي ، تحقيق : سهيل زكار ، طبعة ثالثة - سنة ١٤٠٩هـ ، دار الفكر ، بيروت .
٦٩ - الكفاية ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : عمر هاشم ، طبعة أولى ،

دار الرسالة ، بيروت .

٦٩ - لسان العرب ، ابن منظور ، طبعة سنة ١٩٨٩م ، دار صادر ، بيروت .

٧٠ - مجموع الفتاوي ، ابن تيمية ، طبعة سنة ١٩٩١م ، عالم الكتب ، الرياض .

٧١ - مجموعة الوثائق السياسية ، محمد حميد الله ، طبعة سادسة- سنة ١٩٨٦م ، النفائس ، بيروت .

٧٢ - مختصر السيرة النبوية ، ابن هشام ، طبعة سنة ١٩٣٧م ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٣ - المسند ، أحمد بن حنبل ، طبعة أولى ، الميمنية ، مصر ، تصوير المكتب الإسلامي ، بيروت .

٧٤ - مسند أبي يعلى ، أبو يعلى الموصلي ، تحقيق : سليم أسد ، طبعة أولى- سنة ١٩٩٣م ، دار الثقافة العربية ، بيروت .

٧٥ - مصادر الشعر الجاهلي ، ناصر الدين الأسد ، طبعة أولى- سنة ١٩٧٠م ، بيروت .

٧٦ - المصنف ، ابن أبي شيبة ، تحقيق : كمال الحوت ، طبعة أولى- سنة ١٩٨٨م ، بيروت .

٧٧ - المصنف ، عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، طبعة أولى- سنة ١٩٨٢م ، المكتب الإسلامي- بيروت .

٧٨ - المعجم الكبير ، الطبراني ، تحقيق : عبد المجيد السلفي ، طبعة ثانية ، وزارة الأوقاف العراقية .

٧٩ - معرفة النسخ الحديثية ، بكر بن عبد الله ،طبعة أولى- سنة

١٤٢٠هـ ، الرياض .
٨٠ - المعرفة والتاريخ ، البسوي ، تحقيق : أكرم ضياء العمري ، طبعة أولى - سنة ١٩٨٩م ، الدار ، المدينة المنورة .
٨١ - المفصل في تاريخ العرب ، جواد علي ، طبعة أولى - سنة ١٩٧٢م ، دار العلم ، بيروت .
٨٢ - منهج النقد عند المحدثين ، د . محمد الأعظمي ، طبعة ثالثة - سنة ١٩٩٠م ، الكوثر ، الرياض .
٨٣ - ميزان الاعتدال ، الذهبي ، تحقيق : البجاوي ، طبعة دار الفكر .
٨٤ - نصب الراية ، الزيلعي ، طبعة أولى - سنة ١٩٣٨م ، المجلس العلمي ، الهند .
٨٥ - الهداية تخريج البداية ، الغماري ، تحقيق : يوسف المرعشلي ، طبعة أولى - سنة ١٤٠٧هـ ، بيروت .
٨٦ - هدى الساري ، ابن حجر ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، طبعة أولى ، السلفية ، القاهرة .
٨٧ - الوافي في الوفيات ، صلاح الدين الصفدي ، تحقيق : هلمت رايتر ، طبعة أولى - سنة ١٩٦٢م ، فسباند .

المصادر الأجنبية

1 - Gold Ziher, History of Classicl Arabic Lit Literature, Trans by J. Desomgyi, Hildesheim 1966 .

2 - Robson, Muslim Tradition, Manchester Memoris, 1951 .

3 - Robson, The Isnad in Muslim Traditions Glasgow, Unif. Oriental Society Transaction Quoting Dellislam .

4 - Schacht, Arevaluation of Islamic Traditions, J. A. R. S. 1949.

5 - Schacht, Introduction to Islamic law, Oxford, 1964.

6 - Schacht, Origins of Muhammadan Juris Prudence, Oxford, 1959

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة